طريقة
تنظيم وتنمية المجتمع

تأليف

الدكتور احمد كمال

مصطفى سامى   كرم حبيب

مكتبة الوعي العربي

٥ شارع كامل صدقي (الفجالة)

تليفون ٩١٩٩٦٥

طريقة
تنظيم وتنمية المجتمع

تأليف

الدكتور احمد كمال

دكتوراه فى الخدمة الاجتماعية — جامعة كولومبيا
وعميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

مصطفى سامى

ماجستير فى الخدمة الاجتماعية
جامعة بتسبرج

كرم حبيب

ماجستير فى العلوم الاجتماعية
جامعة القاهرة

مكتبة الوعى العربى

٥ شارع كامل صدقى (الفجالة)
تليفون ٩١٩٩٦٥

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

مقدمة

إن المسئولية التاريخية للأيام الخالدة التى يعيشها مجتمعنا العربى ، ومطالب معاركه ضد الاستعمار والإمبريالية العالمية ، والتى لم تقف دون تقدمه الاقتصادى والاجتماعى ، تجعل من واجبنا أن نتزود بكل طاقتنا بالعلم والتكنولوجيا ، وأن نحشد كل قوانا ، لتلبية نداء وطننا المقدس فى العمل والاندفاع نحو التنمية لبناء دولتنا الحديثة القائمة على أسس الديموقراطية السليمة من أجل مستقبل أفضل وحياة أكرم .

والخدمة الاجتماعية مهنة تقوم أساساً على ركيزة كبيرة من الديموقراطية والعلوم الاجتماعية . وهذه المهنة بطرقها العلمية ، تمثل فى الحقيقة جانباً هاماً من التكنولوجيا الاجتماعية ، التى يمكن أن تساهم بإيجابية وعمق فى بناء المجتمع العربى الحديث ، الجدير بحضارتنا العريقة ، وثقافتنا الأصيلة ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الظافرة ، واشتراكيتنا العربية .

وفى تقديرنا أن طريقة تنظيم المجتمع فى مهنة الخدمة الاجتماعية يمكنها أن تقوم بدور فعال فى عمليات البناء الاجتماعى ، لمجتمعنا الناهض ، فى مرحلة التحول الاشتراكى ، وخطط الإنماء الاجتماعى التى يأخذ بها مجتمعنا ، بعد أن سار فى طريق التنمية الشاملة .

وطريقة تنظيم المجتمع تعتمد أساساً على إيجاد التضامن ، ونشر التعاون ، واحلال التفاعل الاجتماعى الإيجابى مكان السلبية المقوتة ، وتأكيد المشاركة

الشعبية بين القوى العاملة ، لضمان سلامة المجتمع ، وغرس مبادىء الديموقراطية على أسس علمية تطبيقية سليمة .

« وتنظيم المجتمع » كطريقة لا بد وأن تتعدد وجهات النظر بشأنها ، ولعل القارىء يلمس أننا ما أردنا بهذا الكتاب غير العرض والمناقشة ، بهدف تعميق الفكرة ، بما يساعد على توضيح الأسس ، والمفاهيم ، والعمليات ، والنظريات والأجهزة ، والأوضاع الأساسية فى طريقة « تنظيم المجتمع » لمهنة الخدمة الاجتماعية لإبراز دورها ومسئولياتها فى النهوض بمجتمعنا العربى العزيز .

والله نسأل التوفيق والسداد ؟

اكتوبر ١٩٧٠ — المؤلفون

الباب الأول

التعريف بتنظيم وتنمية المجتمع

الفصل الأول

مدخل إلى المجتمع والتنظيم

تمثل كل بيئة قطرية أيكولوجية وحدة عمرانية ، تشتمل على مؤسسات ومنظمات يرتبط بعضها بالبعض الآخر بعلاقات وظيفية ، وتكون مع غيرها بمثابة خلايا النسيج البنائى والوظيفى للوحدة الكبرى ، وكلما كبرت البيئات القطرية هذه زاد تنظيمها الاجتماعى تعقداً ، وتختلف هذه المؤسسات والمنظمات عادة باختلاف الوحدات المورفولوجية الأيكولوجية ، فمؤسسات القبائل البدوية والرعوية تختلف عن المؤسسات المناظرة لها فى البيئة الريفية أو فى المدنية .

وهناك علاقة ارتباطية بين كثافة السكان والنماذج الثقافية وخاصة فى النواحى التى يبدو فيها نشاط الفرد المباشر فى استغلال موارد بيئته الطبيعية ، سواء أكان ذلك عن طريق الرعى ، أو الزراعة البدائية ، أو الزراعة المتقدمة الآلية ، أو التصنيع .

ولعنصر السكان أثره فى التقسيمات التى ذهب إليها كثير من العلماء وعلى رأسهم العالم الألمانى « فرديناند تونيز »[1] F . Tonnies (١٨٥٥ ـ ١٩٣٦) ، إذ يعتبر أن التركيبات الاجتماعية نماذج عليا وهو يقسمها إلى نوعين كبيرين :

١ — Gemeinschaft ويقابل اصطلاح Commuinty وهو ما يقابل فى اللغة العربية « المجتمع المحلى » .

---

(1) J.A ponsioen : The Analysis of Social Change Reconsidered a Sociological, Study, IV, Mouton & co., 1962 pp. 23-24

٢ — Gesellschaft ويقابل اصطلاح Society وهو مايقابل فى اللغة العربية « المجتمع الكبير » .

ويقوم هذا التقسيم أساساً على حجم السكان ، إذ أن قلة حجم وحدة البناء، وكيانه الوظيفى فى المجتمع المحلى يعمل على إيجاد بناء اجتماعى متميز بعلاقات التشابه فى التكوين وبسيادة القانون ، والقيم المحلية فى السلوك ، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعى ، والتضامن وقوة الربط ، فالعلاقات هنا بين الأفراد علاقات مباشرة Face to Face relationship .

أما المجتمع الكبير ، أو المجتمع العام ، فإنه ينقسم إلى مجتمعات كثيرة وهيئات ومؤسسات وظيفية متعددة قائمة على أساس إرادى ، والعلاقات بين أفراده ذات أبعاد مختلفة ، وولاءات متشعبة ، يضعف فيها الطابع الشخصى ، وتتميز بسيادة القانون .

ولعل زيادة الكيانات الوظيفية نتيجة لزيادة كثافة السكان فى منطقة ما عنها فى منطقة أخرى ، أدت بنا إلى نماذج معينة من المجتمعات الصغيرة التى يشملها أى مجتمع عام .

ولكن ما هى عناصر أى مجتمع من المجتمعات ؟

المجتمع مجموعة متجانسة مترابطة من الناس ، تجمعهم وحدة مكانية ووحدة زمنية . ويقصد بالوحدة المكانية أن يكون لهذه المجموعة أرض يعيشون عليها ، كما يقصد بالوحدة الزمنية أن تكون معيشة هذه المجموعة من الناس لفترة طويلة من الزمان ، مع بعضهم البعض ، مما يوجد بينهم نظماً معينة ، ومصالح وأهدافاً مشتركة واحدة ، وهكذا يرتبط حاضرهم بماضيهم بما يوحد فى نظرتهم إلى المستقبل.

مكونات المجتمع :

يتضح مما سبق أن مكونات المجتمع هى :

١ — جماعة من الناس :

فليست جماعات الحيوانات أو الحشرات مجتمعا ، ولكنها تجمعات ، إذ أن عالم الحيوان ليست لديه قدرة الخلق والابتكار والعمل والإنتاج ، كما هو الحال فى عالم الإنسان .

٢ — وحدة مكانية :

ويقصد بها الأرض التى يعيش عليها جماعة من الناس ، لأن جماعة من الناس بدون أرض يعيشون عليها قوم متنقلون لهدف معين وسرعان ما يتفرقون .

٣ — وحدة زمانية :

وهى تساعد على تكوين روابط بين الناس ، مما يجعل لهذه الجماعة ماضيا وحاضراً ومستقبلا .

عناصر الوحدة الزمانية :

أولا — الماضى : ويقصد بماضى المجتمع ما يأتى :

١ — التاريخ المشترك :

فكل جماعة من الناس تمر بتاريخ مشترك يسجل أفراحها وآلامها وكفاحها وانتصاراتها وهزائمها وبطولاتها . ويتولد من هذا التاريخ روابط مادية وروحية تربط ما بين أفراد المجتمع ، وتوحد ما بين قلوبهم بحيث يتوارثها أجيال المجتمع جيلا بعد جيل ، وتصبح جزءاً هاماً من تراثهم الاجتماعى Their Social Hertiage.

٢ — التراث الاجتماعى

ويقصد به كل ما يتركه السلف للخلف ، أى ما يرثه الأبناء عن الآباء والأجداد سواء فى الجانب الثقافى أو الجانب الحضارى .

وتعتبر الثقافة عنصراً هاماً من عناصر التراث الاجتماعى . وتشمل الثقافة فيما تشمله ما يتلقاه الفرد عن الجماعة التى يعيش فيها من مظاهر الفنون والعلوم والمعارف والآداب والفلسفات والعقائد وما إليها . ويرجع إلى هذا التراث الفضل فيما يصل إليه الأفراد فى المجتمع من مستوى اجتماعى وحضارى معين . وفى هذا يقول العلامة « تيلور » E. B. Tylor أحد علماء الأنثروبولوجيا فى كتابه « الثقافة البدائية » من أن الثقافة هى ذلك الكل المركب الذى تشمل المعرفة ، والعقائد ، والفنون ، والأخلاق ، والقانون ، والعرف ، والعادات . . . وغيرها مما يكتسبه الإنسان من حيث هو عضو فى المجتمع[1] .

ويشمل التراث الثقافى أموراً معنوية وأخرى مادية . ولا تقل إحداها أهمية عن الأخرى . ويقصر بعض المفكرين كلمة « ثقافة » على الأمور المعنوية ، وكلمة « حضارة » على المسائل المتعلقة بالناحية المادية فى المجتمع ، وهى التى تتمثل فى المخترعات والابتكارات والتنظيمات التى يلجأ إليها الإنسان لدعم كيانه الاجتماعى وتحقيق أهدافه فى سهولة ويسر .

والواقع أنه لا ضير فى ميدان الدراسات الاجتماعية من استعمال ثقافة وحضارة على مفهومات واحدة ، فليس ثمة خطأ إذا قلنا « التراث الحضارى » بدلا من

---

(1) E. B. Tyler : primitive Culture, Vol. I, Holt, New York 1889, p. I.

« التراث الثقافى » و« الأنماط الحضارية » بدلا من « الأنماط الثقافية » وذلك بدون تحديد فنى بين اللفظين وبدون وضع خط نظرى يفصل بين الناحيتين المعنوية والمادية فى الإنتاج الثقافى[١] .

وتعتبر اللغة من أهم عناصر البيئة الاجتماعية ، فهى حجر الزاوية من كل تراث اجتماعى وثقافى لأنها وسيلة التفاهم وتبادل الآراء بين الناس ، ولا شك أن هناك تفاعل شديد وقوى بين اللغة وبين مختلف وجوه التراث الاجتماعى ، كما أنها المرآة الصادقة التى تعكس لنا تاريخ المجتمع ومراحل تطوره .

وبجانب اللغة هناك العادات ، وهى عبارة عن مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك التى تنشأ فى قلب الجماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها ، وهى تمثل ضرورة اجتماعية ، وتستمد قوتها من هذه الضرورة ، ولذلك لا يملك الأفراد الخروج على مقتضياتها والتزاماتها . وبجانب العادات توجد الأعراف والتقاليد . والأعراف عبارة عن طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التى تنشأ فى جو الجماعة وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال وما يلجأون إليه فى كثير من مظاهر سلوكهم . والعادة إذا ما انتشرت بين أفراد المجتمع أصبحت عرفا . والأعراف تقوم مقام النظم المكتوبة فى بعض المجتمعات ، كاحترام السن فهو عرف سائد فى مجتمعنا العربى . أما التقاليد فهى عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة ، أو طائفة ، أو بيئة محلية محدودة النطاق . وهى تنشأ من الرضاء والاتفاق الجمعى على إجراءات وأوضاع

---

(١) الدكتور مصطفى الخشاب : دعائم علم الاجتماع وحقائقه — مطبعة لجنة البيان العربى — الطبعة الثانية ١٩٥٦ ص : ١٥٠

معينة خاصة بالمجتمع المحدود الذى تنشأ فيه . ولذلك فهى تستمد قوتها من قوة المجتمع الذى اصطلح عليها ، وتفرض سلطتها على الأفراد باسمه . والتقاليد شأنها شأن العادات والعرف ، فهى عبارة عن مصطلحات اجتماعية مزودة بصفة الجبر والإلزام ، وهى فوق ذلك صفة مميزة للطبقة التى تأخذ بها ، واحترامها علامة مؤكدة على مبلغ تضامن هذه الطبقة وحرصها على تحقيق قوتها الذاتية .

ويسود أفراد المجتمع بعض القيم الاجتماعية ، وهى عبارة عن نظرة وتقدير أفراد المجتمع لبعض الامور ، كنظرتهم إلى الخير أو إلى الحق أو الجمال ، وغير ذلك من قيم كالتعاون والعلم والمال والمركز الاجتماعى .

ومن الملاحظ أن التراث الثقافى والحضارى المعاصر يمتاز بسرعة الذيوع والانتشار نظراً لوجود العوامل المواتية لتحقيق ذلك ، والمتمثل فى ارتقاء وسائل المواصلات المادية المختلفة والتى يسرت بدورها فى حركة المواصلات الفكرية والروحية بين شعوب المسكونة .

ثانيا — الحاضر : ويتمثل فيما يأتى :

١ — المصالح المشتركة :

فكل انسان فى حاجة إلى غيره من الناس ، ومعيشة النـاس مع بعضهم تقوم على أسس من التبادل فى المنافع والخدمات . ولا تقتصر المصالح المشتركة على أفراد المجتمع الواحـــد ، بل تتعداها إلى مختلف المجتمعات والشعوب فى علاقاتها مع بعضها .

٢ — النظم الواحدة :

فلكل مجتمع نظمه السياسية والاقتصادية والتربوية والاسرية ، وهى مايعبر عنها بالظواهر الاجتماعية . وكل ظاهرة من ظواهر المجتمع السوية لا بد وأن ينظمها قواعد وقوانين ، بعضها متعارف عليه يحفظه أفراد المجتمع فى صدورهم والبعض الآخر تنظمه قوانين مكتوبة ومدونة .

ثالثا — المستقبل :

ويتمثل فى وحدة الأهداف والآمال ووحدة المصير ، فالناس فى المجتمع يعملون من أجل أهداف معينة ، كما أنهم يرتبطون بمصير واحد . وتتأثر بهذه الأهداف وهذا المصير فى الغالب الأفعال والإجراءات التى يزاولها أفراد المجتمع كما تتأثر بها أفكارهم ، فالجماعة بأهدافها إنما تطبع أفرادها بميزات خاصة ، وتضيف إلى رأس مالها الذى ورثته مكاسب جديدة ومغانم مستمرة بقدر ما توحى به ظروفها ، وما تتطلبه من مواقف وقيم جديدة .

البيئة الطبيعية :

يقصد بالبيئة الطبيعية كل ما يتعلق بالمنطقة التى يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس ، وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية مختلفة . والبيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة لها تأثيرها على نواحى الحياة الاجتماعية فى كثير من مظاهرها ، ولعل الناحية الاقتصادية هى أكثر نواحى الحياة الاجتماعية خضوعا لمقتضيات البيئة .

ويبالغ كثير من مفكرى الاجتماع فى تأثير البيئة الطبيعية على نواحى الحياة الاجتماعية المختلفة كالنواحى الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والأسرية

وغير ذلك من خدمات التنمية الاجتماعية، كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية.
ومن أمثال هؤلاء المفكرين العلامة العربى «عبدالرحمن ابن خلدون» والعلامة الفرنسى «منتسيكيو» والعلامة الإنجليزى «دارون» والعلامة الألمانى «فردريك راتزل»، إلا أن هذه المبالغة لا يؤيدها واقع الحياة الاجتماعية، فالبيئة الطبيعية ما هى إلا عاملا واحداً من عوامل كثيرة تلعب دورها فى حياة المجتمعات.

والآن وبعد أن أوضحنا فى إيجاز ماهية المجتمع، والعناصر الداخلة فى تكوينه نلاحظ أن إخصائى تنظيم المجتمع لا يتمكن من ممارسة عمله بنجاح فى أى مجتمع من المجتمعات مالم يكن ميسوراً لديه كافة البيانات الخاصة بهذا المجتمع والتى تعينه على التعرف الكامل للمجتمع الذى يتعامل معه.

والواقع أنه ليست هناك تقسيمات تصنف المجتمع تصنيفا دقيقاً ومحدداً ويرجع ذلك لعوامل مختلفة تدخل فى هذه التقسيمات، إذ بينما يعتقد بعض المفكرين أن أساس هذا التقسيم جغرافياً كمساحة الأرض وطبيعتها مثلا، نجد أن البعض الآخر يرى أن الأساس فى ذلك هو للخصائص الديموجرافية للسكان. ومنهم من ينظر فى هذا التقسيم إلى النواحى الاقتصادية وطبيعة الإنتاج من حيث هو يميل للصناعة أو للزراعة وهكذا.

وإذا نظرنا إلى التكوين المورفولوجى لمجتمعنا العربى فى مصر نجد أنه يتكون فى واقعه من نمطين أساسيين هما: الريف والحضر وبينهما مفارقات ومتناقضات اجتماعية هامة.

ولعل القرية هى نموذج الريف، والمدينة هى النمط الحضرى الذى نقصده

فى هذا التقسيم . ولـكل من القرية والمدينة خصائصها المميزة التى تنعكس فى مظاهر الحياة الاجتماعية عموما . ولاشك أن دراسة هــذه الخصائص تساعد إخصائى تنظيم المجتمع على النجاح فى عمله لحد كبير ، لأنها تجعله أكثر علما ودراية بطبيعة المجتمع الذى يعمل فيه .

ومجتمع القرية يتميز فى الغالب بالعزلة والانفراد وسيطرة العادات والعرف والتقاليد . كما أنه مجتمع متماسك ، العلاقات بين أفراده علاقات الوجه للوجه Face to Face relationships وهو مجتمع يقدر العصبية ويعتز بالحسب والنسب وتسيطر الأسرة فيه على أفرادها سيطرة تامة ، ولهذا فإن الفردية فيه ضعيفة إلى حد كبير ، كما أنه مجتمع تتغلغل فى نفوس أفراده العاطفة الدينية ولعل هــذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة العمل الريفى ، إذ أن الريفى فى عمله مرتبط بالطبيعة من حيث طبيعة الأرض والمناخ وفصول السنة وغير ذلك من مظاهر طبيعية ، فالطابع الزراعى هو طابع العمل العام لأفراده فى الغالب .

وهو مجتمع تسوده كثير من النزعات الاتـكالية التى جعلت تغيره بطيئاً إلى حد كبير ، مفتقراً إلى الطموح ، وإلى مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التى تزيح عنه هذا الجمود ، وتولد فيه الرغبة الصادقة للتغيير والتبديل فى كثير من مظاهر حياته الاجتماعية لـكى تتمشى مع مظاهر الحضارة والتغير فى المجتمعات المتقدمة .

ونظراً لشدة حرص المجتمع الريفى على عاداته وتقاليده ووحدة تمسكه بالعصبية ، فإنه يتميز بعدم التسامح خصوصاً فيما يتعلق بأمور دينه أو بشئون أسرته . . . ولهذا ترتفع فيه نسبة الجرائم والأخذ بالثأر ، وتـكثر بين أفراده المنازعات والخصومات . ونظراً لشدة تمسك الريفى بأوامر دينه فإن إخصائى

تنظيم المجتمع لا يكتب له النجاح فى عمله إلا إذا تمكن من الدخول إلى قلوب الريفيين عن طريق كسب ثقتهم بالعمل الصالح وبالإيمان الصادق . ولهذا أيضاً فإن مسجد القرية ودوار العمدة وحلقات الذكر تلعب دوراً كبيراً فى حل مشاكل القرية وكثير من قضاياها .

والبطالة الموسمية والمقنعة تنتشر فى الريف لحد كبير ، نظراً لطبيعة العمل الزراعى التى لها مواسمها وأوقاتها ، فالعمل الزراعى لا يكاد يستغرق وقت الريفى طيلة العام ،ولهذا نجد الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن وضع أفضل لتنظيم حياة الريفى المعيشية ، وتطلعاً إلى حياة أكثر تقدماً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

والمجتمع الريفى مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية لحد كبير وتتأصل فيه الأمراض نظراً لعدم اهتمام أفراده بالواجبات الصحية ، ويرجع هذا — لحد ما — إلى الروح الاتكالية التى يتميز بها أفراده . كما أن من سمات الأسرة فيه كثرة عدد أفرادها ،ويرجع ذلك لعوامل كثيرة،منها أن الريفى يميل للزواج المبكر ، وعدم استعمال ضوابط لتحديد النسل ، والنظر إلى الأولاد كوحدات اقتصادية تزيد من دخل الأسرة عن طريق ما يقوم به أفرادها من المساعدة فى العمل لدى الغير عن طريق أجر نقدى أو عينى . كما أن للعصبية دورها فى كثرة عدد الأولاد فالريفى يعتد بكثرة عدد أولاده على أساس أن كثرة عدد الأولاد يزيد من مكانته ويرفع من شأنه بين أهل قومه .

وإذا كانت هذه أهم سمات الريف وخصائصه فإن الحضر يختلف لحد كبير عن هذه الخصائص . فالمواطن فى الحضر أكثر تحرراً من زميله فى الريف ، إذ

نستطيع أن نميز تحرر سكان الحضر — لحد ما — من العادات والتقاليد السائدة كما أن لكل فرد شخصيته المستقلة وآراؤه الخاصة .

والمجتمع الحضرى مجتمع يتميز بنشاط اجتماعى بين أفراده ويعتبر هذا النشاط الاجتماعى مظهراً ديناميا للتدرج الطبقى ، بمعنى تحرك وانتقال الأفراد والجماعات من وضع اجتماعى معين إلى وضع اجتماعى آخر . فالفرد فى المدينة غالباً ما لا يقنع بوضعه الاجتماعى His Social Status بل هو يتطلع فى الغالب إلى أن يتدرج من الطبقة الدنيا من أجل الدخول فى الطبقات الأعلى .

وتؤدى الحركة الاجتماعية Social Movement لأفراد المجتمع الحضرى إلى الحراك الاجتماعى Social Mobility بما ينطوى عليه من حدوث تبدل وتغير اجتماعى Social Change ، إذ أن الحركة الاجتماعية تؤدى عادة إلى سلسلة من التغيرات فى نظم العلاقات المتبادلة بين الأفراد ، والفئات ، والجماعات ، نتيجة ما يرتكز عليه التنظيم الاجتماعى من فاعليات العمليات الاجتماعية المتشابكة .

والمجتمع الحضرى مجتمع تقوم فيه الصناعة لحد ما ، ولهذا نجد أن المهنة الغالبة بين أفراده هى العمل الصناعى بمظهريها البدائى والمتقدم .

وسكان المجتمع الحضرى أكثر ضبطا للنفس ، وأقل تأثراً بالعاطفة ، يسيرهم التفكير التقديرى ، وإحكام العقل ، وأثر الدين فى حياتهم أقل منه بين سكان الريف .

وتميل الأسرة الحضرية إلى تحديد عدد أفرادها ، نظراً لمتطلبات الحياة الكثيرة فى المدينة ، ولهذا فإن الحضرى يأخذ بوسائل تحديد النسل ، كما أن ظاهرة الزواج المبكر ضيقة النطاق نظراً لوجود وسائل كثيرة للتسلية ولتمضية

أوقات الفراغ ، والحضرى قد يتطلع إلى تعليم ابنائه بصورة أكثر جدية من الوضع بالنسبة للريفى .

والخدمات فى المجتمع الحضرى ميسرة لحد كبير ، إذ تتوفر فيه جميع الخدمات والمرافق ، من مساكن ومدارس ومستشفيات وإنارة وإسكان . ولعل توفر هذه الخدمات فى المجتمع الحضرى مع فقر المجتمع الريفى فيها لحد كبير هو أحد العوامل للهجرة المستمرة الداخلية من الحضر إلى الريف .

وقد تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بالمجتمعات الريفية بهدف تذويب الفوارق بين الريف والحضر ، والقضاء على الأبعاد الاجتماعية التى تفصل ما بين القرية والمدينة .

المجتمع المحلى

الواقع أن إخصائى تنظيم المجتمع يعمل فى ثلاثة أنواع من المجتمعات هى :

اولا : مجتمع الأجهزة ، ويشمل أجهزة تنظيم المجتمع التى يعمل بداخلها إخصائى تنظيم المجتمع لخدمة هيئات اجتماعية أهلية وحكومية ، تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة . وينقسم مجتمع هذه الأجهزة إلى قسمين رئيسيين هما :

١ — المجتمع الجغرافى :

ويعرف بأنه جماعة من الناس يعيشون فى مساحة من الأرض تجعلهم فى اتصال مستمر ويعدهم هذا الاتصال للتعاون والعمل على وحدة المجتمع الذى

يعيشون فيه ، وعلى تماسكه ، ويتميزون بخبرات مشتركة ، ومؤسسات خاصة ، ونظم اجتماعية معينة تنظم العلاقات فيما بينهم . وخصائص هذا المجتمع ومكوناته هي كما يأتى :

(ا) مجموعة من الأفراد وهو ما يعبر عنه بالسكان .

(ب) بقعة جغرافية محددة ثابتة إلى حد كبير وهى البيئة الطبيعة .

(حـ) مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية تخلق فيهم شعوراً بالانتماء لمجتمعهم .

(د) اشتماله على نظم اجتماعية مختلفة من اقتصادية واسرية ودينية وتعليمية وصحية وترويحية وثقافية وفنية .

(هـ) لهم وسائل وأساليب اتصال ولغة واحدة .

(و) يتفاعلون مع بعضهم مكونين علاقات اجتماعية يسودها طابع مميز كالتعاون أو التنافس أو الصراع .

(ز) ينتظمون فى نظام طبقى خاص .

ونظراً للتطور فى وسائل الاتصال ، فقد قلت العزلة بين المجتمعات عما قبل وأصبح اصطلاح المجتمع الجغرافى مائعا ، حيث يصعب تحديد حدوده الجغرافية ، وذلك بالنسبة للعلاقات الإنسانية التى تنشأ بين الأفراد . وقد امتدت العلاقات الإنسانية التى يعتمد عليها الفرد فى حياته خارج نطاق المجتمع الجغرافى الذى يعيش فيه ، فقد ينتج الفلاح محصولا معينا فى قريته ثم يقوم بتسويقه فى قرية أخرى ، فالمؤسسة الاقتصادية هنا بالنسبة له لم تعد محصورة فى نطاق القرية التى

يعيش فيها ، وهذه الحالة أكثر وضوحا فى المناطق الحضرية والمدن ، إذ أن العلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى مثل هذه المجتمعات تختلف إلى حد كبير عن تلك التى تنشأ فى المجتمعات الريفية .

٢ — المجتمع الوظيفى :

ويستخدم هذا الاصطلاح عادة فى عمليات تنظيم المجتمع ، ويعرف بأنه تلك المجموعة أو المجموعات من الأفراد الذين يشتركون فى وظيفة واحدة ، أو رغبات وميول ومشكلات مشتركة ، إلا أنهم قد لا يعيشون فى نفس البقعة الجغرافية الواحدة ولا تربط بينهم وحدة الأرض ، بل تجمعهم وتربط بينهم وحدة الميول والاهتمامات والمشكلات . وهناك ألوان من المجتمعات الوظيفية مثل مجتمع الطلبة ، ومجتمع الشباب ، ومجتمع المهندسين ، ومجتمع الأطباء ، ومجتمع الإخصائيين الاجتماعيين ... الخ .

ويمكن القول بأن كل فرد يعيش فى مجتمعين فى وقت واحد ، ويظهر ذلك بوضوح فى المجتمعات الحضرية ، ففى المدينة مثلا تقوى علاقة الفرد بمجتمعه الوظيفى أكثر من علاقته بمجتمعه الجغرافى ، فالإخصائى الاجتماعى مثلا يرتبط مع الإخصائيين الاجتماعيين ويتفاعل معهم ويشارك اهتماماتهم بشكل أقوى بكثير من إرتباطه بجيرانه فى نفس الحى أو حتى فى نفس السكن (مجتمعه الجغرافى) ، أما فى القرية فغالبا ما يتطابق المجتمعان ، إذ يعمل غالبية سكان القرى بالزراعة فى حدود مجتمعهم .

ثانيا : المجتمع المحلى ، وهو من أصعب المفاهيم بدرجة جعلت بعض المفكرين يطالبون بالكف عن استخدامه لصعوبة الاتفاق على مفهوم واحد

بشأنه ، حيث أن المجتمع المحلى ليس فقط مكان يعيش فيه مجموعة من السكان ، ولكن مفهومه أوسع من ذلك إذ يشمل المكان والموقع والسكان والعلاقات الاجتماعية والتباين الاجتماعى والدور الاجتماعى طبقاً للمركز الاجتماعى ، ويتضمن أيضاً معايير السلوك ووسائل الضبط الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية وغير ذلك من عمليات اجتماعية بما تنم عنه من علاقات اجتماعية مختلفة ومتنوعة لها صفاتها المميزة والموضحة لطبيعة سكان هذا المجتمع المحلى أو ذاك .

ثالثا : المجتمع القومى ، وهو المجتمع الكبير الذى يضم عدة مجتمعات محلية ومنه يتكون الوطن .

ويعتمد تنظيم مجتمع الأجهزة على تنسيق وتخطيط الجهود بين الهيئات التى تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية سواء فى المجتمعات الجغرافية أو المجتمعات الوظيفية .

ويقصد بتنظيم المجتمع المحلى مجموعة العمليات التى يطلق عليها « تنمية المجتمع المحلى » .

أما تنظيم المجتمع القومى فيقصد به مجموعة العمليات التى يطلق عليها الآن « التخطيط القومى » .

وعلى أى حال فإن طريقة تنظيم المجتمع الآن أصبحت من الشمول بحيث أنها تعمل فى هذه المجتمعات كلها ، وأن عملياتها ومبادئها ، بل ووسائلها واحدة فى جوهرها إلى حد كبير ، وإن كان التركيز فى بعضها يختلف عن الأخرى بالنسبة لنوع المجتمع ومدى حجم مشكلاته ومستوى نضجه الاجتماعى .

بعض الحقائق العامة عن المجتمعات :

مما تقدم يمكن أن توجز خصائص المجتمع فى عملية تنظيم المجتمع فى النقاط التالية :

١ — أن هناك مجتمعات جغرافية وأخرى تسمى مجتمعات وظيفية .

٢ — أن المجتمعات بصفة عامة ذات مستويات مختلفة منها المستوى المحلى (قرية ، مدينة ، محافظة) والمستوى الإقليمى ، والمستوى الدولى .

٣ — أن النظم الاجتماعية الموجودة فى هذه المجتمعات لها أثرها الكبير فى تيسير التعامل والحياة بين أفرادها ، ومن أمثلة هـذه النظم الاجتماعية : النظام الاقتصادى والنظام الاسرى والنظام الدينى والنظام التعليمى والنظام الصحى والنظـام الحـكومى وكالخدمة الاجتماعية مثلا فهى نظام اجتماعى أيضاً .

٤ — أن جميع المجتمعات تتطور من آن لآخر ، لأن أساليب حياة الناس والنظم الاجتماعية بالمجتمعات المختلفة تتطور وتتغير فى وقت ما عنها فى وقت آخر .

٥ — أن المجتمعات تتفاوت من حيث درجة تقدمها وحضارتها ومواردها البشرية والمادية والطبيعية ، وأن هناك مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية ومجتمعات نامية ومجتمعات متقدمة ، والمجتمع الواحد يمر فى تاريخه الطويل بمراحل مختلفة فقد يـكون مجتمعا فى بادىء أمره يعتمد فى اقتصادياته على الصيد ، ثم يتطور إلى الزراعة فالصناعة مثـــلا .

٦ — يتأثر الإنسان بالمجتمع الذى يعيش فيه ويكتسب منه كثيراً من إتجاهاته وميوله وأسلوب حياته . ويتأثر المجتمع المحلى بالقوى الاجتماعية المحيطة به وبالنظم الاجتماعية السائدة فى غيره من المجتمعات . ويتميز مجتمع محلى عن مجتمع محلى آخر بسبب تلك المؤثرات والقوى.

٧ — يمكن أن ننظر إلى المجتمع من زوايا كثيرة ، منها أن المجتمع مكان له طبيعته التى تؤثر فى الإنسان ، ولذلك نجد بعض المجتمعات كثيفة بسكانها وبعضها قليلة السكان ، وكثافة السكان لها أثرها فى التغير الاجتماعى لمختلف المجتمعات البشرية .

كذلك يمكن أن ننظر إلى المجتمع كمجموعة من الناس لهم أنماط معينة تحدد طبيعة سلوكهم وطبيعة الحياة الاجتماعية بينهم .

وكما أن المجتمع يتكون من أفرد فإنه يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية . والتفاعل بين هذه النظم له أهمية خاصة فى تنظيم المجتمع حيث ينادى الآن كثير من العلماء بأن نجاحهم فى التأثير على النظم الاجتماعية أهم بكثير من عملهم مع أية فئة فى المجتمع .

ويعتقد بعض علماء الخدمة الاجتماعية أن انتقال المهنة من العمل مع الإنسان إلى العمل فى إحداث تغييرات فى النظم الاجتماعية تدعيم للمهنة ومحاولة حاسمة للوصول بالمجتمع الإنسانى إلى التقدم المنشود ، ولا شك فى أن تغيير نظام اجتماعى أو تطويره يستنفذ جهوداً كبيرة ووقتاً طويلا لو قورن بما يستخدم مع المجتمعات أو الأفراد .

٨ — يلجأ بعض الكتاب إلى تعميم بعض المظاهر على مجتمع ما ، فيقولون مثلا أن هذا مجتمع متقدم أو متحضر أو صناعى أو ريفى ، وأن علاقات سكانه تتسم بالطابع المادى ، أو أن أفراده متباعدون ، وهكذا من العموميات التى لا يقرها العلم ، إذ يجب علينا أن ندرس المجتمعات دراسة علمية عميقة قبل الحكم عليها ككل ، وعلى ذلك فإننا فى تنظيم المجتمع يجب أن نتجنب تعميم الأحكام حتى لا ننحرف عن الطريق السليم فى عملياتنا المهنية .

٩ — هناك فروق أساسية يجب الاهتمام بها تميز المجتمع المحلى عن المجتمع القومى من أهمها أن المجتمع المحلى محدود المساحة بالمقارنة بالمجتمع القومى الذى يشمل أكثر من مجتمع محلى واحد .

والعلاقات فى المجتمع المحلى متبادلة ويطلق عليها فى الغالب علاقات الوجه للوجه يشترك فيها إلى حد كبير جميع الأطراف ، ويقبلون عليها تلقائياً وبرغبتهم بعكس العلاقات فى المجتمعات القومية التى تتصف بأنها علاقات متباعدة وتتميز بالمنفعة الاجبارية . وبينما الاتصالات فى المجتمعات المحلية من النوع المباشر غير الرسمى يكون فى المجتمعات القومية من النوع الرسمى ، ودرجة التماسك فى المجتمعات المحلية تكون أكثر صلابة وقوة ، وأفراد المجتمع المحلى الواحد يشتركون فى اهتمامات واحدة ويخضعون لقيم واحدة ، بينما نجد أن درجة التماسك أقل بكثير فى المجتمعات القومية . وهذه الفروق واضحة فى نواحى المعايير السلوكية والثقافية سواء فى المجتمعات المحلية أو المجتمعات القومية .

مفهوم المجتمع المحلي :

لأهمية دراسة المجتمع المحلى فى طريقة تنظيم المجتمع ، لا سيما بعد أن أصبح العمل مع المجتمعات ضرورة من أجل العمل على تقدم هذه المجتمعات — سنحاول فى الصفحات المقبلة أن نعطى مزيداً من المناقشة لمفهوم المجتمع المحلى وتحليل بعض جوانبه وإبراز آراء بعض أساتذة الاجتماع والعاملين فى مجالات الخدمة الاجتماعية حتى نكون على علم كاف بالمجتمعات المحلية وخصائصها مما يساعدنا على العمل فيها بنجاح كإخصائيين فى تنظيم المجتمع .

رأى علم الاجتماع :

اصطلح العلماء على أن العلم الذى يدرس المجتمع دراسة علمية هو « علم الاجتماع » وعلم الاجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية ، يركز على التجمعات القائمة فعلا والتى من مجموعها يتكون هذا المجتمع ، أو بمعنى آخر ، أن المجتمع عند كثير من علماء الاجتماع يعتبر فكرة أو تصوراً ، أما ماهو موجود فى الواقع والذى يخضع للملاحظة العلمية ويمكن معه استخدام أدوات البحث المختلفة فهى الجماعات البشرية ، ولهذا يهتم علم الاجتماع الحديث بموضوع الجماعات ويجعلها نقطة الارتكاز فى البحث والتحليل .

وهذه الجماعات تعيش واقعاً اجتماعياً محدداً ، تمارس نشاطها فى منطقة جغرافية محددة تضيق أو تتسع حسب الظروف . ويتولد عن معيشة الناس مع بعضهم ظواهر اجتماعية معينة هى موضوع دراسة هذا العلم سواء فى ناحيتها الاستاتيكية أو الديناميكية ومن الواضح أن كل جماعة من هذه الجماعات

مختلف عن غيرها من جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية أخرى ، ومن هنا تبرز عند الاجتماعيين فكرة تنميط المجتمع إلى أنماط رئيسية تقوم على ما لديهم من معرفة بالاختلافات بين مظاهر الحياة فيها ويمكن أن تنحصر هذه الأنماط فى نمطين كبيرين يوجدان تقريباً فى كل مجتمع إنسانى ، ويكاد يجمع علماء الاجتماع على أن هذين النمطين هما : الريف والحضر . وقد اصطلح علماء الاجتماع على إطلاق إسم المجتمع المحلى على كل منهما ، ريفياً كان أو حضرياً .

وهكذا نتبين أن الباحثين فى المجتمع الإنسانى يلتقون حول نقطة هامة ، وهى ضرورة وجود أساس إقليمى أو جغرافى للمجتمع المحلى ، وقد يختلفون فى الخصائص التى تنسب إلى هذا المجتمع المحلى ، ولكنهم فى نهاية الأمر يسلمون بأن المجتمعات المحلية حقيقة واقعية أدق تصوراً وأكثر تحديداً من المجتمع الكبير .

وفيما يلى بعض التعاريف التى تناولت المجتمع المحلى وخصائصه من وجهة نظر علماء الاجتماع :

١ — رأى اوجبرن ونيمكوف Ogburn & Nimkoff :

من رأى أوجبرن ونيمكوف أن هناك نماذج متنوعة من المجتمعات المحلية ، فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية ، والمدن المزدحمة ، وهناك القرى والمدن الصغيرة ، ولا تختلف هذه المجتمعات من ناحية الحجم فقط ، بل أنها تختلف أيضاً فى خصائصها العامة ، ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات

المحلية ذات طابع صناعى تقوم حول المصانع ، كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعى ويقع وسط الأرض الخصبة التى تروى بانتظام .

وعلى ذلك فإن المجتمع المحلى جماعة أو مجموعة من الجماعات تعيش فى إقليم معين ، وأن رابطة الإقامة فى منطقة محددة أحد الخصائص التى تميز المجتمع المحلى عن غيره من المجتمعات الأخرى بشرط التنظيم الـكلى للحياة الاجتماعية فى المنطقة التى يوجد عليها المجتمع المحلى . ومن رأيهما أن كلمة مجتمع محلى قد تطبق على مناطق متسعة فيطلق أيضاً على المجتمع الدولى أو المجتمع العالمى .

٢ — رأى أرنولد جرين Arnold Green :

المجتمع المحلى هو تجمع لعدد من الناس يعيشون فى منطقة صغيرة دائمة ويشارك بعضهم البعض فى وسائل الحياة ، ولذلك فإن المجتمع المحلى والمجتمع العام شيئا واحداً . أما فى المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع العام يتـكون من مجتمعات محلية تتقاسم كل منها بطريقة أو أخرى حياة اجتماعية مشتركة ، وفى الغالب يتميز كل مجتمع محلى عن الآخر فى الزى أو الخلق أو العـادات أو القواعد الاجتماعية والسنن الاجتماعيـــة . ومن رأيه أن المجتمعات المحلية مجتمعات منفصلة شبه مستقلة .

ويختلف «جرين» قليلا عن «اوجبرن ونيمكوف» لانه فى المجتمع الحديث لا تـكون الجماعات الإقليمية المحلية نواة التنظيم الاجتماعى الـكلى، لأن التنظيم السياسى فى المجتمع الـكبير لا يفرق بين القرية وبين المدينة ، ومعنى ذلك أن التنظيم الاجتماعى الـكلى فى المجتمع الحديث ينفذ إلى كل أجزائه المحلية ويفرض نوعا من التشابه فى هذا المجال . ويدلل جرين على رأيه هذا بقوله إن جزءاً من

مدينة كبيرة لا يكون مجتمعاً محلياً ، على الرغم من أنه تجمع من أفراد يشغلون منطقة جغرافية محددة ، كما أن ظروف المدينة الحديثة تجعل النـاس يسكنون فى مكان ويعملون فى مكان آخر ويقضون عطلاتهم فى أماكن ثالثة . ولهذا تكون الحركة الاجتماعية فى المدينة الكبيرة من شأنها أن تقلل من انطباق اصطلاح المجتمع المحلى على مثل هذا النوع من المجتمعات الإنسانية .

ويتضح من رأى جرين أنه يحاول أن يبين أن المجتمع المحلى لا ينطبق إلا على المجتمعات المعزولة نسبياً ذات الطابع الاجتماعى والثقافى المحدد ، أما تطبيقه على المدن ولا سيما الكبرى بالذات فإنه يحمل بين طياته عدم إدراك للخصائص الحضرية والحركة الاجتماعية للسكان والدائمة بين أقسام المدينة الواحدة . وهكذا فإن جرين يخالف من يطلقون اصطلاح المجتمع المحلى على أقسام من المدينة الواحدة أياً كان حجمها إذ هى تمثل مجتمعات محلية فرعية .

ومن غير شك أن خضوع المدينة لإدارة واحدة ولتنظيم اقتصادى وسياسى واحد أيضاً واشتراك سكانها فى عدد كبير من الصفات المشتركة ، يجعل سكان المدينة يعيشون حياة اجتماعية كلية ويخضعون لتنظيم اجتماعى متكامل يواجه كل أنواع نشاطهم .

٣ — رأى روبرت ماك أيفر Rebert MacIver **وتشارلس بيج** Charles Page[1] :

يرى كل من ماك أيفر وبيج أن كلمة مجتمع محلى تطلق على أعضاء أى جماعة

(1) Mac Iver R. & Chrales H. Page : Society, an Intreductory Analysis, London, Macmillan & Co. ltd., 1962 pp. 8–21

صغيرة أو كبيرة يعيشون معاً بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا فى الظروف الأساسية للحياة المشتركة ولا يشتركون فى مصلحة معينة بالذات دون غيرها . ويتميز المجتمع المحلى بأن الفرد يستطيع أن يقضى حياته كلها داخله ، فالفرد لا يستطيع أن يقضى حياته فى أحد المنظمات أو المؤسسات ، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة . إذن فالمقياس الأساسى فى المجتمع المحلى هو أن نجد كل علاقات الفرد الاجتماعية موجودة فيه . ويرى ماك أيفر وبيج أن المجتمع المحلى يقوم على أساسين هامين هما :

(ا) الإقليم الذى يشغله .

(ب) الشعور المشترك الذى يربط أعضاء هذا المجتمع المحلى معا ويعطيهم طابعا خاصا ويؤدى فى نفس الوقت إلى تماسكهم اجتماعيا .

٤ – رأى هنط Hunt :

يرى Hunt أن المجتمع يتكون من مجموع الناس الذين يعيشون فى منطقة محلية والذين تكون لهم، نتيجة المعيشة المشتركة ، مصالح معينة ومشاكل مشتركة . ونظراً للتقارب المعيشى بين أعضاء المجتمع المحلى فإنهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كافة التنظيمات الأخرى التى يتميز بها المجتمع ككل .

ويقول Hunt أن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث طابعها الاجتماعى العام وحجمها . فالمجتمعات الريفية أو القروية المحلية يبدو عليها الوحدة والتجانس أكثر من المجتمعات الحضرية الكبيرة التى تتميز بالعلاقات غير المباشرة بين أعضائها . ويجب أن نميز هنا ، طالما أننا جعلنا القرب المكانى

شرطاً فى وجود المجتمع المحلى ، بين المجتمع المحلى وبين الجوار Neighborhood وذلك لأن الجوار تحكمه تنظيمات اجتماعية ليست فى قوة التنظيمات التى تحكم المجتمع المحلى .

٥ — رأى لندبرج Lundberg :

يرى « لندبرج » أن تأثير الجغرافيا على حياة الإنسان محدود دائماً ويؤكد فى نفس الوقت أهمية العوامل الثقافية ، ولهذا فإن المجتمع المحلى ليس مجرد تجمع الناس حيث يعيشون معاً تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة الطبيعية ، وكل النواحى الفيزيائية للاقليم المحلى ، بل أن المجتمع المحلى له تقاليد وعادات وعرف تنظم العلاقات بين الإنسان وبين الطبيعة ، كما ينظمها فى نفس الوقت بين الإنسان وأخيه الإنسان .

فالمجتمع المحلى إذن ظاهرة ثقافية تحل بمكان معين ، أو هو صورة السكان الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويعيشون فيها حياة اجتماعية مشتركة وليس معنى معيشة الإنسان فى منطقة جغرافية أنه يصبح خاضعاً لها ، بل أن الإنسان فى واقع الأمر قد استطاع خلال تاريخه الطويل وعن طريق التكنولوجيا أن يطورها باستمرار ، وأن يروض الطبيعة وأن يخضع البيئة الجغرافية لمشيئته ولذلك فإن العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية ليست علاقة سلبية من جانب الإنسان ، بل هى علاقة حوار ، تغلب فيها الإنسان بعقله وتفكيره وقدرته على التعلم ، بحيث أن الظواهر الايكولوجية أصبحت تمثل التفاعل الذى يقوم بين الإنسان وبيئته الطبيعية .

وهكذا يتضح لنا اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمعات المحلية من وجهات نظر

متعددة تتلخص فى أن التنظيمات الاجتماعية تمكن من الحياة المتكاملة فى كل نوع من أنواعها .

اراء تنظيم المجتمع فى المجتمع المحلى

تغفل التعاريف السابقة الخصائص الديموجرافية عند تحديدها للمجتمع المحلى والواقع أن السكان فى أى مجتمع من المجتمعات هم أهم عناصر البناء الاجتماعى بحيث أن جماعات السكان فى كل منطقة من المناطق تكون وحدة مورفولوجية تقدر عادة بعدد السكان وبمدى اتساع المساحة التى يحتلونها ، ويمارسون فيها نشاطهم الاجتماعى .

ويوجد فى عالمنا اليوم قرابة خمسة ملايين بيئة ريفية وتكاد تتميز بالتجانس بين عناصرها والتماثل فى نظمها وهى تتراوح بين قبائل قليلة العدد فى البادية وقرى مكتظة بالسكان . والملاحظ أنه يتوفر فيها العنصرين الآتيين :

الأول : الإقامة فى مكان محدد Locality .

الثانى : مساهمة الأفراد فى حياة واحدة Participation .

وهذه البيئات والتى يغلب عليها طابع التخلف هى فى عرف البعض ما نقصده بالمجتمعات المحلية .

ويرى الدكتور محيى الدين صابر أن المجتمع المحلى هو الاصطلاح الذى يستعمل فى ترجمة كلمة Community والتى تناظر مصطلح مجتمع Society . والفرق بين الاصطلاحين فى علم الاجتماع يرجع إلى أن المجتمع المحلى يشير إلى بناء اجتماعى معين ذى علاقات خاصة تتميز بالتشابه فى التكوين ، وبالقوة فى نسيج

العلاقات التى يغلب عليها طابع المواجهة والصبغة الشخصية ، وتتميز كذلك بسيادة التقاليد والقيم المحلية فى السلوك ، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعى . وذلك على عكس المجتمع الكبير الذى يقوم على التخصص فى العمل وعلى العلاقات ذات الأبعاد المختلفة والولاءات المتشعبة . ويضعف فيها الطابع الشخصى فى العلاقات ويتميز بسيادة القانون والحقوق . وفى عبارة واسعة ، فإن المجتمع المحلى يشير بصفة عامة إلى المجتمع الريفى ، والمجتمع أو المجتمع الكبير يعبر عن المجتمع القومى ، الذى تمثله مجتمعات المدن .

وقد ذهب البعض مذاهب شتى فى تحديد المجتمع المحلى ، فهناك فريق يرى أن ثمة مجموعات يمكن أن يرتد إلى واحدة منها أى مجتمع محلى ، بحيث إذا توافرت لمجتمع ما صفة من الصفات التى تتميز بها المجموعات الأربع اعتبر مجتمعاً محلياً . وهذه المجموعات هى :

أولا : المناطق التى يختلف سكانها جغرافياً عن المناطق المجاورة مثل أودية الجبال أو سكان الجزر .

ثانيا : المناطق التى ظل سكانها . لأسباب تاريخية أو انثروبولوجية بعيدين عن التيارات الكبرى للحياة القومية والتعرض لتأثيرها .

ثالثا : المناطق التى يمارس أهلها وسائل إنتاجية باليد ، وغير قادرة على مقاومة التنافس فى النشاط القومى .

رابعا: المناطق التى يكون مستوى الحياة فيها منخفضاً بصورة غير عادية ، إما لإنعدام الموارد الطبيعية أو لعدم وفاء الدخل بالحاجات الاجتماعية والحيوية .

ويحصر فريق آخر المجتمع المحلى فى واحدة من الصور الثلاث الآتية :

أولا : المناطق المصنعة ، ولكنها رغم ذلك متخلفة فى تطورها الإقتصادى والاجتماعى بالقياس إلى المناطق الأخرى .

ثانيا : الأحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة .

ثالثا : المناطق الريفية المهملة أو الشبه المهملة ، لسبب أو لآخر كضعف خصوبة أرضها ، أو عجز سكانها عن استغلالها ، أو لغير ذلك من أسباب .

كما يعرف المجتمع المحلى بأنه جماعة من الناس يعيشون فى مساحة من الأرض تجعلهم فى اتصال مستمر ، يساعدهم على التعاون وعلى العمل على وحدة المجتمع الذى يعيشون فيه ، وعلى تماسكه ، كما يتميزون بخبرات مشتركة ومؤسسات خاصة ونظم اجتماعية معينة تنظم العلاقات فيما بينهم . وكلما نمى هذا المجتمع وكبر حجمه ، كلما ازداد عدد أفراده وتعقدت نظمه الإجتماعية . وعلى ذلك فالمجتمع المحلى عبارة عن مجموعة من الأفراد تتميز حياتهم بطابع ثقافى مشترك ، وفى مثل هذا المجتمع تتوافر كل أو بعض الخصائص التالية :

(ا) بقعة جغرافية محددة ثابتة إلى حد كبير .

(ب) مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة .

(حـ) مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية تستثير فيهم الشعور والإحساس بالإنتماء لمجتمعهم .

ومن الواضح أن هذه التعريفات للمجتمع المحلى تعتمد إما على الظروف الجغرافية ، أو على نوع المناشط الاقتصادية . ولكى نصل إلى تحديد لوجه المجتمع

المحلى يبين ملامحه جميعاً ينبغى أن يضاف إلى هذا الإطار الجغرافى وإلى نوع المناشط الاقتصادية ، المضمون الاجتماعى الذى يتصل بطبيعة العلاقات ، وأنواع السلوك ، وأنماط القيم السائدة ، إذ أن مفهوم المجتمع المحلى يتضمن فكرة الاشتراك فى القيم والسلوك بجانب عامل المكان أو السكان . بمعنى أن الحيز الجغرافى والناس فقط لا يكونون المجتمع المحلى ، بل يجب أن يضاف إلى ذلك التقاليد والقيم والنظم الثابتة والسلوك العام للناس .

والآن يمكن محاولة تحديد مكونات المجتمع المحلى حتى نصل إلى مفهوم واضح عنه فيما يأتى :

المجتمع المحلى مجموعة من الأفراد يعيشون على بقعة محددة وثابتة ، لهم نشاطهم الواضح فى جميع مناحى الحياة ، ولهم وسائل وأساليب اتصالهم الفكرى بما يساعدهم على التفاعل مع بعضهم مكونين لعلاقات اجتماعية يسودها طابع مميز فى التعاون أو التنافس أو الصراع ، ومنتظمين فى تدرجات طبقية خاصة ، يسودهم شعور بالإنتماء لمجتمعهم المحلى الذى يتكون من مجموعة من المؤسسات تكون البناء التنظيمى للمجتمع وبحيث تأخذ على عاتقها مهمة القيام بدور فعال فى النهوض بالمجتمع .

والمجتمع المحلى تنظيم اجتماعى إذ يقوم مفهوم التنظيم الاجتماعى على فكرة التفاعل المنظم بين وحدتين أو أكثر ويعرف Talcott Parsons [1] التنظيم

(1) Talcott parsons : The Social System, The Free Press of Glencoe, Collier - Macmillan, London, 1964.

الاجتماعى بأنه مجموعة من الأفراد تعمل معاً فى موقف معين بغرض إشباع حاجاتها إلى آخر درجة ممكنة ويحدد علاقاتها ببعضها وبالموقف ثقافة معينة ويتصف التنظيم الاجتماعى بما يلى :

(ا) أن يكون له هدف محدد هو فى الغالب إشباع حاجات وحداته .

(ب) أن يعمل على استغلال البيئة ومواردها وصولا إلى الهدف المحدد .

(حـ) أن تكون وحدات التنظيم متكاملة ومرتبطة ببعضها .

(د) أن يوجد تفاعل بين وحدات التنظيم بحيث يخلق استمرار التفاعل اشكالا ثابتة متشابهة من السلوك تعطيه اعتباره كتنظيم اجتماعى .

ومن العرض السابق لمختلف الآراء التى تناولت بالتحديد مفهوم « المجتمع المحلى » نجد أنه من الصعب الإتفاق على مفهوم واحد لهذا الاصطلاح ، وإن كان هذا الاختلاف فى الآراء قد أعطى تفسيرات وتوضيحات أكثر لمفهوم المجتمع المحلى . ولعل الاختلاف اختلاف فى وجهات النظر ، وليس اختلافا فى الجوهر ، ولا شك أن كل إضافة إلى المفهوم تعطيه عمقا فكريا وعلميا يعين الباحث فى هذا المجال .

الفصل الثانى

ماهية التغير الاجتماعى

الخدمة الاجتماعية مهنة تعمل فى التغيير الاجتماعى حتى أنه يطلق على الإخصائى الاجتماعى أحيانا « المغير الاجتماعى » Social Change Agent فما هو هذا التغير؟ وما هو طبيعته ومداه ؟

التغير الاجتماعى عملية حتمية تلقائية مستمرة تخضع لها بيئة الفرد الخارجية والاجتماعية على السواء ، وتؤدى إلى بعض العمليات الاجتماعية المجمعة والمنفرة ، وتتطلب ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم وحراكهم الاجتماعى وفقا لما يتطلبه التغير من مستحدثات ومستلزمات . وكل ما يكتنف المجتمع فى مظاهره المادية والروحية والجغرافية والاجتماعية من تقدم أو نكوص هو من قبيل التغير .

والتغير الاجتماعى هو أحد مظاهر الطبيعة الدينامية للمجتمع . ومن الملاحظ أن اصطلاح التغير الاجتماعى أعم من اصطلاحى التطور الاجتماعى والتقدم الاجتماعى إذ أنهما مظهران للتغير الاجتماعى .

ويعتبر أول كتاب نشر عن التغير الاجتماعى هو كتاب « ويليام فيلدنج أوجبرن » W. F. Ogburn عام ١٩٢٢ بعنوان « التغير الاجتماعى » Social Change [1]. ويعطى « أوجبرن » أهمية كبرى للاختراعات فى إحداث التغير الاجتماعى ، ولكن من الملاحظ أن « أوجبرن » لم يلجأ إلى تحديد واضح لمفهوم التغير يميزه عن مفهوم التطور .

(I) W. F. Ggburn : Social Change with Respest to Culture and Original Nature, Vicking Press, New York, 1952.

التغير والتقدم :

لقد استأثرت ظاهرة التغير فى المجتمع بكثير من علماء الاجتماع فدرسوها على أنها تقدم ، وانتقلوا بهذا الاتجاه من عداد علماء الاجتماع الوضعى إلى أن يكونوا فلاسفة للتاريخ ، فنجدهم مثلا قد درسوا التغير وطبقوه على الإنسانية متصورين أن هذا التغير هو تطور تقدمى ارتقائى مصحوب بتحسن مطرد ، وهكذا حاولوا الوصول إلى القوانين التطورية العامة لحركة الإنسانية فى عموميتها .

وقد سيطرت فكرة التقدم على عقول مفكرى القرن التاسع عشر ، فكان « سانت سيمون » S. Simon مثلا يبشر بعصر ذهبى قادم ، ونحا نحو تلميذه «أوجيست كونت» A. Comte الذى كان يرى أن التقدم هو سير اجتماعى نحو هدف معين تقطعه الإنسانية فى أدوار تطورية ارتقائية متتابعة ، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هى التى تحدد بالضبط مداه وسرعته .

التغير والتطور :

يعتبر المفكر العربى « ابن خلدون » من أوائل المفكرين الذين تصوروا أن المجتمع يتطور فى حركة دائرية لها حقبات متتالية ، بعضها يرمز للتقدم ، وبعضها يرمز للاضمحلال والتأخر .

وكانت نظرة « هربرت سبنسر » H. Spencer تتجه إلى أن الحياة الإنسانية تتطور نحو الارتقاء ، ولكنها تعود عند نقطة معينة إلى الانحلال والنكوص (١) .

---

(1) J. A. ponsioen, op. cit. p. 32

والواقع أن التغير الاجتماعى كظاهرة اجتماعية رئيسية فإنها تؤدى إلى عدد كبير من العلاقات الاجتماعية التى تحدث فى مجال العمليات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، إذ أصبحت النظرة إلى المجتمع نظرة دينامية تقوم على أساس أن تغير المجتمع حقيقة دائمة ، إذ أن الحياة الاجتماعية فى تغير دائم وتفاعل مستمر . وقد تختلف المجتمعات فى هذا الصدد ، ويرجع ذلك إلى مدى سرعة التغير وتعدد العوامل المسببة له .

وأياً كانت الاتجاهات فى تحديد طبيعة التغير ، فإن النظرة الموضوعية لحقيقة المجتمع تجعلنا ننظر إليه على أنه مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية بحيث لا يبقى كما هو ، فكل ما يتم تغيره فى البناء الاجتماعى الكلى العام عن طريق تغير الأبنية والأنساق الثانوية الداخلة فى تكوينه ، أى فى طبيعة المجتمع ومضمونه وبناء الجماعات والنظم والعلاقات ، هى فى الحقيقة موضوع للتغير . فالطبيعة الدينامية للمجتمع تقتضى تعديلا مستمراً فى عناصره المكونة له ، والتغير الاجتماعى هو أحد مظاهر هذه الدينامية .

أما التقدم الاجتماعى فهو كل مظهر أو فكرة أو عمل ناجح يؤدى للسيطرة على البيئة الكلية ، يساعد الإنسان على التحرر بقدر الإمكان من عامل الزمان وعامل المكان ، وذلك بالنسبة لمظاهر الحياة الاجتماعية المادية منها وغير المادية وبحيث تؤدى إلى اطلاق النشاط الإنسانى وحفزه للعمل فى حرية وتعاون من أجل تحقيق هدف معين ، وكل مرحلة تقطع فى اتجاه تحقيق هذا الهدف تعتبر تقدماً ، والتقدم فكرة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان .

هذا بينما التطور هو التدرج على مراحل ، وذلك فى مدى معين من الزمان.

بحيث يؤدى إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع ، تتفرع من صورها القليلة المحدودة ، والتى كانت موجودة فى الماضى ، وذلك فى اتجاه نحو الإتساع أو الشمول ، أو التقدم ، أو التعقيد ، وبحيث يكون التطور طبيعياً ، والتدرج على مراحل تلقائياً ، دون أن يكون هناك تدخل مقصود ، أو تخطيط لهذا التطوير .

والمجتمعات الحديثة تتميز بالتغير السريع سواء كان هذا التغير اجتماعياً أو اقتصاديا ، أو ثقافياً ، أو غير ذلك من نواح، مخططاً له ، أو غير مخطط . وقد وصل الحال ببعض المجتمعات أن تغيرت بعض نظمها دون أن يلاحقها تغير مماثل فى النظم الأخرى مما يتولد عنه « تخلف اجتماعى Social Lag » يظهر فى صورة مشكلات اجتماعية متنوعة .

ومتاعب الإنسان الناجمة عن التغير كثيرة وتتفاوت فى شدتها من مجتمع لآخر ، ومن الطبيعى أن يحاول الإنسان مواجهة تلك المشكلات الناجمة عن التغيرات التكنولوجية والاجتماعية ببرامج وأنشطة مختلفة تغاير ما كان متبعاً قبل ذلك . وهكذا تحدث تغيرات جديدة فى البرامج الاجتماعية والخطط الاجتماعية المختلفة يترتب عليها مواقف جديدة تنبع من خلالها مشكلات جديدة أيضاً ، بما يجعل الإنسان يعيش فى سلسلة مستمرة من التغيرات التكنولوجية والإدارية والاجتماعية .

ولما كانت ظواهر المجتمع مترابطة ومتكاملة تكاملا بنائياً ووظيفياً فإن أى تغير فى أى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية كفيل بأن يحدث تغيرات أخرى فى كافة الجوانب ولكن بدرجات متفاوتة . . فالمجتمع الريفى إذ خضع لعمليات التحضر مثلا فمن المتوقع حدوث تغيرات فى التنظيم الاقتصادى وخاصة فيما

يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والأسعار والأجور. كذلك تحدث تغيرات فى النظام الأسرى ، فالعائلة التى كانت تنتج كل ما تحتاج إليه سوف لا تتمكن من أداء وظيفتها كجماعة منتجة ، بل تتحول إلى جماعة مستهلكة ، وتظهر فى المجتمعات منظمات جديدة تنافس الأسرة فى أداء وظيفتها الأولى. ويبدأ ظهور روح الفردية بين أفراد الأسرة ويستقل الأبناء عنها وتتلاشى تدريجياً العلاقات القبلية الأولى التى كانت تربط أفراد الأسرة برباط قوى ولا يصبح للعائلة سلطان قوى على أفرادها بعد أن كانت مصدر من مصادر الضبط الاجتماعى فى المجتمعات الريفية . وتحدث تغيرات اجتماعية أخرى فى التحرك الاجتماعى والنظم السياسية والتربوية والترويحية والقيم والمعايير الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد والجماعات وكذلك الحال بالنسبة للمشكلات التى يمكن أن تنجم عن كل هذه التغيرات ، إذ يتلاشى بعضها وتتفاقم أخرى وتظهر مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل .

وعلى ذلك فإن التغير الاجتماعى لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية . وهذه الظاهرة تفيد الإخصائيين الاجتماعيين العاملين فى طريقة تنظيم المجتمع حيث يكون من واجبهم العمل على تلافى وقوع بعض المشكلات الاجتماعية التى تترتب على التغير الاجتماعى والتى يتنبئون بوقوعها فى المجتمعات التى يخدمونها .

وليس التغير الاجتماعى وليد عامل واحد ، وإنما تؤثر فيه وتتحكم فيه مجموعة من القوى التى تتفاعل مع بعضها تفاعلا مستمراً ، ومن ثم ينبغى دراسة تلك العوامل للتعرف على أهم أسباب حدوث التغير الاجتماعى . ومن أهم هذه العوامل ما يأتى :

اولا — العامل الايكولوجى :

يقصد بالعامل الايكولوجى تفاعل الإنسان مع البيئة الجغرافية ، فالايكولوجيا تشير إلى العلاقة بين المجموعات البشرية والبيئة[١] ، وللبيئة الجغرافية أهميتها من عدة وجوه ، فنلاحظ مثلا أهميتها من جهة القوى الطبيعية كالحرارة والبرودة ، ومساقط المياه ، والفيضانات والرطوبة ، والجفاف ، والزلازل ، والبراكين ، وغير ذلك من مظاهر طبيعية . وهذه لها آثارها الملموسة على كثافة السكان ، وعلى أماكن الصناعات ، ونوع هذه الصناعات ، وعلى مواقع المدن وغير ذلك من النتائج والتغيرات التى تطرأ على المجتمع نتيجة لهذه القوى الطبيعية .

كما أن للموارد الطبيعية ، كالمناجم وينابيع الماء والبترول أثرها فى توزيع السكان وهجراتهم ، وفى نشأة المدن وظهور كثير من الصناعات .

وللموقع أثره الكبير فى ظهور حضارات مجيدة وتقدمها ، كما حدث فى مصر واليونان ، وما كان لسواحل شرق البحر الأبيض المتوسط من الأثر فى ظهور الحضارات القديمة .

والمدرسة الايكولوجية الحديثة تقوم على أساس نظرتها إلى العالم ككل مترابط فى أجزائه ، وأن الإنسان جزء من هذا الكل المترابط شأنه فى ذلك شأن بقية الكائنات الحية ، فهو يخضع لجبرية البيئة فى حياته ، وفى توزيعه على الأرض . فالحياة الاجتماعية فى الجبال غيرها فى السهول ، وهى فى الجهات الخصبة

(1 Amos M. Hawlly : Human Ecology, a theory of Community Structure, The Ronald press Co., New York, 1950, p. 3

مثلا غيرها فى الصحارى ، وفى الباردة غيرها فى الحارة . وعلى هذه العوامل ترتكز ثروة الأمم ، ونشاط السكان وكثافتهم ، وحجم المجتمع ، وبهذه العوامل أيضاً تتأثر العادات ، والعرف والتقاليد والنظم الاجتماعية ، وبفضلها يتاح للمجتمعات فرص الاتصال الثقافى والتبادل الاقتصادى أو السياسى .

ويرجع أصحاب المدرسة الايكولوجية مظاهر النشاط الاجتماعى إلى عوامل جغرافية ، فالحياة الاجتماعية فى نظرهم تتشكل وتتباين وفق الظروف الطبيعية ، وإن كانوا لا ينكرون أثر الإنسان فى الطبيعة ، ولكنهم يعتبرون مجهوداته بمثابة تحوير جزئى تسمح به الطبيعة ، فهو فعلا لا يمكنه أن يخلق المناجم وإنما يمكنه أن يهتدى إليها ، وأن يستخرج منها ما يستطيع أن يستغله ، والإنسان فى تجديداته لا يتعدى قدراً محدوداً ، ولا يؤثر فى النظام العام للطبيعة .

ويرتد هذا الاتجاه إلى « ابن خلدون » فى القرن الرابع عشر حيث يقرر فى مقدمته المشهورة أن للبيئة الجغرافية أثرها فى اختلاف البشر جسمياً ، وعقلياً ونفسياً ، وخلقيا ، وإدراكيا وحيوية .

كما أن من أشهر ممثلى هذه المدرسة «منتسيكيو» Montesqieu «ولو بلاى» Le Play « وايدموند ديمولن » E. Demolins « وراتزل » F.Ratzel « وباكل » H. Buckle « وهنتنجتن » Hutington [1] .

والواقع أن هذه المدرسة الايكولوجية قد قامت على أساس مجرد التفاعل بين البيئة الجغرافية والنشاط الإنسانى ، وهـــذا الاتجاه يغفل كثيراً من العوامل

(١) انظر فى هذا المجال : ر . م ماك ايفر وشارلز بيج . المجتمع – ترجمة الدكتور على احمد عيسى – مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩ .

الأخرى التى تسهم فى التغير الاجتماعى ، فإن قصر التفاعل على البيئة الطبيعية يهمل أثر البيئة الاجتماعية مع ما لها من انطباعات تغيرية على الأنماط الحضارية فى المجتمع ، كما أن هذا الاتجاه يهمل مبدأ التساند بين الظواهر .

ثانيا — العامل الايديولوجى :

تعتبر « الأيديولوجية » قوة فكرية تعمل على تطور النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة ، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية ، أو نظريات فلسفية ، أو أحكام عقائدية ، أو أفكار تقليدية . ومن هنا ترتبط « الأيديولوجية » بالحركة الاجتماعية ، فهى ليست مجرد مجموعة من الأفكار ، والمعتقدات ، والاتجاهات التى تصدر عن جمع معين من الناس سواء أكان هذا الجمع أمة من الأمم ، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية ، أو مذهباً من المذاهب ، أو مهنة من المهن ، أو حرفة من الحرف ، أو حزباً من الأحزاب السياسية ، وإنما هى حركة فكرية هادفة لها فاعلية إيجابية فى البيئة الاجتماعية ، وفى العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية بما يحدث تغيراً فى القيم الجماعية ، وفى النظرة لطبيعة التدرجات الطبقية ، والعمليات الاجتماعية المختلفة[1] .

وإن انتشار مذاهب اجتماعية وتيارات فكرية متعددة أدى ويؤدى إلى أوضاع وتشريعات جديدة ، وتنميط لأساليب الحياة الاجتماعية ، وتقدير لعلاقة الفرد بغيره ، وبالجماعات التى يعيش فيها ، وبالمؤسسات التى يتعامل معها ، وبالتالى يمكن تقدير علاقة الفرد بمجتمعه العام .

---

(١) الدكتور احمد الخشاب وآخرون — طريق التنمية — مكتبة الوعى العربى ص: ٢٤٧

ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا لكثير من التغيرات فى المجتمع .

ولعل إدراك علماء الاجتماع المحدثين لمدى العلاقات المتفاعلة والمتبادلة بين الأيديولوجية المتحركة ، وديناميةالبيئة الاجتماعية المتطورة فى وقتنا الحاضر ، كان أكبر حافز على تصوير الأيديولوجية على أنها قوة فكرية قهرية تعمل على تطور النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسة متكاملة وأهداف محددة .

ثالثا – الثورات والحروب :

تتعرض المجتمعات لثورات داخلية ، وأيا كانت أسبابها ، فإن الثورة تقوم من أجل إحداث بعض تغييرات فى بناء المجتمع وأنظمته ، وقد تكون هذه التغييرات جزئية فتشمل تعديل بعض الأوضاع وتصحيحها ، طبقاً لفلسفة الثورة القائمة ، أو تغييرها كلية ، بحيث تختفى الأولى لتحل محلها أوضاع جديدة ، مما يغير من شكل البناء القائم تغييراً يشمل مورفولوجيته ووظائفه .

كما تعتبر الحروب أيضاً من العوامل القوية فى إحداث كثير من التغييرات فى المجتمع ، فالشعب الغازى قد يأتى بثقافة جديدة يفرضها على أبناء المجتمع الذين غلبوا على أمرهم ، وهذه الثقافة والأفكار والفلسفات الأجنبية إذا ما أخذ بها فإنها تؤدى إلى تغيير جانب كبير من تراث المجتمع الحضارى غير المادى ، بالإضافة إلى أنها تؤدى بدورها إلى تغييرات كثيرة فى جوانب المجتمع المادية[1] .

---

(1) W. F. Ogburn : Encyclopaedia of Social Sciences Vol. 11., Macmillan Co., New York, 1950 pp. 330—334

هذا بالإضافة إلى تغيرات جذرية يفرضها الغالب على المغلوب بالنسبة لنظم المجتمع القائمة ، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة فى كثير من الأحيان .

رابعا — العامل الثقافى وأثر الاتصالات الفكرية .

قد تختلف نظرة كل أمة للحياة عن نظرة غيرها من الأمم ، ولهذا كانت قيم الحياة تختلف من مجتمع لآخر . ولما كانت القيم تتولد عن ثقافة المجتمع ونظرة أفراده لطبيعة الحياة التى يعيشونها ، لذا كانت القيم الاجتماعية عاملا من عوامل التغير الاجتماعى .

وبالنظر للثقافة كتقدير لقيم الأشياء ، فإن آثارها تنعكس على الإنتاج الأدبى والفلسفى ، والفكرى عامة ، والعنصر الثقافى يتبدل ويتغير بفعل عوامل كثيرة فى المجتمع ، ولهذا فإن نظرة أفراد المجتمع إلى قيم الأشياء تتغير تبعاً لتغير ثقافتهم .

والثقافة تعبير ، ويراد بذلك شكلها العام ، ففنون كل أمة وآدابها وفلسفاتها ، لها طراز معين ، ولما كان الشكل لا يبقى على حال ، بل هو دائم التغير والتبدل ، لهذا نجد تغير الإنتاج الثقافى للمجتمعات خلال فترات حياتها .

ويؤدى الانتشار الثقافى Culture diffusion عن طريق تقدم وسائل الاتصال الفكرية إلى كثير من التغييرات فى نظم المجتمع ، وأفكار أفراده ، مما ينعكس على البناء الاجتماعى فى ذاته ، فانتشار فكرة الحرية والديموقراطية فى مجتمعات كثيرة ساعد على إيجاد تغيير شامل فى حياة هذه المجتمعات ، ونظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية .

والتاريخ حافل بالحركات الفكرية مثل حركة النهضة الأوربية ، وفلسفة الثورة الفرنسية ، والحركة الإنسانية والقومية فى العصر الحديث ، والثورة الشيوعية ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مجتمعنا المصرى التى أقامت دعائم تنظيم اجتماعى جديد يرتكز على المفاهيم الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ، يتم على أساسه تغيير جوهرى فى العلاقات الأساسية التى تقوم بين أفراد المجتمع [١].

ولقد كانت لهذه الحركات وهذه الثورات آثارها فى المجتمعات الأخرى عندما انتقلت إلى شعوبها بوسيلة أو بأخرى عن طريق وسائل الاتصال الثقافى المختلفة .

كذلك فإن الثقافة عامل للمنافسة الاجتماعية ، بما تخلقه من صراع فكرى يقوم أساساً على تعارض أفكار الجماعات والهيئات والمؤسسات المختلفة التى يتكون منها المجتمع .

هذا وقد ذهب « ماكس فيبر » Max Weber إلى أن جميع التغيرات الاقتصادية تنشأ عن تغيرات ثقافية ، فيرى مثلا أن الأسلوب الأخلاقى عند أصحاب المذهب « البروتستنتى » هو الذى أدى إلى ظهور الرأسمالية ، لاتصافهم بالاقتصاد فى الإنفاق والمثابرة فى العمل ، والجهاد فى الكسب والتحصيل ، وثروة الفرد لا تزيد إلا بتغيير أسلوبه المعيشى حيث تكون التضحية بالحاضر فى سبيل المستقبل .

كما أن الثقافة تؤثر فى وسائل الإنتاج ، ونوعه ، وطرق الاستهلاك لتدخل كثير من عاداتنا ومعتقداتنا الدينية فى النواحى الاقتصادية .

---

(١) الدكتور احمد أبوزيد : البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع ـ الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ـ الجزء الاول .

ومن الملاحظ أن الأثر الثقافى فى التغير الاجتماعى يكون محدوداً ، إذا لم يتقبله الناس ، وتقبل الناس لعناصر الثقافة يختلف حسب طبقات المجتمع وفئاته .

وقد يقوم صدام ثقافى نتيجة للهجرة السكانية الخارجية منها والداخلية ونتيجة أيضاً لعمليات التوطين التى تقوم بها بعض المجتمعات لتهجير الأفراد من جهة لأخرى ، مما يتطلب عملية تكيف ثقافى للجماعة الموطنة ، والتى تظل لفترة ما متمسكة بالثقافة التى كانت سائدة فى بيئتها السابقة ، وحيث تتطلع بقلق وحيرة وضيق للثقافة الجديدة .

وهنا يجب مثلا على العاملين فى مهنة الخدمة الاجتماعية أن يلاحظوا هذه الظاهرة التى تتطلب مرحلة من التكيف . وتأخذ عملية التكيف هذه مراحلها الثلاث ، وهى التوافق ، حيث يظل المجتمع محتفظاً بثقافته القديمة بجانب ثقافته الجديدة ، ثم مرحلة التكيف الجزئى حيث يكون تقبل بعض عناصر الثقافة الجديدة ، ثم مرحلة التمثيل حيث يتم قبوله للثقافة الجديدة بما تتلاشى معه الثقافة القديمة .

خامسا — العامل التكنولوجى :

ونقصد به كل العوامل التى هى من إبتكار الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة ، فاختراع أو اكتشاف أية وسيلة من وسائل الاشباع الجديدة لها أثرها الكبير على التغير الاجتماعى ، فقد أدى اكتشاف البخار والكهرباء مثلا إلى إنتقال الصناعة من المجال اليدوى إلى المجال الآلى الذى يقوم على التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج . وقد استلزم العمل الآلى تجمع

العمال وتكاثفهم فى الأماكن الصناعية ، مما أدى إلى قيام صراع بين العمال وأصحاب رءوس الأموال كان من نتائجه ظهور المبادىء الاشتراكية فى الإنتاج، التى أدت بدورها إلى تغيرات كثيرة بالنسبة لقوانين العمل ، وهكذا نرى الأمم اليوم تتسابق فى تشريعاتها العمالية لحماية العامل من استغلال أصحاب رءوس الأموال ، كما نلمس عادات وتقاليد تنهار لتحل محلها عادات وتقاليد أخرى جديدة .

وقد أدى التقدم التكنولوجى إلى هجرة بعض الظواهر الاجتماعية وانتقالها من مجتمع إلى آخر ، إثر تقدم وسائل الإعلام المختلفة ، ومنها ما يتعلق باللغات ، والديانات ، والنظم السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والفكرية المختلفة ، مما كان له أثره فى كثير من التغيرات فى المجتمعات الإنسانية .

والتكنولوجيا هى دراسة للوسائل الفنية التى تشتمل على مجموعة كبيرة من الأشياء المادية ، ولهذا فإن مضمونها يتجه إلى الثقافة المادية ، ولكن حقيقة الأمر أن التقدم التكنولوجى له آثاره على أساليب التفكير ، والعلاقات الاجتماعية ، وتنظيم المجتمع ، وتطور القانون ، وهكذا فإن التأثير التكنولوجى يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة ، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات ، فالتقدم التكنولوجى بعد اكتشاف القوى المحركة كان له آثاره على حياة الناس ، وحياة المجتمع ، فانتقل الناس بفضل ذلك من البيئة الطبيعية إلى البيئة الصناعية ، مما أدى إلى تغييرات كثيرة فى أنظمة الحكم ، والتشريعات المختلفة ، والعادات والتقاليد ، وغير ذلك مما يحكم علاقات الناس بعضهم ببعض ، وما نتج عن ذلك من وسائل حضارية وثقافية مختلفة انعكست على المجتمع

فى أجزائه ، وفى كلياته ، فتأثر بها بناء المجتمع وأنماطه المختلفة ، متمثلةفى هيئاته ومؤسساته ، وعلاقات أفراده ، وترابطاتهم ، وحدود أنظمتهم الاجتماعية ، وما تقضى به قواعد حياتهم المكتوب منها وغير المكتوب .

اراء ونظريات للتغير الاجتماعى :

هنالك عدة آراء ونظريات للتغير الاجتماعى نرى أهمية الإلمام بها ، لأنها تعين إخصائى تنظيم المجتمع على تفهم طبيعة التغير بشكل أعمق .

فلقد وضعت نظريات تبحث فى ماهية التغير كتلك التى ذهب إليها فلاسفة التاريخ محاولة تفسير ورسم حركة سير التاريخ والمجتمع ، ومهما يكن من أمر الإتجاهات المختلفة فى فلسفة التاريخ فهى تدل على تفكير شخصى يتعلق بميول المفكر ، ولهذا كان الاختلاف بينا بين الفلاسفة بعضهم والبعض الآخر ، إذ أن الواقع لا يقر اخضاع التطور التاريخى للانسانية لقانون فلسفى شامل واحد .

فنجد مثلا « أوجيست كونت » A. Comte يضع قانون الأطوار الثلاثة الذى صور به أن التغير كان من نتاج تطور العقل البشرى من مرحلة التفسير اللاهوتى (الدينى) إلى مرحلة التفسير الميتافيزيقى (الفلسفى) ثم مرحلة التفسير الوضعى (العلمى) الذى كان من نتاجه تلك التغيرات التى يشاهدها العالم اليوم فى مجال الاكتشافات والاختراعات والتقدم التكنولوجى بوجه عام ، وما أحدثه ذلك من تغيرات فى بناء المجتمع وأخلاقياته .

ولقد ظل « كونت » فى نظرته هذه فيلسوفاً من حيث أراد أن يكون عالماً ، فقانونه قائم على أساس فكرته عن التقدم وأساسها فكرة شخصية لا تعبر عن حقائق الواقع ، فتحديد التغير بهذا المعنى لا يتفق مع ما يجب أن يكون

عليه المفهوم الاجتماعى لأى ظاهرة من ظواهر المجتمع من حيث تحليلها فى الواقع عما يكشف عن ديناميانها وفاعلياتها فى إطار البيئة أو الحياة الاجتماعية القائمة ، والتأثير المتبادل بينها و بين غيرها من ظاهرات المجتمع .

وإذا كان « كونت » يرجع تطور الظواهر إلى تطور التفكير ، فإن شئون المجتمع فى تغيرها إنما هى نتاج عوامل كثيرة تتفاعل آثارها ، وتتحد نتائجها ، وتطور التفكير ذاته ليس إلا مظهرا من مظاهر تطور المجتمع ، ولا يعتبر هو نفسه سبباً لهذا التطور .

ولقد أدرك « هربرت سبنسر » H. Spencer أن للتغير عوامل متعددة تؤدى إليه ولكنه يرى فى الوقت ذاته أن التطور أمر تحتمه ظروف المجتمعات نفسها ، بحيث يكون هو المميز للمجتمعات بعضها عن البعض الآخر .

وقد تأثر « هوبهاوس » L. T. Hobhouse « بفلسفة سبنسر » وأخذ عنه فكرة الإنتقال من التجانس اللامحدود إلى التباين المحدود فى داخل المجتمع عن طريق التطور الاجتماعى ، كما أخذ بفكرة التطور العقلى « لكونت » A. Comte ولهذا نراه يقرر أن تحكم العقل فى الوسط المادى المتزايد تدريجياً قد أدى بالإنسان بعد مرحلة تطورية إلى أن يكون نمو العقل هو العامل الأساسى فى عملية التطور . وقد ربط « هوبهاوس » بين التطور فى المعتقدات الأخلاقية والدينية ، وبين تغير النظم الاجتماعية ، ولكن لا يمكن أن نجعل من هذا الإتجاه قانونا عاما ، إذ أن التغير قد يحدث أولا فى بعض النظم الاجتماعية ، مما يؤثر بدوره على المعتقدات الأخلاقية والدينية [١] .

---

(١) الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره — المرجع السابق ص : ١٥٨ .

ويرى « كارل ماركس » Karl Marx أن القوى التى تحكم التطور التاريخى فى جميع مجالاته هى الحياة المادية الاقتصادية ، فهى التى تحدد النظم الاجتماعية الأخرى ، فليست النظم الأخلاقية والسياسية والحالة الحضارية إلا نتيجة للحالة الاقتصادية ، كما أن التغيرات التى تطرأ على العقائد الدينية والقيم الأخلاقية والثورات السياسية تعتبر نتيجة لأزمة لتغير طرأ على النظام الاقتصادى فى المجتمع (١).

ولكن يلاحظ أن ارجاع التغيرات فى المجتمع إلى العوامل المادية والاقتصادية وحدها دون غيرها من العوامل أمر يجانبه الصواب ، إذ أن الاعتبارات الدينية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية لا تقل عن العوامل الاقتصادية شأنا فى تكييف التطور الاجتماعى وتوجيهه .

ويرى « جورج سيمل » G. Simmel أن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن أن تفهم فهما صحيحا بدون دراسة القوى النفسية والعقلية والروحية والأخلاقية والسياسية التى تؤثر فى السلوك الاقتصادى للمجتمعات .

وقد رأى « أوجبرن » W.Ogburn أن دراسة الثقافة هى دراسة المجتمع على أساس أن الثقافة هى الخاصية الكبرى للانسان . ومن رأيه أن الثقافة المادية هى التى تؤدى إلى التطور ، والثقافة المادية عنده دليلها الاختراع ، أى أن الاختراع هو نتيجة الثقافة المادية وليس نتيجة القدرة العقلية والنواحى البيولوجية ، فإذا ما وجد الاختراع أدى هذا إلى تغيرات اجتماعية كثيرة .

---

(1) J. A. Ponsioen, op., cit., pp. 26 - 24

ولعل نظرة « أوجبرن » هذه ترجع إلى أنه يفرق بين الجانب المادى والجانب غير المادى للحضارة ، فهو يرى أن الجانب المادى سرعان ما ينتشر بين أفراد المجتمع ، وهذا بعكس الحال فى الجانب غير المادى الذى يقف فى سبيله عوائق كثيرة ، منها الميل فى كل ثقافة للابقاء على القديم ، والنزعة المحافظة عند كبار السن ، وتقديس الماضى ، وغير ذلك من عوائق[1] .

وهكذا فإن التوافق الثقافى مع التغيرات التكنولوجية لا يأتى فى نفس الوقت ، إذ قد تتضح ظاهرة التخلف الثقافى (الهوة الثقافية) Cultural Lag فى المجتمع المتغير .

وأيا كانت الاتجاهات فى فهم طبيعة التغير فيجب أن نعرف أن التغير من طبيعة دينامية وإن اختلفت مستوياته وسرعته . وإن ظاهرة التغير الاجتماعى من أهم الظواهر التى يهتم بها الدارسون لطريقة تنظيم المجتمع لأن هذه الطريقة تهدف أساساً إلى توجيه التغير الاجتماعى المطلوب أو إلى إحداث تغيير اجتماعى مقصود . وبالرغم من تشعب الدراسات وعدم وصول العلوم الاجتماعية إلى نظرية واحدة لتحديد ظاهرة التغير الاجتماعى وقياسه بدقة إلا أنه يمكن أن نستخلص مما سبق عدة حقائق بالنسبة للتغير الاجتماعى نلخصها فيما يأتى :

١ — إن التغير الاجتماعى ظاهرة حتمية موجودة فى كل المجتمعات وفى كل الأوقات .

٢ — إن التغير الاجتماعى عملية مستمرة أيضاً .

---

(1) W. F. Ogburn, op., cit., pp. 80-85, 200—278

٣ — إن هذه الظاهرة ذات مستويات مختلفة فى سرعتها فأحيانا تكون بطيئة الحدوث وأحيانا تكون سريعة إلى الدرجة التى تجعل منها ثورة اجتماعية .

٤ — إن هناك تغير حتمى وتلقائى ومستمر ، وهو ما يسمى بالتغير غير المقصود ، وإن هناك أيضاً تغير مقصود لتحقيق أهداف معينة ويمكن التحكم فيه وفى سرعة إحداثه ، والأخير هو مجال طريقة تنظيم المجتمع .

٥ — إن التغير فى أى ناحية من نواحى المجتمع يؤثر فى النواحى الأخرى وبذلك يصعب قصر دراسة أثر ظاهرة التغير على ناحية واحدة بدون تناول النواحى الأخرى .

٦ — كذلك فإن هناك أسباباً متعددة للتغير الاجتماعى ولذلك يصعب تفهم التغير من جانب واحد أو رده إلى سبب واحد .

٧ — ليس من السهل قياس التغير الاجتماعى بدقة حتى الآن ولا زال الميدان يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسة لتحقيق ذلك .

٨ — وظاهرة التغير الاجتماعى موضوع هام بالنسبة للعاملين فى مهنة الخدمة الاجتماعية وبصفة خاصة إخصائى تنظيم المجتمع حتى يمكنه معرفة اتجاهات التغير وكيفية التحكم فيها أو الاستعداد لمواجهتها أو علاج ما يتسبب عنها .

٩ — وإن علاج المشكلات الاجتماعية لا يتم بدون إحداث تغير اجتماعى مقصود .

١٠ — وإن التغير الاجتماعى عملية اجتماعية تتضمن تعديلا فى العلاقات الاجتماعية والتكوين والوظائف الاجتماعية .

١١ — هناك مستويات للتغير الاجتماعى تشابه إلى حد كبير مستويات طريقة تنظيم المجتمع ، فهناك تغير على مستوى المجتمع المحلى بأنواعه ، وتغير على مستوى المجتمع القومى ، وتغير على مستوى المجتمع العالمى ، ولعل التغير الاجتماعى على المستوى الفردى أسهل ملاحظة ودراسة وعلاجاً من المستويات الأخرى .

ويجب أن نشير فى هذا المجال إلى أن مجتمعنا العربى فى مصر قد شهد منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تطورات اجتماعية جذرية ، حيث كانت هذه الثورة قوة دفعت بعجلة الإصلاح قدماً إلى الإمام ، وقضت على كل المعوقات ، التى كانت تقف حجر عثرة فى سبيل الانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم .

ولذا كان اصلاح المجتمع وإعادة بنائه من أهم أهداف الثورة ، بحيث أن هذا الهدف قد تتطلب تعبئة كاملة لجميع موارد المجتمع البشرية والمادية ، كما تتطلب إيماناً عميقاً بضرورة تحقيق الأهداف المنشودة ، فثورة ٢٣ يوليو لم تكن ثورة سياسية بقدر ما هى ثورة اجتماعية .

وقد خلقت هذه الثورة آمالا كباراً ، وهى آمال منبثقة عن الثقة بالنفس التى استعادها الشعب بعد ثورته التى أكدت أهمية الشعب فى كل أعمالها بما أدى إلى عزم الشعب على الحفاظ على مكاسبه ، وعلى القيم والمثل التى وضعتها الثورة ، بكل الطرق والوسائل .

ومن هنا كان من الضرورى على العاملين فى تنظيم المجتمع أن يهتموا بالبحوث الاجتماعية بحيث تكون وسيلة وليست غاية أو هدفاً ، كما يجب على المهتمين بالخدمة الاجتماعية العمل على زيادة التعاون مع القائمين بالمهن الأخرى لا سيما ما يتعلق منها بالإنتاج والخدمات ، وذلك من أجل المساهمة الفعالة فى خدمة مجتمعنا الناهض فمن واجبنا كمهنيين فى تنظيم المجتمع العمل على اصلاح النظم الاجتماعية المحتاجة إلى تقويم .

الفصل الثالث

فلسفة تنظيم المجتمع وأهدافه فى مجتمعنا الاشتراكى

إن إشباع إحتياجات أفراد المجتمع عن طريق التنظيمات الاجتماعية هو الوظيفة الأساسية لأى مجتمع . والواقع أن التطور الاجتماعى لمختلف المجتمعات أدى إلى زيادة كبيرة فى الاحتياجات مع قصور الموارد على مقابلة تلك الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة . وبالرغم من أن المجتمعات فى سعى دائم لزيادة مواردها ، إلا أن احتياجات الإنسان لا يمكن الوصول بها إلى حد الإشباع . ومن هنا يكون قصور التنظيمات الاجتماعية عن القيام بوظيفتها على الوجه الأكمل ، ونتيجة لذلك يكون ظهور مختلف أنواع المشكلات المجتمعية .

ويترتب على زيادة الاحتياجات عن الموارد ضرورة وضع أولويات لهذه الاحتياجات لاستغلال الموارد أفضل استغلال فى مقابلة الاحتياجات الأكثر أهمية من غيرها . وحيث يوزع أفراد المجتمع على أساس تدرج طبقى يرجع فى الغالب إلى حكم تقديرى يصدره السواد الأعظم من السكان فى مجتمع معين . وكثيراً ما يتأثر هذا الحكم بما تتمتع به الطبقة الاجتماعية من مميزات اجتماعية تستأثر بها الطبقة العليا دون بقية الطبقات التى تليها ، كما يتأثر هذا الحكم بمدى النفوذ الطبقى فى توجيه وتكييف النشاط الاجتماعى .

ومن الملاحظ أنه يوجد شبه تنافس بين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الواحد ، إذ تحاول كل طبقة أن تنتزع من الأخرى مركزها الاجتماعى الذى

تشعر بأنها فى مركز أقل منه ، بحيث يشتد هذا التنافس ويقوى فى أوقات الأزمات . والواقع أن الجماعات القوية ذات النفوذ قد تصبح لاحتياجاتها صفة الأولوية بالنسبة للمجتمع كله . وتصبح الجماعات القوية ذات النفوذ قادرة على توجيه الأمور بحيث تحقق مصالحها باستمرار ، وبحيث يصبح إشباع احتياجاتها أحياناً على حساب الآخرين . أما الجماعات الضعيفة والتى لاتتمتع بنفوذ والتى تعانى عادة من عدم إشباع حاجاتها فإن موقفها يزداد ضعفاً وبالتالى تزداد مشكلاتها حدة وتنوعا . ويلاحظ ذلك جلياً فى المجتمعات الرأسمالية ، حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً وتوجه البرامج الاجتماعية لصالح الطبقات الغنية ، وليس لصالح المحتاجين . أما فى المجتمعات الاشتراكية فلا نجد أية محاولات من قبل تنظيمات المجتمع المختلفة لتحقيق مصالح فئة معينة على حساب الفئات الآخرى بالمجتمع .

وهكذا تقوم فلسفة تنظيم المجتمع على كشف الحقائق للجماعات وتعريفها بحاجاتها وحقها فى تشخيص مُشاكلها والتدرج بها إلى الوصول إلى غاياتها فى إطار الديموقراطية الصحيحة ، وإنصاف الفئات الضعيفة فى المجتمع ومساعدتها على التمتع بالحياة الكريمة فى محاولة الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق التأثير فى القرارات التى تتخـــذ فى المجتمع والخاصة بالبرامج والمشروعات والخدمات بحيث تؤدى تلك القرارات إلى إنصاف الفئات المحدودة الدخل .

ولما كانت الدول النامية تعتمد فى التوفيق بين مواردها واحتياجاتها على أسلوب التخطيط القومى فإن طريقة تنظيم المجتمع تعتبر أداة هامة فى إستثارة

المجتمعات المحلية وتشجيعها على وضع خطط وبرامج للتنمية المحلية حتى تلتقى وتتكامل الخطط القومية مع الخطط المحلية .

وهكذا يمكن أن تكون طريقة تنظيم المجتمع أداة هامة فى إحداث تغيرات فى التنظيمات الاجتماعية لتصبح أكثر قدرة على مقابلة إحتياجات أفراد المجتمع وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة ، وعلى الإسراع بعمليات التنمية القومية عن طريق تنمية الوحدات المحلية . وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع من كل هذه العمليات على إشراك الجماعات المختلفة فى إتخاذ القرارات التى تمسها من قريب أو بعيد والتى ستتحمل عبء تنفيذها فيما بعد أى أن طريقة تنظيم المجتمع تتبع أسلوبا ديموقراطيا فى عملها .

اهداف تنظيم المجتمع :

يجمع العاملون فى تنظيم المجتمع على أن الهدف العام لتنظيم المجتمع هو تحسين حال المجتمعات ومساعدتها على إشباع إحتياجات المواطنين أو التى يمكن تيسيرها إلى أقصى درجة ممكنة ، وإيجاد الحلول لمشكلاتهم فى حدود الموارد المتاحة وبدون تمييز بين الجماعات المختلفة .

وإن كان هناك اتفاق على الهدف العام إلا أن هناك خلافا حول تفسير هذا الهدف . وسنتناول هنا بعض هذه التفسيرات :

أولا : يرى البعض أن طريقة تنظيم المجتمع تتضمن نوعين من الأهداف : أولاها أهداف مادية أو أهداف تخطيطية تتلخص فى إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية ، وثانى هذه الأهداف أهداف معنوية تهتم بتنمية وعى المجتمع على حل مشكلاته بنفسه . وليس المهم بالنسبة للأهداف

المعنوية حل المشكلات ، ولكن المهم التجربة التى يمر بها المواطنون أثناء عملهم معاً فى حل مشكلاتهم كما يحدث فى خدمة الفرد مثلا فالأهداف المادية فى خدمة الفرد هى الوصول إلى حل لمشكلة العميل، أما الأهـــداف المعنوية فهى تنمية شخصية العميل ليكون قادراً على حل المشكلات التى قد تعترض طريقه فى المستقبل .

ثانيا : يقسم البعض الآخر أهداف تنظيم المجتمع إلى ستة أهداف[1] :

(ا) جمع المعلومات التى تساعد على التخطيط والتنفيذ السليم .

(ب) إنشاء الخدمات الجديدة والبرامج اللازمة ، أو تعديل البرامج الموجودة أو إنهائها .

(حـ) العمل على رفع مستوى الخدمات الموجودة وزيادة فعاليتها .

(ى) تقوية الروابط وتنسيق جهود الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين ببرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .

(هـ) تثقيف الجمهور وزيادة وعيه بالاحتياجات الاجتماعية والموارد وأهداف الرعاية الاجتماعية وخدماتها وطرقها .

(و) تشجيع المواطنين على الاشتراك فى برامج الرعاية الاجتماعية وبذل المعونة لها .

---

(1) Murray Ross : Community Organization : Theory & principles, Harper & Brothers, New York, 1955 pp.21-23

ثالثا : وفى رأى الدكتور عبد المنعم شوقى أن لتنظيم المجتمع أربعة أهداف عملية :

(ا) أهداف تخطيطية .

(ب) أهداف تنسيقية .

(ح) أهداف تدعيمية .

(ء) أهداف خاصة بالمجتمع ككل .

١ — أهداف تخطيطية :

(ا) المساعدة فى دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده المختلفة .

ب) المساعدة فى وضع سياسة عامة للاصلاح فى المجتمع .

(ح) المساعدة فى ترتيب الاحتياجات المختلفة حسب أهميتها للمجتمع .

(د) المساعدة فى رسم خطة للاصلاح مقسمة إلى مراحل زمنية مع إيضاح دور كل فئة فى المجتمع من الخطة المرسومة .

٢ — أهداف تنسيقية :

(ا) المساعدة فى التنسيق بين الجهود الأهلية فى الاصلاح جغرافياً ووظيفياً على مختلف المستويات .

(ب) المساعدة فى التنسيق بين الجهود الحكومية فى الاصلاح جغرافيا ووظيفياً على مختلف المستويات .

(ﺣ) المساعدة فى التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية جغرافياً على مختلف المستويات .

(د) المساعدة فى التنسيق بين مختلف المستويات ، وبهذا يتم الربط بين المجهودات المبذولة فى كل مجتمع طوليا وعرضياً ووظيفياً .

٣ — أهداف تدعيمية :

(ا) المساعدة فى تدعيم الهيئات الأهلية التى تخدم المجتمع عن طريق الاعانات المادية المشروطة والمساعدات الفنية .

(ب) المساعدة فى رفع مستوى الخدمة الأهلية والحكومية فى المجتمع عن طريق تشجيع برامج التدريب ، والمؤتمرات ، والبحوث والمطبوعات ، وإنشاء نماذج من الخدمات كأمثلة تحتذى بها ، وغير ذلك من الوسائل .

٤ — أهداف خاصة بالمجتمع ككل :

(ا) تشجيع المواطنين والحكومة على بدء خدمات جديدة يكون المجتمع فى حاجة إليها فى حدود الخطة الموضوعة .

(ب) المساعدة فى إذكاء الوعى الاجتماعى والانتاجى بين المواطنين عن طريق المحاضرات ، والندوات وبرامج السينما ، والإذاعة والتليفزيون وغير ذلك من وسائل الإعلام المختلفة ، بما يعمل على زيادة وتحسين مستوى مشاركة الأهالى فى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

رابعا : وفى رأى الدكتورة هدى بدران أن لتنظيم المجتمع ثلاثة أهداف :

(ا) أهداف خاصة بإحداث تغير مجتمعى أو اصلاح ما فى مجال معين .

(ب) أهداف خاصة بالتنسيق بين المجهودات المختلفة التى تبذل فى مجال الرعاية الاجتماعية .

(حـ) أهداف خاصة بتثقيف المواطنين وأثارة وعيهم للاشتراك فى أمور مجتمعهم ، وهذه الأهداف الثلاثة متداخلة ومتكاملة . فقد يتضمن إحداث التغير المجتمعى تنسيق بين الهيئات وبعضها البعض لتصبح برامجها أكثر فاعلية فى خدمة البيئة ، كما أن التغير لا يتم فى تنظيم المجتمع بغير مساهمة المواطنين الذين يحتاجون إلى إثارة وعى وتثقيف حتى تصبح مساهمتهم ذات معنى ، كما أن إدخال بعض وسائل التنسيق بين الهيئات وبعضها هو فى حد ذاته نوع من التغير . وبالرغم من هذا التداخل بين الأهداف الثلاثة فإن الأولوية بين هذه الأهداف تختلف من برنامج إلى آخر ، ومن مؤسسة إلى أخرى ، وتهتم هيئات تنظيم المجتمع بتحقيق الأنواع الثلاثة من الأهداف عن طريق برامج متعددة ، إلا أنه من اللازم تحديد الهدف الأساسى الذى يحاول كل برنامج تحقيقه قبل غيره من الأهداف .

التطور التاريخى لمفهوم تنظيم المجتمع :

يمكن تقسيم فترات هذا التطور التاريخى إلى أربعة مراحل هى[1] :

١ — المرحلة الأولى وهى تمتد منذ حوالى منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين .

---

(١) أنظر الدكتورة هدى بدران : تنظيم المجتمع — مطبعة المليجى بالجيزة ١٩٦٩ .

٢ — المرحلة الثانية وتمتد من بداية القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، أى حوالى عام ١٩٤٠ تقريباً .

٣ — المرحلة الثالثة وهى تمثل فترة الحرب العالمية الثانية .

٤ — المرحلة الرابعة وهى تمثل المرحلة الحالية ، أى فترة الخمسينيات والستينيات الحالية .

وسنتناول بإيجاز تطور مفهوم تنظيم المجتمع فى المجتمع الأمريكى باعتباره أقدم المجتمعات التى أخذت بهذا المفهوم ، وكذا المجتمع المصرى لايضاح بعض المجهودات فى هذا الميدان :

١ — المرحلة الاولى :

ازدادت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً إلى المناطق الصناعية وبذا كثرت المشكلات الاجتماعية ، وأصبحت التنظيمات الاجتماعية عاجزة عن مواجهة التقدم الصناعى وعجزت هذه التنظيمات عن توفير الاحتياجات الضرورية للأفراد ، مما دعى إلى قيام الكثيرمن الهيئات الاجتماعية كمحاولة لمقابلة تلك الاحتياجات ، إلا أن هذه الهيئات قد أخذت طابع الاحسان .

ونتيجة لازدياد تلك الهيئات ظهرت الحاجة إلى عمليات تنظيم المجتمع ، فأنشىء بمدينة «بافالو» Baffalo أول جهاز تنظيمى فى ميدان الخدمة الاجتماعية عام ١٨٧٧ ، وسمى بجمعية تنظيم الاحسان . وانتشرت هذه الجمعيات فانشئت فى ٢٥ مدينة أمريكية . وقد حاولت تلك الجمعيات التنسيق بين خدمات الهيئات المتعددة ، واهتمت بمستوى الخدمة التى تقدم للأفراد والأسر . وكان لقيام هذه

الجمعيات الفضل فى التفكير فى « سجل تبادل الخدمات » « ومجالس تنسيق الخدمات » .

وفى عام ١٨٨١ عقد أول مؤتمر للخدمة الاجتماعية على مستوى إحدى الولايات الأمريكية . وفى عام ١٨٨٦ انشئت أول « محلة » Settlement فى مدينة « نيويورك » وكان يديرها مجلس من قادة الحى .

أما فى مصر فقد تميزت تلك الفترة بمعالجة المشكلات على مستوى الأفراد والأسر ، ولم تظهر أية مجهودات تنظيمية، فقد كانت البلاد تحت النفوذ الأجنبى ولم تزد الخدمات عن بعض المساعدات المالية للأفراد والأسر ، وبعض دور الايواء للعجزة واليتامى ، والعلاج المجانى ببعض المستشفيات . واهتمت الجاليات الأجنبية برعاية أعضائها من جميع النواحى .

٢ — المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة من بداية القرن العشرين حتى عام ١٩٤٠ (مرحلة الحرب العالمية الأولى) .

تميزت تلك الفترة فى الولايات المتحدة بالتوسع الصناعى لمقابلة احتياجات الحرب ، وازدياد عدد العمال ، وانشاء تنظيمات خاصة بهم لحمايتهم من أصحاب الأعمال ، إلا أن الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت البلاد فى عام ١٩٢٩ قد حدت من التوسع فى الخدمات .

وقد ظهر فى هذه المرحلة نوع من التخصص فى الخدمات الاجتماعية ، فقامت بعض الهيئات بالعمل فى ميدان الأسرة وأخرى فى الطفولة أو الأحداث المنحرفين ، إلى غير ذلك من الخدمات . وقد أنشىء أول مجلس لتنسيق

الخدمات الاجتماعية فى مدينة « بتسبرج » بولاية بنسلفانيا عام ١٩٠٨ ، كما نشطت حملات جمع المال أثناء الحرب ، وصاحب ذلك ادراك المهنيين لضرورة الربط بين التخطيط والتمويل . وكانت « كليفلاند » أول من ضم العمليتين فى جهاز واحد ، كما أنشىء أول مجلس للرعاية الاجتماعية فى « كنساس » لتخطيط البرامج لمقابلة مشكلات الفقر وللاشراف على الهيئات الأهلية التى تحصل على إعانات حكومية . وبدأ الاهتمام بتنسيق العمل بين الهيئات الأهلية والحكومية ، واتسمت تلك الفترة بظهور روح التعاون بين الهيئات المختلفة .

وقد كان من نتائج الأزمة الاقتصادية الأمريكية أن زادت البطالة ، مما اضطر الحكومة إلى التفكير فى المشروعات العامة لتشغيل العاطلين ، كمشروع « وادى تنسى » Tenesse Valley administration كما أدت سياسة « روزفلت » المعروفة بال New Deal إلى تحمل الحكومه المسئولية الأولى فى برامج الرعاية الاجتماعية وقد صدر فى خلال هذه المرحلة قانون الضمان الاجتماعى .

وانتشرت مجالس تنسيق الخدمات حتى عمت جميع المدن واستخدم أسلوب المسح الاجتماعى Social survey فى الحصول على البيانات اللازمة للتخطيط لمقابلة احتياجات المجتمع .

أما فى المجتمع المصرى فقد ازدادت الفوارق الاجتماعية بين الطبقات وأصبحت عمليات المال والتجارة فى أيدى الأجانب . وقد امتلك ٥٪ من السكان ٩٥٪ من الأرض الصالحة للزراعة ، كما ازدادت البطالة بين العمال والمتعلمين على السواء نتيجة لانخفاض أسعار القطن عام ١٩٢٩ والأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم .

وكان من نتيجة ذلك أن ظهر نوع من الوعى الاجتماعى من جانب المتعلمين ، كما أدركت الحكومة ضروة القيام بمجهودات سريعة غيرجدية لضمان عدم ثورة الأهالى ، وتحررت كثير من الجمعيات من النفوذ الدينى ، ونشطت حركات جمع المال ، وأنشئت بعض الجمعيات فى الأحياء الشعبية معبرة عن الوعى الاجتماعى وإيجابية المواطنين نحو المشكلات المجتمعية .

وفى المجال الأهلى أنشئت جماعة الرواد وبدأت فى إنشاء المحلات الاجتماعية التى قامت بدراسة البيئة المحيطة بها وتحديد المشكلات وإشراك أهل البيئة مع أعضاء الجماعة من المثقفين فى علاج المشكلات . وهدفت تلك المحلات إلى أن تكون مركز إشعاع الأفكار الاجتماعية الصحيحة وتطبيقها فى البيئة المحيطة بالمحلة، كما أنها كانت مركزاً للدراسات الاجتماعية للتعرف على مشكلات البيئة والعمل على اصلاحها . وقد قامت « محلة مصر القديمة » التى أنشئت عام ١٩٤٦ بتشكيل « مجلس للجيرة » يضم مندوبين عن الهيئات الاجتماعية الموجودة بالحى وبعض الأهالى .

أما فى المجال الحكومى فقد أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩، وكان الهدف من إنشائها هو تنظيم برامج الرعاية الاجتماعية على المستوى القومى ، ويعتبر هذا إدراكا من الحكومة لمسئوليتها تجاه المواطنين بتوفير حد أدنى من الخدمات لهم .

وكان أول الذين كتبوا عن تنظيم المجتمع فى تلك المرحلة «ادوارد ليندمان» Ebward Lindman . فى المؤتمر السنوى للخدمة الاجتماعية عام ١٩٢٠ طالب بأن يقوم تنظيم المجتمع بين الهيئات الاجتماعية على أسس سليمة، وقام فى عام ١٩٢١ بنشر كتابه المشهور The Community وهو دراسة عن القيادات المجتمعية

والمنظمات ، ويعتبر من أهم بحوث تنظيم المجتمع الذى وضع علامات واضحة للطريقة العلمية وقد حدد «ليندمان» الأهداف التى تسعى اليها المجتمعات السوية فيما يلى :

١ — المحافظة على الأرواح والممتلكات كمسئولية الحكومات .

٢ — العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق زيادة معدلات الإنتاج والكفاءة الإنتاجية .

٣ — تحقيق مستوى صحى مناسب لجميع أفراد المجتمع .

٤ — تنظيم أوقات الفراغ وإنشاء هيئات للترويح .

٥ — وضع قيم ومبادىء أخلاقية للمجتمع .

٦ — نشر التعليم العام وتشجيع دور العلم .

٧ — كفالة حرية الرأى والقول والاجتماع والصحافة .

٨ — الاهتمام بنشر ودعم الديموقراطية السليمة لتكون أساس العمل فى جميع وجوه الحياة وفى كل المهن .

٩ — الاهتمام بالقيم الروحية .

ومما يسجل «لليندمان» بالسبق أنه اكتشف فى هذا الوقت أهمية القيادات وكثير من مبادىء طريقة تنظيم المجمع ، كما قام بتحديد دور للمنظم الاجتماعى يعد بالنسبة لعام ١٩٢١ دفعة متقدمة فى الطريقة .

وفى عام ١٩٢٥ ظهر أول كتاب يحمل إسم تنظيم المجتمع لمؤلفه «جيمس ستاينر» G. steiner وهو دراسة نظرية وتطبيقية ، ومن أهم ماجاء به أن تنظيم المجتمع

يتضمن ـ بجانب التنسيق ـ العمل فى مظاهر التفكك الاجتماعى الناتج عن تصدع فى النظم الاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية للمجتمع . وطالب « ستاينر » بأن تتحول أنشطة تنظيم المجتمع نحو علاج التصدع وعدم الاكتفاء بالتنسيق بين الهيئات الاجتماعية التى تعمل فى ميدان الرعاية الاجتماعية . وهكذا نبه « ستاينر » الأذهان إلى ضرورة العمل مع المجتمعات ونظمها الاجتماعية كما نادى بضرورة العمل على مستوى الأقاليم أو المحافظات بجانب العمل على مستوى المجتمع المحلى الصغير .

كما ظهر كتاب « لبقيت » Pittit وعنوانه « حالات ونماذج لعملية تنظيم المجتمع » وفى عام ١٩٣٩ قدم « روبرت لين » Robert Lane تقريراً للمؤتمر القومى للخدمة الاجتماعية عن مفهوم تنظيم المجتمع وتضمن التقرير المقترحات التالية :

١ — يدل مفهوم تنظيم المجتمع على عمليات معينة وميدان معين .

٢ — هناك أكثر من مهنة تهتم بالعمل مع المجتمعات لرفع مستواها من بينها مهنة الخدمة الاجتماعية .

٣ — تمارس عمليات تنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية بواسطة نوعين من الهيئات ، إحداها تمارسها كوظيفة أساسية ، والأخرى تمارسها كوظيفة ثانوية .

٤ — تمارس عمليات تنظيم المجتمع على جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية .

٥ — لا تقدم الهيئة المتخصصة فى تنظيم المجتمع خدمات مباشرة للعملاء .

وقد حدد التقرير أهدافاً عامة لتنظيم المجتمع تتضمن الوقوف على الموارد اللازمة لمقابلة احتياجات المجتمع ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وتنسيق العمل بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوفير الرعاية الاجتماعية للمجتمع عامة ، كما حدد أهدافاً أخرى ثانوية لتحقيق الأهداف العامة تتضمن ما يأتى :

١ — جمع البيانات اللازمة للتخطيط الاجتماعى ولتنفيذ الخطط الاجتماعية.

٢ — بدء وتقوية وتعديل برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .

٣ — وضع مستويات خاصة للخدمات .

٤ — تسهيل وتحسين العلاقات المجتمعية وذلك عن طريق تنسيق العمل بين الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين ببرامج الرعاية الاجتماعية .

٥ — توعية الأهالى بالنسبة للاحتياجات والمشكلات الاجتماعية وأهداف الخدمة الاجتماعية وطرقها المختلفة وبرامجها .

٦ — إثارة اهتمام الناس وضمان اشتراكهم فى برامج الرعاية الاجتماعية .

٣ — المرحلة الثالثة : (مرحلة الحرب العالمية الثانية)

فى عام ١٩٤٠ قام « آرثر دنهام » Arthur Dunham بمحاولة تعريف تنظيم المجتمع وأكد عملية المواءمة بين الموارد والاحتياجات .

وفى عام ١٩٤٢ قسمت « هيلين ويتمر » Helen Withmer أنشطة تنظيم المجتمع إلى عمليات تخطيطية وعمليات معاونة ، مثل توفير المال وسجل تبادل المعلومات ، وعمليات لتأكيد التضامن بين هيئات الرعاية الاجتماعية ، وطالبت بأن تكون أعمال خدمات الإسكان والتأمين الاجتماعى وعلاج البطالة ورعاية الطفولة وإدارة المشروعات الصحية ، وكذا شئون تعديل التشريعات الاجتماعية لحماية العمال — داخل مهمة تنظيم المجتمع .

وقد جاءت بعد ذلك « آرلين جونسون » Arlien johnson « وما كلان وجرانجر » وغيرهم واتفقوا على توسيع نطاق خدمات تنظيم المجتمع بحيث يكون الهدف هو مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم والتعرف على مشكلاتهم ، والعمل على إشباع الحاجات وحل المشكلات الاجتماعية وبهذا تمهد الطريق أمام عملية تنظيم المجتمع لتصبح طريقة فى مهنة الخدمة الاجتماعية .

وفى عام ١٩٤٦ تم الاتفاق فى المؤتمر القومى للخدمة الاجتماعية على الاعتراف بتنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تعاون الطريقتين الأساسيتين الأخريتين ، وهما طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة .

وفى عام ١٩٤٧ حاول « كينيث براى » Kenneth Pray الربط بين تنظيم المجتمع وطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى واستنتج أن تنظيم المجتمع يتقارب مع طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى إذا كان الهدف الأساسى منه هو تحسين العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ولكنه ينفصل عنها إذا تضمنت العمليات أهدافاً مادية ملموسة .

كما وصف « نيوزتتر » W. Newstetter طريقة تنظيم المجتمع بأنها

العمل بين الجماعات Intergroups Work وأكد مسئولية الإخصائى والأهالى بالنسبة لنتائج العمليات ، وحدد دور الإخصائى فيما يلى :

١ — مساعدة الجماعات على تكوين جهاز مناسب لتحقيق الأهداف المجتمعية المختارة .

٢ — مساعدة الأفراد على القيام بدورهم كممثلين للجماعات المختلفة بشكل سليم .

٣ — مساعدة الأعضاء الممثلين للجماعات على المساهمة فى عمليات تنظيم المجتمع مساهمة فعالة .

ويرى « نيوزتتر » أن الفرق الأساسى بين خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع أن الأولى تهتم بالعلاقات بين أفراد الجماعة التى يعمل معها الإخصائى ، بينما الثانية تهتم بالعلاقات بين الجماعات التى يمثلها أفراد الجماعة .

٤ — المرحلة الحالية من عام ١٩٥٠ حتى الآن :

من أهم الآراء التى ظهرت فى هـــذه الفترة ما قدمه « ماكنيل » C. F. Mcneil « ومبرفى » Murphy « وروس » M. Ross « وموريس » R. Morris « وترنر » J. B. Turner .

أوضح « ماكنيل » أن هناك اتفاق بين أهداف تنظيم المجتمع والأهداف العامة للخدمة الاجتماعية حيث يهتم التنظيم باحتياجات الناس ومحاولة الوصول إلى إشباع تلك الاحتياجات بطريقة ديموقراطية .

ويعتبر « ميرفى » أول من تكلم عن العلاقات الرأسية والعلاقات الأفقية بين التنظيمات الاجتماعية فى المجتمع المحلى ، كما أوضح أن مفهوم المجتمع يتضمن المجتمع الوظيفى بجانب البقعة الجغرافية واعترض على تحديد مفهوم تنظيم المجتمع بأنه العمل بين الجماعات مؤكداً ضرورة النظر إلى المفهوم بشكل أوسع وأن تنظيم المجتمع يعمل أساساً على معالجة المشكلات المجتمعية ، وليس فقط لإشباع حاجات الأفراد أو الجماعات المشتركة فى العمليات ، كما أعتبر العمل الاجتماعى Social action أحد الأساليب التى يستخدمها تنظيم المجتمع .

كما ظهر كتاب « روس » تنظيم المجتمع[1] واستخدم فيه الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية فى تفسير مفهوم تنظيم المجتمع وأوضح أن عمليات تنظيم المجتمع يمكن استخدامها فى ميادين أخرى غير ميدان الرعاية الاجتماعية كالزراعة مثلا . كما يرجع إليه الفضل فى توسيع اتجاهات تنظيم المجتمع على أساس دراسة علمية واسعة فرق فيها بين مفاهيم تنمية المجتمع Community Develpment وتنظيم المجتمع Community Organtization وعلاقات المجتمع Community Relations .

وفى عام ١٩٥٩ قامت الجمعية الأمريكية للاخصائيين الاجتماعيين NASW بتشكيل لجنة لتوضيح مفهوم تنظيم المجتمع وقد تقدمت اللجنة بتقريرها عام ١٩٦٢ وقد حاول التقرير توضيح الأسس العامة لتنظيم المجتمع فيما يلى :

١ — أن قيم تنظيم المجتمع تتفق والقيم العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية .

٢ — أن الهدفين الأساسيين لتنظيم المجتمع هما تحقيق أهدافاً مادية معينة وتنمية قدرة المجتمع على حل مشكلاته ذاتيا .

---

(1) M. Ross : Community Organization, op., cit.

٣ — ضرورة الاستفادة بمـا تقدمه نظريات « النظم الاجتماعية » Social Systems من معلومات هامة .

٤ — أن هناك ازدياد فى عـدد الهيئات الأهلية والحـكومية التى تمارس عملية تنظيم المجتمع .

٥ — ضروة فهم المجتمع من حيث دراسة الصراعات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع وتحديد من بيده السلطة والنفوذ واستخدامها لصالح المجتمع ، والعمل على تغيير التنظيمات المراد تغييرها وهكذا .

وما زالت الجهود مستمرة لتطوير طريقة تنظيم المجتمع وتدعيم الأسس العلمية التى تستند اليها ومحاولة الوصول إلى نظريات خاصة بها يمكن تطبيقها. فقد ناقش «روبرت موريس» « ومارتن راين » R. Morris &M. Rein[1] العلاقة بين التـكوين الإدارى للمؤسسة وأهدافها والاستراتيجية التى تستخدمها وأكد أن التـكوين الإدارى للمؤسسة يحدد نوع الاستراتيجية التى يمكن أن تستخدمها المؤسسة بنجاح لتحقيق أهدافها . كما حاول « تيرنر » Turner تقديم بعض النظريات عن العلاقة بين تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع ، وناقش «روثمان» Rothman دور إخصائى تنظيم المجتمع فى ضوء الهدف الذى تحاول طريقة تنظيم المجتمع تحقيقه .

وقد استفاد المشتغلون بتنظيم المجتمع بما قدمه خبراء العلوم الاجتماعية من دراسات ساعدت على زيادة فهم المجتمع وعلى تدعيم الطريقة . ومن أمثلة ذلك ما قدمه « هنتر »[2] F. Hunter عن تأثير السلطة والنفوذ فى المجتمع على اتخاذ

(1) M. Rein and R. Morris : Goals Strutures, and Strategies for Community Change. Social Welfare Forum, Columbia University press. 1962.

(2) F. Hunter : Community Power Structure. University of North Carolina Press, 1953.

القرارات الخاصة ببرامج الرعاية الاجتماعية . وكتب « كولمان » Coleman عن الاختلافات والصراع الذى قد يحدث فى المجتمع بالنسبة للموضوعات التى تستلزم عمل جماعى .

وقدم « وارن » A. Warren مفاهيم جديدة أهمها الفرق بين العلاقات القائمة بين التنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع المحلى نفسه والعلاقات الموجودة بين التنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع المحلى وخارجه .

كما قدم « ليبيت » Lippit وآخرون دراسة عن تحليل دور الإخصائى الاجتماعى وأطلق عليه « القائم بإحداث التغيير Change Agent كما قدم مفاهيم جديدة مثل التغير المقصود ، والمؤسسة التى تحدث التغير ، والعوامل المضادة للتغير ، والتنظيم المراد تغييره ، وغير ذلك من المفاهيم التى تساعد الإخصائى الاجتماعى على القيام بدوره فى إحداث التغير المقصود .

وفى الجمهورية العربية المتحدة قامت عدة مجهودات لتفسير ومناقشة مفاهيم تنظيم المجتمع والتنمية الاجتماعية وقام بعض الخبراء المشتغلين بتنظيم المجتمع بإعداد بعض المؤلفات فى هذا الصدد .

تعريف تنظيم المجتمع :

قام المتخصصون العرب فى تنظيم المجتمع بمحاولات ناجحة فى وضع تعريفات لتنظيم المجتمع تؤكد أهمية الطريقة لمجتمعنا النامى ، وضرورة تعاون الجهود بين الهيئات الحكومية وهيئات الأهالى مع مشاركة الشعب فى عمليات التنظيم والتنمية ، وبالرغم من اختلاف هذه التعريفات إلا أنها تلقى ضوءاً على تطور تنظيم المجتمع .

يعرف الدكتور عبد المنعم شوقى « تنظيم المجتمع » بأنه العمليات التى تبذل بقصد ، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعى واقتصادى للناس ولبيئاتهم سواء أكانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية ، أو قومية ، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة ، على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات .

وبالرغم من أن هـذا التعريف قد صدر فى عام ١٩٦١ إلا أنه يبرز دور تنظيم المجتمع فى إحداث التغيير الاجتماعى المقصود كما يؤكد ضرورة تنمية قدرة المجتمع وهيئاته وأفراده لمواجهة الحاجات والمشكلات .

وقد قدمت الدكتورة هدى بدران تعريفاً جديداً عام ١٩٦٩ لطريقة تنظيم المجتمع هو أن « تنظيم المجتمع » طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية يستخدمها الإخصائى الاجتماعى للتأثير فى القرارات المجتمعية التى تتخذ على جميع المستويات لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يؤدى هذا إلى تقوية الترابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلى والمجتمع الأكبر .

ومن هـذا التعريف يتأكد أن تنظيم المجتمع طريقة فى مهنة الخدمة الاجتماعية وأنها تتعلق بإصدار القرارات والتأثير عليها ، وأن أسلوب التخطيط ركن أساسى للطريقة ، وأن هناك تلاحم بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الطريقة تعمل فيهما معاً ، وأن هدف الطريقة تغيير فى المجتمع وعلاقاته فى مستوياته المختلفة ، أكثر من مجرد إضافة خدمات مادية ، وأن هناك تفاعل مستمر بين المجتمع المحلى والمجتمع الأكبر .

أما الدكتور سيد أبو بكر فلم يحاول وضع تعريف معين ، بل رأى وضع

تعريف إجرائى يشتمل على مجموعة العناصر التى تحدد معالم طريقة تنظيم المجتمع من وجهة نظره وهذه العناصر هى :

١ — تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وتمارس فى إطار فلسفة هذه المهنة ومبادئها ومقوماتها .

٢ — تؤمن هذه الطريقة بالتغير المقصود الذى يساعد على تقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتساهم فى إحداث هذا التغير .

٣ — مجتمع الحاجة أو المشكلة هو وحدة العمل فى هذه الطريقة ، أى أن الأهالى الذين يقطنون فى منطقة جغرافية معينة أو عدد من المناطق الجغرافيه ، والذين يعانون من نفس المشكلة ، أو لهم نفس الحاجة ، هم وحدة العمل فى هذه الطريقة ويجب أن تتوفر لدى الأهالى الرغبة فى العمل لبذل الجهود الواعية فى ضوء علاقات اجتماعية مرضية ومنتجة لمواجهة مشاكلهم أو لإشباع رغباتهم .

٤ — يمارس هذه الطريقة إخصائيون متخصصون ، يتصفون بالخلق المهنى ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمها ومبادئها ، ويعتبرون بمثابة القيادات المهنية التى تنشط العمليات الاجتماعية التى يقوم بها الأهالى لإحداث التغير المطلوب .

٥ — يقوم المتطوعون من أهالى المجتمع بمعاونة الاخصائيين الاجتماعيين المتخصصين ، إذ يوجد بين أهالى المجتمع كثير من القيادات الشعبية التى تؤمن بها مجتمعاتها ، ولها تأثيرها فى تلك المجتمعات ، ولديها الاستعداد للتعاون ، وعلى الإخصائيين الاجتماعيين اكتشاف هؤلاء القادة والاستفادة بهم .

٦ — يسير العمل على أساس وضع خطة فى ضوء السياسة الاجتماعية للمجتمع وتوضع هذه الخطة على أساس دراسة شاملة لاحتياجات أهالى المجتمع ، وتحديد دقيق لموارد المجتمع المادية والبشرية ، والعمل على المواءمة بين الاحتياجات والموارد ، ثم تحديد الأولويات فى حالة تعذر إشباع كل احتياجات أهالى المجتمع بالموارد المتاحة ، والتى يمكن إتاحتها . ويتطلب ذلك إشراك أهالى المجتمع فى وضع الخطة وتنفيذها حتى تأتى معبرة عن احتياجاتهم تعبيراً صحيحاً .

٧ — يجب أن تمارس الديموقراطية السليمة فى التطبيق ، إذ أن الديموقراطية لا تكتسب عن طرق التعليم فحسب ، بل أنها أسلوب يجب ممارسته ، وبممارسة الديموقراطية تزيد الثقة المتبادلة بين الإخصائيين الاجتماعيين المشتغلين بتنظيم المجتمع وبين أهالى المجتمع أنفسهم مما يؤدى إلى زيادة التضامن والتعاون ويساعد ذلك على نجاح البرامج فى تحقيق أهداف أهالى المجتمع .

٨ — تمارس طريقة تنظيم المجتمع عن طريق أجهزة متخصصة يديرها إخصائيون اجتماعيون متخصصون — وتمارس هيئة الأجهزة عملها مع مؤسسات أو هيئات أو تنظيمات ، ولا تقوم بتقديم خدمات مباشرة للجماهير إلا فى حالات التجارب ، أو تقديم خدمة غير متاحة بالمجتمع تمهيداً لإنشاء هيئات تتولى هذا العمل .

٩ — لا تقتصر الجهود المبذولة فى ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على الأهالى وحدهم ، بل يجب أن تشترك معهم الحكومة فى هذه الجهود ، على

أن تنسق الجهود الأهلية الحكومية المبذولة من أجل تحقيق أهداف الجماهير .

١٠ — يقوم الإخصائى الاجتماعى الممارس لطريقة تنظيم المجتمع بدوره على أساس التمييز بين الأنشطة التى تتضمنها هـــذه الطريقة فى محيط الخدمة الاجتماعية ، وبين أنشطة المجتمع ، حتى لا يحدث تضارب أو التباس بين النوعين من الأنشطة .

ويلاحظ أن هذا التفسير لا يمكن اعتباره تعريفا ، بل أن المؤلف نفسه يرى أنها مجرد خطوات فى سبيل الوصول إلى تعريف يتميز بالإيجاز والعمومية .

وفى عام ١٩٦٣ قام الدكتور أحمد كمال وعدلى سليمان بمحاولة لوضع تعريف لتنظيم المجتمع وقد أطلق عليه وقتئذ « خدمة المجتمع » تمشياً مع طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ومهنة الخدمة الاجتماعية وكان الإسم الجديد للطريقة الثالثة للخدمة الاجتماعية مثار جدل ونقد بين مؤيدين ومعارضين باعتبار أن تنظيم المجتمع جاء من النص الإنجليزى Community Organization وأن قلة من علماء الخدمة الاجتماعية هم الذين أشاروا إلى هذه الطريقة Community Work وقد اقتنع صاحبا هذه التسمية بالعودة إلى مصطلح « تنظيم المجتمع » باعتباره الإسم الذى اصطلح عليه فى الأوساط العربية والأجنبية . وقد لجأ التعريف المشار إليه إلى أن تنظيم المجتمع طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الإخصائيون الاجتماعيون والمتطوعون من الشعب المتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية وأهلية ، وفى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة ، أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة فى حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع .

وهذا يعتبر فى حد ذاته تعبيراً عن المرحلة التى وصلت إليها هذه الطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية والتى بدأت أول ما بدأت كمجرد أنشطة لتنسيق خدمات قائمة فى المجتمع . وإذا حاولنا استعراض نواحى القوة ونقاط الضعف فى هذا التعريف وفى ضوء النقاط التى أمكن استخلاصها مما سبق ذكره من تعاريف فيمكننا أن نعرض أهم ما يتميز به هذا التعريف فيما يلى :

١ — أكد هـــذا التعريف على أن تنظيم المجتمع أحد طرق الخدمة الاجتماعية ، وبهذا يكون التعريف قد أوضح ما يجب أن تكون عليه طرق الخدمة الاجتماعية من تكامل ، كما أكد على الصفة المهنية لطريقة خدمة المجتمع بما تتضمن من مبادىء وأسس وأهداف وأخلاقيات Ethics تتصف بها مهنة الخدمة الاجتماعية .

٢ — أكد على ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة إخصائيين اجتماعيين مؤهلين ومدربين ومعدين للعمل فى هـــذه المهنة ولطريقة خدمة المجتمع .

٣ — أبرز أهمية المشاركة الشعبية وحتميتها فى عمليات خدمة المجتمع .

٤ — أوضح مجال وحدود هذه المشاركة الشعبية ونطاقها وهم المتطوعون من الشعب المتعاونون مع الإخصائيين الاجتماعيين .

٥ — اشترط لهذه المشاركة الشعبية من المتطوعين من الشعب، ضرورة توافر صفة التعاون لدى هؤلاء المتطوعين مع الإخصائيين الاجتماعيين وما لم تتحقق هذه الصفة قد يتأثر العمل وينحرف بعيداً عن مجال تحقيق أهدافه بالمستوى المطلوب وفى الوقت المحدد ووفق الخطة الموضوعة .

٦ — يتميز التعريف أيضاً بتحديد الوسيلة الرئيسية لطريقة تنظيم المجتمع، وهى عمليات التغير المقصود أى أنه عمل اجتماعى مخطط وهادف .

٧ — أعطى التعريف ثقلا كبيراً لأهمية التخطيط فى العمل مع المجتمعات أو فى طريقة تنظيم المجتمع .

٨ — أكد التعريف على أهمية تكامل الجهد الشعبى مع الجهد الحكومى فى مجال خدمة المجتمعات والعمل معها على مختلف المستويات .

٩ — أوضح التعريف أيضاً معنى ضمنياً متكاملا للعمل المجتمعى بميادينه ومجالاته المتعددة حيث نص على « تعبئة الموارد الموجودة » أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية ، فهو لم يحدد أو يقصر مجال تنظيم المجتمع على الموارد والحاجات الاجتماعية كما فعل « آرثر دانهام » Arthur Dunham حين عرف تنظيم المجتمع بأنه « عملية تحقيق المواءمة بين حاجات وموارد الرعاية الاجتماعية فى مجتمع جغرافى أو نوعى » .

١٠ — لم يعط التعريف فحسب أهمية واضحة ليكون تنظيم المجتمع عملا اجتماعياً مخططاً وفقاً لخطط مرسومة ، ولكنه تبع ذلك بشرط ضرورى وهو أن تكون هذه الخطط فى إطار أو فى مجال حركى معين ، وهذا الإطار أو المجال الحركى هو حدود السياسة العامة للمجتمع ، بحيث يجب فى ضوء ذلك أن يكون هناك نوع من الاتساق والتوافق بين الخطط المرسومة لخدمة مجتمع من المجتمعات وبين السياسة العامة للمجتمع . وفى هذا حفاظ على تماسك وقوة العمل المجتمعى وتفادى عمليات التضارب والتناقضات .

ولعل ما كان يوجه إلى هذا التعريف من نقد هو أنه أغفل دور الخبراء والمهنيين الآخرين غير الإخصائيين الاجتماعيين وقصر العمل المجتمعى أو ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على الإخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين الذى حدد نوعهم وصفتهم بقوله « والمتطوعين من الشعب » والمقصود بذلك هو تحقيق المشاركة الشعبية . ولكن هذه العبارة لا تتضمن ، كما لا توضح صراحة أى دور لمشاركة الخبراء والمهنيين الآخرين فى العمل مع المجتمع مما دفع الدكتور أحمد كمال إلى محاولة إدخال تعديل عليه فى عام ١٩٦٩ أثناء محاضرات مادة العمل مع المجتمع المحلى بالدراسات العليا فى الخدمة الاجتماعية بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة بحيث أصبح التعديل المعدل كالآتى :

تنظيم المجتمع هو «طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الإخصائيون الاجتماعيون والمتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية وشعبية وفى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفى حدود السياسة العامة » .

وفى التعريف المعدل ذكر لفظ « والمتعاونون معهم . . . » لفظاً مطلقاً يتضمن فى طياته تعاون المشاركة الشعبية والخبراء والمهنيين مع الإخصائيين الاجتماعيين العاملين فى تنظيم المجتمع .

وحتى بالنسبة للتعريف المعدل فيلاحظ أنه :

١ — أكد أيضاً على كون تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وفى ذلك تأكيد لمفهوم التكامل القائم بين طرق هذه المهنة كما ذكرنا.

٢ — أكد أيضاً على ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة إخصائيين مهنيين أعدوا إعداداً مهنياً لممارسة العمل فى هذه الطريقة ولو أنه كان يكفى ذكر عبارة « طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية » لأن هذه العبارة فى الحقيقة تعنى ضمناً استخدام هذه الطريقة بواسطة الإخصائيين الاجتماعيين،لأنه من المعروف أن الإخصائيين الاجتماعيين هم الذين يتخصصون العمل فى طرق الخدمة الاجتماعية ولكن فى التركيز على ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة إخصائيين اجتماعيين فيه تأكيد لأهمية وجود الإخصائى الاجتماعى .

٣ — أهتم التعريف المعدل بتوضيح حقيقة هامة وهى أن عمل الإخصائيين الاجتماعيين فى مجال تنظيم المجتمع لابد أن يتم فى إطار تعاونى أو عمل جماعى مشترك . وأن الجهود الحكومية والجهود الشعبية المنتظمة لاغنى عنهما معاً فى مجال العمل مع المجتمعات وفى مختلف مستويات هذا العمل ، ويقصد بها المستويات المجتمعية .

٤ — أوضح التعريف الهدف الذى تسعى إليه طريقة تنظيم المجتمع وهو : « لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية » وهذا الهدف يمكن أن نقف عنده قليلا لاستخلاص عدة حقائق هامة هى :

(ا) أن هذا الهدف هاماً يعمل على تحقيق أقصى وأمثل استخدام ممكن الموارد المتاحة فى المجتمع ويقصد بالموارد بطبيعة الحال الموارد المادية والبشرية .

(ب) كما أن هذا الهدف يتضمن جانباً إنمائياً وإنشائياً يتضح في عبارة « . . . أو التي يمكن إيجادها . . . » أي أن طريقة تنظيم المجتمع لاتقتصر فحسب على أمثل استخدام للموارد البشرية والموارد المادية المتاحة ، بل يجب أن تنمى وتنشىء وتوجد موارد جديدة ، تستخدم في العمل مع المجتمع . وكان يمكن أن يكتفى التعريف بذكر الموارد الحالية والمستقبلة أى التي يمكن إيجادها .

(حـ) وأن الهدف الاستراتيجي لعملية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وإيجاد موارد جديدة ، هو مواجهة الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع . وهذا الهدف الاستراتيجي يركز إهتمامه على عملية إشباع أو مواجهة الحاجات الضرورية ، وهنا يمكن أن تظهر عـــدة تساؤلات هي :

كيف نرتب الحاجات حسب درجة ضرورتها ؟ وما هي المعايير أو الأساليب التي سوف تستخدم لكي نحدد بها أولويات هذه الحاجات ؟

والإجابة تأتى في العبارة التالية مباشرة في التعريف وهي :

« وفقا لخطط مرسومة » أى بواسطة العمليات التخطيطية بما تتضمنه من دراسات وبحوث وخطط وأولويات .

وهل تقتصر عملية تعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية فقط ؟

الواقع أن مواجهة المشاكل المجتمعية وحلها والوقاية منها أمر ضرورى خاصة وأن مفهوم المشكلة Problem يختلف في معناه وطبيعته عن مفهوم

الحاجة need وأبسط هذا الاختلاف هو أن الحاجة ترتبط بشعور أفراد المجتمع بها فى بادىء الأمر ويجوز إشباعها بالموارد الموجودة ، بينما المشكلة هى الحاجات التى عجز عن إشباعها بالموارد الميسرة . والمشكلات قد لا يشعر بها كل أو معظم أفراد المجتمع ومع ذلك يمكن أن نعتبرها مشكلة مجتمعية تهم هؤلاء الأفراد سواء من شعروا بها فعلا وتحركوا لمواجهتها ،أو شعروا بها ولكن لم يتحركوا لحلها أو حتى بالنسبة للذين لا يشعرون بوجودها سواء لأنها لا تهمهم أو لانخفاض وعيهم ،بحيث لا يمكنهم مستوى وعيهم من إدراكها والإحساس بوجودها . وقد تكون المشكلة غير ظاهرة ولكن هذا لا يمنع خطورتها على المجتمع .

٥ — يتميز التعريف المعدل أنه ذكر عبارة «لمواجهة الحاجات الضرورية» ولم يحدد نوعا معيناً من الحاجات وهكذا يكون التعريف قد تضمن كل أنواع الحاجات : الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها من حاجات اجتماعية Social Needs .

٦ — يؤكد هذا التعريف أهمية استخدام الأسلوب العلمى عن طريق العمليات التخطيطية فى العمل مع المجتمعات بما يمكننا من تحديد الأولويات ومدى ضرورة كل حاجة من الحاجات المجتمعية .

٧ — اشترط التعريف أن يتم تحقيق الهدف ليس فقط وفقاً لخطط مرسومة ، ولكن أيضاً فى حدود السياسة العامة للمجتمع بما يعنى تحقيق التكامل بين الجهود المجتمعة فى جميع المستويات ووحدة العمل التعاونى ، حتى ترتبط الجهود جميعها بالسياسة العامة للمجتمع كله .

وفى ضوء الملاحظات السابقة وضع الدكتور أحمد كمال مشروع تعريف آخر هو :

« تنظيم المجتمع هو إحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لدعم الجهود المشتركة والحكومية فى مختلف المستويات المجتمعية حتى تتمكن من التصدى للحاجات والمشكلات المجتمعية ويتم ذلك بحشد الموارد الحالية والمستقبلة طبقاً لخطة فى إطار السياسة العامة » .

ومن التعريفات التى ذهب إليها بعض المفكرين الأجانب :

١ — تعريف جيمس داهير : J. Dahir

عرف « داهير » تنظيم المجتمع فى عام ١٩٥٠ بأنه نشاط يقوم بين الناس الذين يحاولون أن يوازنوا بين احتياجات مجتمعاتهم ، وبين الموارد المتاحة أو التى قد تتاح .

ويلاحظ فى هذا التعريف اعتباره تنظيم المجتمع أنه نشاط مع أن حقيقة تنظيم المجتمع أنه طريقة علمية تتطلب جهود إخصائيين اجتماعيين مهنيين يعملون فى مجاله .

٢ — تعريف ستروب : H. Stroup

يعرف « ستروب » تنظيم المجتمع بأنه جهاز يتكون من مؤسسات اجتماعية رسمية أو جماعات غير رسمية تساعد عملية التنظيم على أن تتشكل وتستمر .

ويلاحظ فى هذا التعريف أن تنظيم المجتمع فى محيط الخدمة الاجتماعية لا يمكن أن يستند إلى جماعات غير رسمية ، حيث يجب أن يمثل الإخصائى

الاجتماعى المؤسسة التى يعمل فى حدودها طبقاً لأهداف معينة تعمل على تحقيقها" كما أن تعريف « ستروب » لتنظيم المجتمع بأنه عملية قد يبعد تنظيم المجتمع عن الناحية العلمية ، مع أن تنظيم المجتمع فى واقعه هو طريقة علمية تقوم على أساس من التخطيط العلمى .

٣ — تعريف فنك وولسون وكونوفر: A. Fink, E. Wilson, M. Conover

تنظيم المجتمع هو محاولة لاستثمار الموارد المتاحة لمواجهة المشكلات الناجمة عن عدم إشباع الاحتياجات الاجتماعية والبيولوجية والنفسية لأفراد المجتمع وما يتطلبه ذلك من تعديل للموارد لمواجهة المواقف بكفاية أفضل ، عن طريق الاستغناء عن خدمات معينة ، أو محاولة إيجاد موارد جديدة تتطلبها أوضاع معينة فى المجتمع .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يحدد أهدافا علاجية ووقائية وانشائية لتنظيم المجتمع مهملا لذكر جهود الإخصائيين المهنيين فى مجالات العمل لتنظيم المجتمع ، كما أن تنظيم المجتمع ليس محاولة ولكنه طريقة كما سبق لنا أن أوضحنا ذلك .

٤ — تعريف روس : M. A. Ross

يعرف « روس » تنظيم المجتمع بأن العملية التى يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه مع ترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أولوياتها من حيث الأهمية مع ضرورة العلم بالموارد التى تتصل بهذه الحاجات والأهداف من أجل القيام بعمل بشأنها بما ينمى روح التعاون والتضامن فى المجتمع .

وإذا كان « روس » قد ذكر كلمة « العملية » فإنه يقصد بها الحركة الواعية أو غير الواعية اللازمة للتعرف على المشكلة وطريقة حلها . ومن رأى « روس »

أن دور الإخصائى الاجتماعى فى هذه العملية هو إستثارة سكان المجتمع لمواجهة مشكلاته وهو فى إستثارته هذه يستخدم طرقا معينة تحقق له هذا الهدف. ويلاحظ الاتفاق بين تعريف « ستروب » « وروس » ، إلا أن « روس » يرى أن عملية تنظيم المجتمع سابقة على طريقة تنظيم المجتمع التى تعمل على تدعيم وتوجيه عمليات التنظيم فى المجتمع .

أما تنمية المجتمع Community Development[1] فقد عرفتها الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٥ بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعياً والمعتمدة أكبر اعتماد على اشتراك المجتمع المحلى ومبادأته .

ويتضح من هذا التعريف أن عملية تنمية المجتمع عملية مرسومة تعمل على تقدم المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وتتبع تخطيطا معينا ، فهى لاتقوم على أساس عشوائى ارتجالى وأنها فى ممارستها لعملها فى المجتمع تعتمد أكبر اعتماد على اشتراك الأهالى الذين يجب أن تكون المبادأة بالإصلاح وتغيير الأوضاع من جانبهم .

وهناك تعريف آخر للأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ينص على الآتى :

« تنمية المجتمع هى العمليات التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع » .

---

(1) United Nations, Social progress Community Development. New York, 1955.

وقد أبرز هذا التعريف أن التنمية مجموعة عمليات وأنه عن طريقها يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومة ، بل أنه لنجاح عمليات التنمية يجب أن تتضافر الجهود الحكومية والأهلية فلكل منهما دور هام فى هذه العمليات . كما أبرز ضرورة الاهتمام بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلم تعد العملية بالنسبة للمجتمعات خصوصا النامية منها عملية تنظيم لخدمات الرعاية الاجتماعية ، بل يجب أن تتعداها إلى العناية بالمجتمع ككل من كافة نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تكون القيمة شاملة متوازنة ، كما ربط هذا التعريف بين المجتمع المحلى والمجتمع الأكبر .

أسس ومبادىء وقيم تنظيم المجتمع

يعتمد إخصائى تنظيم المجتمع فى عمله على مجموعة من المبادىء والأسس النابعة عن القيم التى تدين بها مهنة الخدمة الاجتماعية ونظرتها إلى المشكلات التى تعمل على علاجها . وتتفق طريقة تنظيم المجتمع مع طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى فى كثير من المبادىء الأساسية ، إلا أنها قد كونت لنفسها بعض المبادىء الخاصة بها نتيجة خبرات وتجارب العاملين فى الميدان . وفيما يلى المبادىء الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع :

١ — الاستثارة Stimulation :

ويمكن أن تبدأ هذه الاستثارة من داخل المجتمع أو من خارجه فقد تبدأ بشعور من جانب المواطنين المحليين بعدم الارتياح لبعض الأوضاع والرغبة فى الإصلاح ، وقد تبدأ نتيجة تدخل من قبل بعض المسئولين من خارج المجتمع

المحلى ، بغرض استثارة إهتمام المواطنين المحليين للبدء فى الإصلاح . وسواء أكانت الاستثارة من الداخل أو من الخارج فإنه يلزم لكى تبدأ عملية تنظيم المجتمع وتنميته أن يشعر عدد كاف من المواطنين بعدم الرضاء عن الأحوال الموجودة ، ورغبتهم فى تغيير الأوضاع ، وأن يكونوا قادرين على تنظيم صفوفهم للعمل وعدم الاكتفاء بإظهار السخط بالنقد والكلام السلبى .

٢ — اشتراك المواطنين : Citizen Participation

يتوقف نجاح عمليات تنظيم المجتمع إلى حد كبير على مدى إشتراك الناس فى هذه العمليات وتحمسهم لها ، مما يوجب إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأهالى ليساهموا فى مختلف العمليات ، كل تبعاً لنوع خدمته واهتماماته . ويعتمد هذا المبدأ على مجموعة من المبادىء الفرعية :

(ا) أن التغييرات التى يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها تصبح ذات أهمية لهم ، كما أنها تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم .

(ب) ضرورة مساهمة الناس فى صنع التغيرات الهامة التى تجرى فى مجتمعهم ، إذ أن مساهمة الإنسان فى توجيه حياته الخاصة يؤدى إلى نموه وإحساسه بكيانه الشخصى وأن غياب هذه المساهمة يؤدى إلى انعزال الإنسان سياسياً واجتماعياً ، وإلى سلبه لإرادته فتصبح حياته غير ذات معنى ، كما أنه بدون هذه المساهمة لا يمكن قيام الديموقراطية السليمة .

٣ — النمو الشامل المتوازن :

يجب أن تعمل طريقة تنظيم المجتمع على النهوض بالمجتمع من شتى النواحى

وأن تهتم بمختلف أنواع المشكلات المجتمعية . وهذه النظرة التكاملية من أهم ما يميز تنظيم المجتمع عن غيرها من الطرق الأخرى للعمل مع المجتمعات .

٤ — الاعتماد على الحلول الذاتية :

يجب على إخصائى تنظيم المجتمع توجيه الأهالى للاستفادة من الموارد المادية والبشرية غير المستغلة استغلالا كاملا . فهناك مشكلات يمكن إيجاد حلول لها على المستوى المحلى ويجب أن يشعر الأهالى بقدرتهم على أستخدام مواردهم الخاصة لتنفيذ تلك الحلول ، وهذا لا يعنى أن المجتمع يمكنه أن يعالج جميع مشكلاته بمجهوداته الذاتية ، بل أن هناك مشكلات لا بد وأن تعالج عن الطريق القومى .

٥ — الرجوع الى الخبراء : Expert Help

يجب أن يرجع الإخصائى الاجتماعى إلى المتخصصين والخبراء كلما لزم الأمر فيستعين بالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية ، والمربين عند دراسة المشروعات التربوية ، وهكذا بالنسبة لأى إتجاه اصلاحى .

٦ — حق تقرير المصير : Self Determination

لا شك أن من حق المواطنين إقرار المشروعات التى تتم فى مجتمعاتهم وفى مجتمعنا فى الجمهورية العربية المتحدة عدة مستويات للمجالس التى تمثل المواطنين ، كما أن هناك مستويات للمشروعات التى تعرض على هذه المجالس . فالمشروعات العامة ذات الأهمية القومية كالخطة القومية تعرض على مجلس الأمة أى ممثلى الشعب على المستوى القومى ، وهناك مشروعات تعرض على مجالس

المحافظات كإنشاء مدرسة ثانوية أو فنية أو وحدة مجمعة ، كما أن هناك مشروعات تتطلب المستوى المحلى كإصلاح طريق أو إنشاء سوق مثلا .

٧ — الوصول الى نتائج مادية محسوسة :

يجب أن تؤدى عمليات تنظيم المجتمع إلى نتائج عملية محسوسة بجانب التغير المعنوى بالنسبة لعلاقات الناس وشعورهم بالانتماء للمجتمع ، حيث أنه من الضرورى أن يلمس الناس فائدة مادية من الجهود التى بذلوها مع الإخصائى تشجعهم على الإقبال على مشروعات أخرى وتزيد من ثقتهم فى عمليات تنظيم المجتمع ، ويجب أن تظهر هذه النتائج فى زمن معقول فلا يبطىء المشروع فيفقد الأهالى الثقة بالعمل ويستبد بهم اليأس ، وألا يسرع الإخصائى فى بلوغ الأهداف المادية فيعجز الأهالى عن ملاحقة خطواته والاشتراك فيها ، كما يجب أن تبدأ المشروعات حين يتأكد الإخصائى من استعداد المواطنين للقيام بها وتحمل مسئولياتها .

٨ — القبول والتوجيه :

القبول مبدأ هام فى كافة طرق الخدمة الاجتماعية ، فيجب أن يقبل الإخصائى الاجتماعى الأفراد والجماعات والمجتمعات كما هى ، لا كما يظن أنها يجب أن تكون . ويقصد بالتوجيه أن من حق الإخصائى التدخل بقدر تحدده الخطة العامة المرسومة للمجتمع الأكبر ، فيوجه مثلا الهيئات الإصلاحية فى المجتمع المحلى إلى الاهتمام بالإنتاج ويدعو للتعاون مع اللجان التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى وهيئات الإدارة المحلية والاهتمام بالحركة التعاونية وهكذا .

٩ – التخطيط : Planning

يجب أن يستند عمل إخصائى تنظيم المجتمع وما يقوم به من مشروعات مع الأهالى على تخطيط سليم مبنى على البيانات والمعلومات العامة عن المشكلة وكل ما يتصل بها ، ويرتبط التخطيط بمسألة الأولويات التى يجب أن يراعى الإخصائى الموضوعية والقيم المهنية عند تحديدها .

١٠ — العلاقات المهنية : Professional Relationship

يجب أن تكون علاقة الإخصائى بالأهالى علاقة مهنية ، فلا تكون وثيقة لدرجة أنه يفقد نفوذه وحياده ، ولا تكون ضعيفة بدرجة تجعل الأهالى يترددون فى الرجوع إليه فى شئونهم .

١١ — التقييم : Evaluation

يجب أن يقوم الإخصائى الاجتماعى بتقييم أعماله أولا بأول ليتكشف نواحى الضعف والقوة فيها . ويتضمن التقييم دوره فى العمل ، ودور الأهالى ، والظروف المحيطة بالعمل . ويجب أن يستفيد من هذا التقييم باستمرار فى تحسين عمله مع المجتمعات ، وأن يراعى الموضوعية فى تقييمه ، وأن يستعين بالخبراء للقيام بعمليات التقييم ، على أن يشمل التقييم مدى ما طرأ من تغيير على المواطنين نتيجة لاشتراكهم فى عمليات تنمية وتنظيم المجتمع ، ومدى ما طرأ على البيئة نتيجة لتلك العمليات . ويستلزم التقييم الاهتمام بالتسجيل والتقارير اليومية والشهرية والسنوية لتساعده فى عمليات التقييم .

علاقة تنظيم المجتمع بطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى :

حتى تستطيع الخدمة الاجتماعية خدمة الإنسان والنهوض به وقائياً وإنشائياً وعلاجياً حددت المهنة حتى الآن لنفسها طرقاً أساسية ثلاثة للعمل مع الإنسان يقوم بها إخصائيون اجتماعيون فى كافة مجالات الحياة داخل مؤسسات وهيئات أهلية وحكومية . وقد استمدت الخدمة الاجتماعية هذه الطرق الثلاثة من طبيعة الحياة الإنسانية التى تتميز بأوجه ثلاثة واضحة المعالم وهى :

(١) أن حياة الإنسان كفرد لها صورها الجسمية والاجتماعية والنفسية والعقلية الخاصة ، أى له ظروفه الذاتية من ميول وقدرات ، وهو يختلف فيها عن غيره ، وله ظروفه البيئية الخاصة التى يعيش فيها ، وهو فى كافة أدوار حياته يقابل صعوبات قد تصل فى ضغوطها عليه إلى الحد أو المستوى الذى تتحول فيه إلى مشكلة أو مشكلات لا يقوى وحده على مقابلتها أو مواجهتها . لذلك عنيت الخدمة الاجتماعية بوضع طريقة معينة لها أساليبها للتعامل مع الفرد بقصد تمكينه من الإفادة من قدراته وإمكانياته لمواجهة مشكلاته وعلاجها معتمداً على نفسه وأطلقت عليها طريقة « خدمة الفرد » .

(ب) وللانسان حياته كعضو فى جماعة ، أو جماعات يجد نفسه منتمياً إليها إما بالضرورة كما هو الحال فى الأسرة أو المدرسة أو العمل ، أو تبعاً لرغباته وميوله كما هو الحال فى المؤسسات الاجتماعية وشلل الأصدقاء . وهو فى إنتمائه لهذه الجماعات يكتسب فوق ما يحققه من رغبات وميول احتياجات أساسية لحياته كإحساسه بالأمن والحماية والقوة . لذلك عنيت الخدمة

الاجتماعية بوضع طريقتها الثانية وتهدف إلى معاونة الناس على الإنتماء إلى الجماعات التى تنمو فيها قدراتهم ، عن طريق تفاعل جماعى بناء ، وهى طريقة « خدمة الجماعة » .

(ج) والإنسان كمواطن فى مجتمع يؤثر فيه ويتأثر به ، فهو مرتبط بمجتمع عام بما يشمله هـذا المجتمع من أهداف وقيم ونظم وظروف ومشـكلات ، ولذا عنيت الخدمة الاجتماعية بوضع طريقة أطلق عليها إسم طريقة « تنظيم المجتمع » وهى تهدف أساساً إلى إحداث التنظيم الاجتماعى اللازم له والعمل على إيجاد التركيب الاجتماعى الذى يجعل من المجتمع مجالا صالحاً لنمو أفراده وجماعاته نمواً يؤدى إلى زيادة إمكانيات هذا المجتمع لتحقيق الرفاهية لأفراده .

ويهمنا أن نوضح أن طرق الخدمة الاجتماعية رغم اختلافها فى الشـكل ، فهى مترابطة ومتلازمة ومتداخلة ، فـكل منها يرتبط بالطرق الأخرى ارتباطاً وثيقاً ، وأن جميع طرق الخدمة الاجتماعية تتجه نحو غايات أساسية ، هى توفير الإنعاش الاجتماعى الملائم لنمو الفرد وجماعاته ومجتمعه ، ومساعدته على زيادة إنتاجه الاجتماعى والفـكرى والاقتصادى وما إلى ذلك . كما وأن طرق الخدمة الاجتماعية تعمل فى كافة المجالات أو الميادين الحيوية التى يمر أو يعيش فيها الإنسان سواء فى ميادين متخصصة للخدمة كالمراكز الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية والأندية الاجتماعية ودور التربية أو فى ميادين عامة كالمدرسة أو المصنع أو المستشفى أو الجيش .

وطرق الخدمة الاجتماعية الثـلاثة هى فى الواقع عمليات مكملة لبعضها البعض ، أولها تتناول المجتمع كـكل والعلاقات بين الجماعات فيه ، وثانيها

تتناول الجماعات والعلاقات بين الأفراد فيها ، وثالثها تتناول الأفراد وعلاقتهم بالمجتمع الذى يعيشون فيه . وتعمل هذه العمليات الثلاث فى المجتمع فتؤثر فيه بجميع مستوياته بهدف مساعدته على النمو والتكيف ، فمثلا تنظيم المجتمع يستعير عملية المقابلة وعملية التحويل من خدمة الفرد ، كما يستعير طرق العمل مع اللجان والمجالس من طريقة العمل مع الجماعات ، ومن ناحية أخرى تساهم طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى فى فهم المجتمع ككل وتساعد على تقدير النظرة الشاملة للاوضاع والظروف والعلاقات بين الناس عند مساعدة الأفراد والجماعات .

والواقع أن طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث تتفق فى الأهداف الرئيسية والفلسفة والعمليات والمبادىء ، وفى الاستعارة من جهود العلوم الاجتماعية ، فالأساس النظرى للطرق الثلاثة يكاد لا يختلف . وبالنظر إلى الأدوات نجد أن هناك إشتراك فى بعضها وزيادة فى طريقة عن الطريقة الأخرى فالمقابلة فى خدمة الفرد أداة رئيسية ، بينما هى أداة فرعية فى تنظيم المجتمع وخدمة الجماعة ، والتسجيل فى خدمة الفرد يتضمن معلومات عن العميل وتحليل مشكلته وتوضيح مجهودات الإخصائى لمساعدته ، بينما فى تنظيم المجتمع يتضمن محاضر الجلسات والتقارير الدورية والسنوية وبعض المكاتبات الهامة .

ومع ذلك فإن إعداد الإخصائى الاجتماعى الممارس يجب أن يشمل عند تخصصه فى طريقة من الطرق الثلاثة معلومات كافية عن الطريقتين الأخريتين وتطبيقاتهما .

والواقع أنه منذ عام ١٩٥٠ أصبح هناك اتجاها عاما ينادى بضرورة تكامل طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث . وتتفق طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث فى الأهداف الأساسية والفلسفة وبعض الأساليب فالهدف الأساسى للخدمة الاجتماعية هو مساعدة الناس على القيام بوظائفهم الاجماعية على أحسن وجه وبالرغم من اختلاف مضمون العمل بالنسبة لكل طريقة من الطرق الثلاث إلا أنها جميعاً تسعى إلى الهدف الأساسى للخدمة الاجتماعية ، كما أن الطرق الثلاث تستخدم بعض الأساليب المشتركة لتحقيق ذلك الهدف .

وهكذا فإن طرق الخدمة الاجتماعية تتفق فى اهتمامها بالناس والمواقف والعلاقات الاجتماعية وفى الفلسفة والمسلمات الأساسية مثل : كرامة الفرد وقيمته كإنسان وقدرته على النمو وضرورة الوقوف بجانب الفئات الضعيفة ومساعدتها على تحسين أحوالها ، كما أن هناك مبادىء هامة واحدة تتمسك بها الطرق الثلاث منها العلاقات المهنية وتقبل العميل كما هو والبدء معه من حيث هو ومساعدته فى صراعه لحل مشكلاته وحق تقرير مصيره .

كما أن الطرق الثلاث تتفق فى الأساس النظرى لها من العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولو أن لكل طريقة أسلوبها الخاص فى الاستفادة بتلك النظريات تبعا للمجال الذى تعمل فيه .

تنظيم المجتمع وخدمة الفرد :

تتفق طريقة تنظيم المجتمع وطريقة خدمة الفرد فى كثير من الخطوات ، فبينما تتضمن طريقة خدمة الفرد الخطوات التالية :

١ — تحديد طبيعة المشكلة بوجه عام .

٢ — الدراسة الاجتماعية والنفسية .

٣ — التشخيص .

٤ — وضع خطة العلاج .

٥ — تنفيذ الخطة .

٦ — التقييم .

نجد أن طريقة تنظيم المجتمع تتضمن الخطوات التالية :

١ — التعرف على المشكلة المجتمعية .

٢ — جمع البيانات عن المشكلة وتحليلها .

٣ — وضع الخطة لمقابلة المشكلة .

٤ — تنفيذ الخطة .

٥ — التقييم .

من هذا يتضح أن كلا من الطريقتين يبدأ بوجود مشكلة يلزم تحديدها أولا وتنتهى بعملية التقييم .

وتختلف الطريقتان فى نواحى أخرى ، فبينما تعمل خدمة الفرد مع الأفراد والأسر تركز طريقة تنظيم المجتمع على مقابلة احتياجات المجتمع وتتعامل مع مؤسسات وبرامج ولجان وجماعات .

كذلك تختلف عملية التسجيل فى خدمة الفرد عنها فى تنظيم المجتمع فبينما نجد فى

خدمة الفرد سجلا لكل حالة يتضمن بيانات أساسية عن الحالة تشمل عادة الحالة الاجتماعية والنفسية للعميل ، نجد أن التسجيل فى تنظيم المجتمع يشمل تقارير مختلفة ومتعددة .

تنظيم المجتمع وخدمة الجماعة :

إن الجماعة والعمليات الجماعية هما الأساس فى طريقة خدمة الجماعة ، وهما فى نفس الوقت من الأركان الهامة بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع . وتعتمد كلتا الطريقتين على القيادة مع اختلاف الجماعات التى يعمل معها الإخصائى الاجتماعى فى كل منهما من حيث التكوين والأهداف والإجراءات ، كما تختلف علاقة إخصائى تنظيم المجتمع بالمجتمعات التى يعمل معها عن علاقة إخصائى خدمة الجماعة فى عمله مع جماعته .

والواقع أن الأعمال التطوعية الجماعية هى أساس العمل فى كل من خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع وإن كان الهدف مختلفاً فى كل من الطريقتين ، فالهدف من تنظيم المجتمع هو تحقيق أفضل معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بينما الهدف من خدمة الجماعة هو وضع معايير جديدة لخدمة الجماعة نفسها والتعبير عن اهتماماتها بصور برامج لخدمات مختلفة ، تقدم لصالح الجماعة ، ولتحقيق أهداف معينة فى هذا المجال .

الباب الثانى

مراحل ، وخطوات ، وأهم الوسائل

المستخدمة ، والقيادة ، فى تنظيم المجتمع

الفصل الأول

مراحل وخطوات تنظيم المجتمع

هناك عدة نماذج للخطوات التى يتبعها إخصائى تنظيم المجتمع فى العمل مع المجتمعات ، وهذه النماذج وإن اختلفت فى بعض التفاصيل إلا أنها تتفق فى مضمونها إلى حد كبير ، وتشير كلها إلى أن الخطوات الأساسية للعمل هى :

الدراسة Study ـ التشخيص Diagnosis ـ خطة العمل Plan of Action التنفيذ Execution التقييم Evaluation .

وقبل دراسة خطوات ومراحل تنظيم المجتمع يجدر بنا أن نورد بعض المبادىء التى يجب مراعاتها عند تطبيق تلك الخطوات :

١ — يجب أن يبدأ الإخصائى الاجتماعى عمله فى المجتمع حيث تكون هناك مشكلة معينة يشعر بها المواطنون ويسألونه العون فى إيجاد حل لها . أو قد يبدأ عمله وهو يشعر أن هناك مشكلة فى المجتمع لها أهميتها فيستثير الأهالى ليشعروا بتلك المشكلة بما يؤدى بهم إلى أن يسألونه العون لمساعدتهم فى حلها . كذلك قد يبدأ العمل دون وجود مشكلة معينة فى ذهنه أو فى ذهن الأهالى ، وفى هذه الحالة يبدأ بالتعرف على المشكلات المتعددة وذلك عن طريق العاملين فى الهيئات المختلفة بالمجتمع والأبحاث التى قد تكون أجريت بالنسبة للمجتمع ، وغير ذلك من المصادر ، ثم يبدأ بعد ذلك فى مناقشة الأهالى فى تلك المشكلات .

٢ — يجب أن يتعرف الإخصائى على المجتمع الذى يتعامل معه من كافة النواحى سواء من ناحية الموارد أو الاحتياجات .

٣ — يجب أن يعلم الإخصائى الاجتماعى فى تنظيم المجتمع أن هدفه البعيد هو نمو المجتمع نمواً شاملا متوازناً من جميع النواحى وليس القضاء على مشكلة معينة فقط .

٤ — لا يعمل إخصائى تنظيم المجتمع بمفرده دائماً ، بل يعمل فى الغالب مع جماعات المجتمع المختلفة، إلا أن له مركز القيادة والتوجيه لتلك الجماعات حيث أن مؤهلاته العلمية وخبراته ووظيفته تضعه فى هذا الوضع ، فبالرغم من أن قادة المجتمع هم الذين يصدرون القرارات النهائية بالنسبة لتحديد احتياجات المجتمع أو حلول مشكلاتهأو رصد الموارد لتنفيذ الاحتياجات ، إلا أن الإخصائى يؤثر فى تلك القرارات وذلك عن طريق مساعدته للقادة المحليين فى التعريف بالمشكلة واختياره للمعلومات والبيانات التى يقدمها لهم وشرح الحلول الممكن تنفيذها ، ولذا فهو مسئول مسئولية كبيرة عن نتائج عمله مع المجتمعات .

٥ — إن خطوات تنظيم المجتمع مرنة ومتداخلة إلى حد كبير ، فقد يضطر الإخصائى إلى الدخول فى خطوة قبل الانتهاء من الخطوة السابقة أو الرجوع إلى خطوه سابقة كان يظن أنه انتهى منها ، فمثلا بالرغم من أن عملية التقييم تأتى فى آخر المراحل والخطوات إلا أنها فى الحقيقة تبدأ من اليوم الأول للعمل ، فهو يراجع نشاطه وخطواته أولا بأول

ليتأكد من سلامتها ، كذلك قد يحصل على بيانات ومعلومات جديدة تضطره إلى إعادة تعريف المشكلة وهكذا .

٦ — إن تطبيق هذه المبادىء يتأثر بحقائق كثيرة منها :

(ا) إمكانيات الهيئة أو المؤسسة التى يمثلها إخصائى تنظيم المجتمع فهذه تؤثر على مدى الجهود الذى تحتاجها كل خطوة ، فبعض الهيئات تملك الكثير من البيانات والإحصائيات عن المجتمع وهذا يوفر على الإخصائى المجهود اللازم لجميع تلك البيانات .

(ب) نوع العلاقة التى كونها الإخصائى مع المجتمع فالإخصائى الذى بدء العمل حديثاً فى مجتمع ما يحتاج إلى فترة يتعرف فيها على ظروف هذا المجتمع بخلاف الإخصائى الذى قضى فترة يعمل بنفس المجتمع والذى استطاع أن يكون علاقات معينة مع المواطنين .

(حـ) المستوى الجغرافى الذى يعمل به الإخصائى إذ تختلف درجة اشتراك المواطنين فى الخطوات المختلفة تبعاً للمستوى الجغرافى الذى يعمل فيه الإخصائى ، فكلما ارتفع مستوى العمل من المجتمع المحلى إلى المجتمع القومى ، كلما زادت الاستعانة بالخبراء على حساب مشاركة الأهالى .

٧ — أن هناك بعض الاختلافات بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق خطوات تنظيم المجتمع منها :

(ا) الشعور بالانتماء إلى مجتمع واضح الحدود الجغرافية أقوى عند أهل القرية منه عند أهل المدينة ، فالريفى يشعر شعوراً قويا

بالإنتماء لقريته ويضع حداً فاصلا بين حدودها والقرى المجاورة، لذلك فمن السهل على من يعمل فى تنظيم المجتمع فى الريف الاتصال بالأهالى ودعوتهم للاشتراك فى العمل على أساس هدف عام ، هو محاولة تحسين القرية دون الحاجة إلى الدخول فى تفاصيل أو مشكلات أو مشروعات .

(ب) ظاهرة التخصص الموجودة فى المدينة تجعل أهلها يميزون بين أنواع المشكلات المختلفة ويستطيعون تصنيفها ، بعكس أهل الريف فالمشكلات كلها من وجهة نظرهم ترتبط بالناحية الاقتصادية .

(حـ) يهتم سكان المدن بالمظاهر اهتماماً كبيراً وتنعكس هذه الصورة على مشروعات تنظيم المجتمع ،إذ يهتم أهالى المدن بالمشروعات المظهرية لحد مامثل تجميل المدينة ومشروعات النظافة وغيرها ، ولذا فقد يلجأ الإخصائى إلى هذه المشروعات كمدخل لمشروعات أخرى ، كما يهتم أهل المدن كثيراً بأن يعرف عنهم أنهم يساهمون فى مشروعات التنمية وأنهم يبذلون وقتهم لصالح المجتمع خاصة إذا تضمنت هذه المساهمة دفع المال .

(د) تتميز المدينة بوجود مؤسسات كثيرة مختلفة ، بعكس القرية، وتعتبر هذه المؤسسات موارد للمجتمع يمكن الاستفادة بها بطرق مختلفة .

(هـ) تتميز القرية بوجود تجانس كبير بين سكانها، بعكس المدن التى يقل فيها هـذا التجانس خصوصا المدن الصناعية التى ينزح إليها المهاجرون من مختلف المحافظات ، وهذه المجتمعات تحتاج إلى جهود أكبر للتقريب بين المصالح المختلفة ومحاولة إيجاد مصلحة عامة مشتركة تهم الجميع حتى يسهل إشراك جماعات المجتمع المختلفة فى العمل .

وسنكتفى بنموذجين فى توضيح وشرح مراحل وخطوات تنظيم المجتمع :

النموذج الأول :

ويقسم مراحل وخطوات وتنظيم المجتمع إلى أربعة مراحل وهى :

اولا — المرحلة التمهيدية :

وتتم فيها الخطوات التالية :

١ — شرح الموضوع للمواطنين :

لما كانت عمليات تنظيم المجتمع وتنميته تقوم على فلسفة إشراك المواطنين فى العمليات المختلفة ، فإن الخطوة الأولى فى هذه المرحلة تبدأ بشرح الموضوع للأهالى وقد يـكون هـذا الشرح عن طريق الزيارات والأحاديث المباشرة كما هو الحال فى المجتمعات المحلية ، أو عن طريق الصحف والإذاعة والتليفزيون فى حالة المجتمعات الـكبيرة ويتضمن هذا الإجراء لشرح ناحيتين :

(ا) ما سوف تقدمه الهيئة القائمة بالعمليات المقترحة من خدمات ، أو ما سوف تقوم به من إصلاحات .

(ب) واجب الأهالى ودورهم فى تلك العمليات وبحيث يتبع ذلك دعوتهم

للادلاء بآرائهم ومقترحاتهم لمعرفة مدى تجاوبهم ومدى استعدادهم للقيام بالمشاركة الفعالة . ويمكن تقسيم المشروعات إلى ثلاثة أنواع :

(ا) مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وضرورة تنفيذها مثل المشروعات طويلة الأجل ومشروعات الإنتاج العام ومشروعات أمن الدولة وما قد تتطلبه من تغيير أو تعديل لبعض القرارات . ويكون الشرح لهذه المواضيع من قبل التعريف والاقناع .

(ب) مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وترى فى نفس الوقت ضرورة تجاوب الرأى العـــام معها كمشروعات الخدمات الحكومية عامة .

ويكون الغرض من شرح هـذه الموضوعات إيجاد جو من التعاون بين الحكومة والأهالى ومعرفة رأى المواطنين فيها .

(حـ) مشروعات ترى الحكومة تركها للشعب ومساندتها حكوميا عن طريق إصدار القوانين التى تنظمها والمساعدة المادية والمشورة الفنية . والشرح فى مثل هذه المشروعات يهدف إلى إذكاء الرغبة فى العمل الجدى المثمر وإستثارة الأهالى وإشعارهم بإمكانية التغلب على المشكلات بالتعاون والاعتماد على الموارد المحلية . وفى جميع الحالات يجب أن يكون الشرح واقعياً يظهر للمواطنين الصعوبات التى أمام التنفيذ والدور الذى يمكن أن يقوموا به للتغلب على تلك الصعوبات .

٢ — ا كتساب ثقة الأهالى :

والخطوة التالية فى هـذه المرحلة هى محاولة كسب ثقة الأهالى وإشعارهم بالاطمئنان للقائمين بالقيادة المهنية. وإ كتساب ثقه الأهالى عملية مستمرة فهى تبدأ ببدء المشروع وتستمر مادام المشروع قائماً . ولا يعنى كسب الثقة أن يتنازل الإخصائى عن كل أو بعض معتقداته وآرائه لإرضاء المواطنين .

ويعتبر نجاح المشروع الأول المعركة الفاصلة فى موضوع كسب هذه الثقة . هذا بالإضافة إلى ازدياد ثقة الأهالى فى أنفسهم بهذا النجاح مما يزيد من رغبتهم فى العمل المشترك ، لذلك فإن اختيار المشروع الأول له أهمية كبرى .

٣ — التعرف على المجتمع :

تبدأ هذه الخطوة بالاطلاع على الإحصائيات المختلفة الخاصة بالمجتمع والخرائط وأدلة الخدمات الحكومية مما يعطى الاخصائى فكرة عامة عن حالة المجتمع. كما يتم فيها زيارة المؤسسات ومقابلة القادة المحليين والاستماع إلى آرائهم ، وفى نهاية هذه الخطوط يجب أن يكون الإخصائى قد توصل إلى بلورة عـــدد من المشكلات الرئيسية فى المجتمع والتى يمكن البدء بها .

٤ — بناء الجهاز الرئيسى :

لا بد لإخصائى تنظيم المجتمع من جهاز يعمل معه وقد يكون هذا الجهاز موجودا كمجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية أو مجلس الحى ، ويمثل

هذا المجلس عادة الهيئات المشتغلة فى المجتمع — سواء أكانت أهلية أو حكومية — وبعض القادة المحليين .

٥ — اختبار الجهاز :

فى هـذه الخطوة يبدأ الجهاز بدراسة وتنفيذ مشروع أو مشروعين وذلك لاختبار مجهوداته ولإشعار الأهالى بوجوده كما يمكن ذلك الإخصائى من التعرف على درجة نضج الجهاز ومدى استعداده للقيام بالعمل لتنمية المجتمع وتنظيمه .

ثانيا — المرحلة التخطيطية :

وفى هذه المرحلة تتبلور مبادىء الإصلاح ، حيث تدرس احتياجات المجتمع والموارد المختلفة الموجودة فيه والتى يمكن إيجادها ، وترتب الحاجات حسب أهميتها وتترجم إلى مشروعات مختلفة على مراحل زمنية وهذه المرحلة هى التى يتم فيها وضع الخطة .

ثالثا — المرحلة التنفيذية :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات إذ لا قيمة لأية قرارات ما لم تنتهى إلى تنفيذ فعلى، ولعل مجرد وجود الرغبة فى تغيير وضع معين أو مجرد الارتباط بقرار معين لا يعنى بالضرورة إحداث ذلك التغيير أو تنفيذ ذلك القرار ، لذا كان على الإخصائى أن يستخدم مهاراته وخبراته كلها لمساعدة الجماعات على تحقيق قراراتها وعلى الإخصائى أن يتوقع بعض العقبات التى تقف فى سبيل التنفيذ ولكن عليه أن يعمل على تذليلها. وفيما يلى بعض الأمثلة لما قد يعترض عملية التنفيذ من عقبات :

١ — قلة الموارد المادية المخصصة للبرامج الاجتماعية .

٢ — وجود بعض قيم مجتمعية أو عادات وتقاليد معينة تعطل التنفيذ .

٣ — تعارض مصلحة بعض فئات المجتمع مع أهداف التغيير اللازم.

رابعا — التقييم :

لا يعتبر التقييم الخطوة الأخيرة فى عمليات تنظيم المجتمع ، بل هى جزء من كل خطوة من الخطوات السابقة . ويعتبر التقييم وسيلة للربط بين النظريات العلمية والطرق التطبيقية فى الميدان ، ويؤدى التقييم إلى معرفة صلاحية الطرق المختلفة للعمل وفعالية خدمات معينة لمقابلة مشكلات معينة فهو يؤدى إذا كان علميا إلى توسيع القاعدة العلمية للمهنة وتثبيت النظريات التى تستند إليها طريقة تنظيم المجتمع .

ويجب أن يقوم الإخصائى بعملية تسجيل يومية لكل ما يقوم به من نشاط وأن ينتهى من تسجيله بتقييم مبدئى عن نتيجة ذلك النشاط متضمناً نواحى الضعف والقوة به ومدى تحقيقه للهدف المرسوم .

ويقوم الإخصائى بعملية التقييم بعد كل فترة زمنية قد تكون أسبوعا أو شهراً أو سنة تبعا للمدة التى يستغرقها المشروع وتبعاً للسرعة التى يسير بها .

أما عملية التقييم النهائى للمشروع فتتناول ناحيتين أساسيتين :

(ا) مدى تحقيق المشروع للهدف العام الذى حدده الجهاز المسئول .

(ب) مدى تحقيق المشروع للأهداف الجزئية العملية .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التقييم عدة إعتبارات منها :

(ا) صلاحية الجهاز المسئول عن المشروع .

(ب) التحليل السليم والفهم الكامل للمشكلة وأسبابها .

(ح) طبيعة المجتمع نفسه وموارده .

(د) طريقة الإخصائى الاجتماعى فى العمل واختياره للاستراتيجية المناسبة لكل موقف .

ومن المستحسن أن يقوم الإخصائى الاجتماعى بالاستعانة بالخبراء فى تقييم المشروعات وإخصائى البحث الاجتماعى كلما احتاج الأمر .

النموذج الثانى :

ويأخذ هذا النموذج بادماج المرحلتين الأوليتين فى مرحلة واحدة هى المرحلة التخطيطية والمرحلتين الآخريتين فى مرحلة واحدة هى المرحلة التنفيذية .

فالمرحلة التخطيطية هى التى يتم خلالها تحديد المشكلة والتعرف على العوامل المتصلة بها ، واستعراض الحلول المناسبة لها ، وإختيار أنسب الحلول لتنفيذها .

ثم المرحلة التنفيذية وهى التى يتم خلالها تنفيذ الحل المناسب وتقييم العمل لمعرفة مدى النجاح وأوجه النقص بالنسبة لدور الإخصائى ودور الأهالى .

ولكل مرحلة من المرحلتين المشار إليهما خطوات معينة . وفيما يلى تفصيل خطوات كل مرحلة :

أولا ـ المرحلة التخطيطية :

وتشتمل على الخطوات التالية :

١ ـ تحديد المشكلة :

ويلزم لتحديد المشكلة تعريفها ووصف النتائج المترتبة على وجودها وتحديد العوامل التى أدت إلى وجودها وتعريف المشكلة هو وصفها فى عبارة موجزة تبين حدودها . فإذا كان المتفق عليه فى مجتمع من

المجتمعات مثلا أن أقل مستوى من التعليم يحتاج إليه المواطن العادى هو الإلمام بالقراءة والكتابة ومبادىء الحساب وبعض المعلومات الأولية فهذا يستلزم إتمام الفرد لمرحلة التعليم الأولى ، ووجود جماعات لم تتم هذه المرحلة التعليمية فى هذا المجتمع يتطلب من الإخصائى أن يبين مدى انتشار هذه المشكلة بين أهل المجتمع والنتائج المترتبة على وجودها ، وكذا النتائج الممكن التنبؤ بها إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمقابلتها ، فمشكلة البطالة مثلا تؤدى إلى تدهور فى العلاقات الأسرية أو قد ترتبط بانحراف فى السلوك أو قد يؤدى تعطل رب الأسرة إلى خروج الزوجة للعمل وإهمال الأطفال . والأمر يلزم التعرف على العوامل المسببة للمشكلة ومدى تأثير كل عامل فى هذه المشكلة ..

٢ ـ تحديد البرامج والجهود الحالية لمقابلة المشكلة :

بعد أن يتم تحديد المشكلة يلزم معرفة البرامج والجهود المختلفة المتصلة بالمشكلة سواء أكانت هذه البرامج تعمل داخل المجتمع المحلى أو خارجه ومدى فاعلية هذه البرامج فى معالجة المشكلة . وقد يكتشف الإخصائى قيام برامج لعلاج مشكلة ما ، ولا يستخدمها من يعانون من هذه المشكلة أو ينتفعوا بها . وفى جميع الأحوال يجب أن يلم الإخصائى بمختلف النظم والمؤسسات التى تعمل على معالجة المشاكل ففى مشكلة البطالة مثلا يجب أن يلم الإخصائى ببرامج التأمينات الاجتماعية وبرامج التأهيل المهنى والكفاية الإنتاجية ومراكز التدريب وبرامج الضمان الاجتماعى ومكاتب العمل وغيرها من النظم والمؤسسات التى تساعد المتعطلين .

٣ — تحديد جهاز مسئول عن العمل :

تتضمن هـــذه الخطوة تعرف الإخصائى على الأفراد والجماعات والهيئات الواجب إشراكها فى العمل ويمكن حصرهم فى ثلاثة فئات هى :

(ا) فئة الذين تهمهم المشكلة شخصيا ويهمهم إيجاد حل لها .

(ب) فئة الذين يملكون المعلومات والبيانات عن المشكلة وحلولها .

(حـ) فئة الذين يملكون النفوذ والموارد اللازمة لتنفيذ الحلول .

ويجب على الإخصائى عند تكوين جماعة جديدة لتبنى مشكلة معينة أن يأخذ فى اعتباره قوة الجماعة كلها كمجموعة من الأفراد وقوة كل عضو ونفوذه كممثل لجماعة معينة فى المجتمع ونوع علاقته بتلك الجماعة ونوع العلاقات بين الجماعات المختلفة التى يمثلها هؤلاء الأفراد المكونين للجماعة الجديدة .

٤ — تحديد الأهداف العامة للمجتمع :

وتتضمن هذه الخطوة شرح الوضع الجديد الذى يرغب المجتمع فى تحقيقه والذى سيحل محل الوضع القديم غير المرغوب فيه ، أى رسم الصورة التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها . وتتأثر شكل الأهداف العامة للعمل إلى حد كبير بأيديولوجية المجتمع وقيمه ، فبالنسبة للمجتمع الاشتراكى الذى يؤمن بأن لكل فرد الحق فى فرصته للعمل ، يجب أن يكون الهدف القضاء على مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة . أما بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية فيكون الهدف العام للمجتمع هو توفير بعض فرص العمل وتوفير دخل ثابت للبعض الذين يعجز المجتمع عن توفير عمل لهم بالرغم من قدرتهم على العمل .

وقد يظهر أثناء هذه الخطوة بعض التعارض بين قيم الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد ولنأخذ مثال ذلك مشكلة المكفوفين ، فبعض الجماعات تعتقد أن الحل الأمثل للمكفوف هو أن يتعلم القرآن الكريم بينما تعتقد جماعات أخرى أن من حق المكفوف أن يسير فى مراحل التعليم العادية وأنه من الممكن أن يقوم بأعمال متعددة أخرى .

٥ — تحديد استراتيجية العمل :

تتضمن هذه الخطوة نوع السلوك وكذا التنظيمات الاجتماعية التى يجب أن نوجه إليها عمليات التغيير وتحديد طريقة التدخل لإحداث ذلك التغيير ومدى الجهد المطلوب لتحقيق التغيير ونوعه وقيمة التكاليف اللازمة لإحداث التغيير .

٦ — تحديد الموارد :

يحاول الإخصائى فى هذه الخطوة تحديد الموارد الموجودة فعلا فى المجتمع وكذا الموارد التى يمكن إيجادها وتشمل الموارد البشرية استعداد الناس للقيام بعمل جماعى والقيادات المختلفة ، أما الموارد المادية فهى مثل المبانى والأدوات والآلات وكذا الأمـــوال التى يمكن للمجتمع أن ينفقها على البرامج الاجتماعية .

٧ — تحديد الأهداف العملية :

ويعنى هذا ترجمة الأهداف العامة السابق الاتفاق عليها إلى أهداف أكثر تحديداً ، فمثلا إذا كان الهدف العام المتفق عليه هو القضاء على مشكلة البطالة فإن بعض الأهداف العملية تكون كما يأتى :

١ — توفير الأعمال المناسبة لتلك الفئة من المتعطلين التى تملك مهارات وخبرات معينة يمكن الاستفادة منها .

٢ — توفير التدريب اللازم لتلك الفئة التى ينقصها المهارة والخبرة اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة فى السوق .

٣ — توفير الخدمات الفردية لتلك الفئة التى تمنعها مشكلات خاصة من العمل .

ويمكن أثناء القيام بتحديد الأهداف تقدير التكاليف الفعلية لتحقيق الأهداف العملية وكذا المساهمة المطلوبة من كل جماعة .

٨ — تحديد الاولويات :

بعد تحديد الأهداف العملية يصبح من اللازم ترتيب هذه الأهداف طبقاً لأهميتها فبالنسبة لمشكلة البطالة مثلا،هل نبدأ بعمليات التدريب ، أم بتوفير فرص العمل ، أم بتقديم الخدمات الفردية وتتوقف الاجابة على هذة الأسئلة على عدة عوامل منها :

(ا) عدد المستفيدين من كل خطوة .

(ب) الأهمية النسبية للنتائج المترتبة على كل خطوة .

(ح) وجود الموارد المطلوبة .

(د) استعداد الجهات المسئولة للتنفيذ ، والقيم السائدة فى المجتمع ومدى توافقها أو تعارضها مع الخطوات المختلفة .

ثانيا — المرحلة التنفيذية :

أما المرحلة الثانية وهى المرحلة التنفيذية التى تشتمل على خطوتى التنفيذ والتقييم فقد سبق الإشارة إليها فى النموذج الأول .

الفصل الثانى

أهم الوسائل المستخدمة فى عمليات

تنظيم المجتمع

تعتبر الوسائل المستخدمة فى عملية تنظيم المجتمع طريقا لتحقيق أهداف جهاز التنظيم الذى يعمل فى إحدى المجالات لتحقيق أهداف المواطنين فى تلك المجالات . وتستخدم أجهزة تنظيم المجتمع بعض الوسائل والأدوات والمهارات الأساسية ، ويرتبط استخدام الوسيلة بالغرض من استخدامها بالنسبة لكل نوع من الأجهزة المختلفة ،والأجهزة غير ملتزمة باستخدام تلك الوسائل بصفة مستمرة بل تستخدم منها ما تشاء تبعاً لما تقتضيه حاجتها لممارسة نشاطها .

المقابلة والتحويل فى تنظيم المجتمع :

المقابلة فى معناها البسيط هى لقاء شخصين أو أكثر وجها لوجه لغرض ما وتتم فى مكان معين وبناء على موعد سابق غالباً وفى مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر المقابلة الأداة الرئيسية لطريقة خدمة الفرد .

وتستخدم أجهزة تنظيم المجتمع المقابلة بغرض توضيح الأمور التى تتعلق بفهم المجتمع والعمل معه ككل حتى ولو تمت على المستوى الفردى .. وتتم المقابلة عادة فى مقر جهاز تنظيم المجتمع ، إما مع ممثلى الوحدات الأعضاء فى الجهاز لمناقشة بعض الأمور التى تتعلق بتنظيم العمل أو تنسيق الجهود أو الحصول على

بيانات أو معلومات أو إحصاءات تتطلبها حاجة العمل، وإما مع مندوبى وحدات أخرى تريد الانضمام إلى عضوية الجهاز، وإما مع مندوبى أجهزة أخرى لتجديد العلاقة بين تلك الأجهزة وجهاز تنظيم المجتمع ليتعاون كل منهما مع الآخر فى ممارسة الأنشطة المختلفة، وإما مع بعض القيادات الشعبية أو بعض المواطنين المهتمين بمجالات الأنشطة التى يمارسها الجهاز .

ويجب أن يكون للمقابلة غرض واضح تهدف الوصول إليه، وينصح بالتقليل من المقابلات ما أمكن فى طريقة تنظيم المجتمع حتى لا يكون ذلك سببا فى تعطيل أعمال إخصائى تنظيم المجتمع إذا زادت عن حدها .

ولا بد من تسجيل المقابلة والجو الذى تمت فيه وأهم وجهات النظر التى طرحت خلالها ومدى علاقتها بأنشطة تنظيم المجتمع وتأثيرها عليها وتأثرها بها، ومدى ما حققته، إلى غير ذلك من الموضوعات الأخرى الهامة التى تثار خلالها .

وإذا تمت المقابلة خارج جهاز تنظيم المجتمع سميت زيارة وتحقق الزيارات جميع أغراض المقابلة، ويزيد على ذلك أنها تحقق أغراضا أخرى لا تستطيع المقابلة تحقيقها مثل زيارة كبار المسئولين الذين لا تسمح التقاليد بانتقالهم إلى مقر جهاز تنظيم المجتمع والذين تقتضى ظروف العمل مقابلتهم فى أماكن عملهم . أو قيام إخصائى تنظيم المجتمع بزيارة القيادات أو الجماعات أو التنظيمات الموجودة فى المجتمع والتى تقتضى طبيعة عمله بزيارتهم، لتقديم نفسه إليهم والتعرف عليهم وتعريفهم بالجهاز الذى يعمل به، واكتساب ثقتهم وتكوين علاقة مهنية معهم ولا سيما فى بداية عمله فى المجتمع .

التحويل :

معنى التحويل هو أنه عندما يتقدم شخص إلى مؤسسة للحصول على خدمة معينة ويتضح أن هذه المؤسسة لا تقدم هذه الخدمة ، أو عند دراسة حالة ويتضح أن العميل يحتاج إلى خدمة تقدمها مؤسسة أخرى ، أن يقوم الإخصائى الاجتماعى بتحويل الحالة إلى المؤسسة المختصة بتقرير مبسط يتضمن بعض البيانات الهامة عن الحالة وعن سبب تحويلها .

ويحدث التحويل نادراً فى أجهزة تنظيم المجتمع لأنها لاتقدم خدمات مباشرة ويجب على إخصائى تنظيم المجتمع فى حالة تحويله حالة ما إلى إحدى المؤسسات أن يكون لبقاً فى معاملة صاحب الحاله حتى لا يشعران تحويله إلى هيئة أخرى ناتج عن عدم الرغبة فى تلبية حاجته ومساعدته ، وإن هذا التحويل ما هو إلا لمجرد التخلص منه .

الاجتماعات :

الاجتماع عبارة عن اشتراك أكبر عدد ممكن ممن يمارسون أنشطة تنظيم المجتمع والمهتمين به فى لقاء لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض تنظيم المجتمع. وقد يعقد الاجتماع بمقر الجهاز أو خارجه ، والهدف من الاجتماعات هو مناقشة الأمور التى تتعلق بممارسة مختلف الأنشطة والوصول إلى قرارات واجبة التنفيذ . والاجتماعات من الوسائل الهامة التى يستخدمها جهاز تنظيم المجتمع فى ممارسة نشاطه ، ولذا يجب أن تمارس بدقة وعناية وتعتبر القدرة على تنظيم اجتماعات ناجحة من المهارات الأساسية اللازمة لإخصائى تنظيم المجتمع .

وفيما يلى بعض التوجيهات التى تساعد على نجاح الاجتماعات :

١ — إعداد جدول أعمال للاجتماع يرفق به مذكرات تفسيرية عن بعض الموضوعات التي قد يصعب على المجتمعين فهمها أو متابعتها .

٢ — توجيه الدعوة إلى أعضاء الاجتماع موضحا بها مكان وموعد الاجتماع .

٣ — إرسال الدعوة مرفقاً بها جدول الأعمال والمذكرات التفسيرية اللازمة قبل موعد الاجتماع بوقت مناسب .

٤ — تعقد الاجتماعات في كثير من الأحيان برئاسة بعض القادة المحليين وفي هذه الحالة يجب أن يجتمع الإخصائي الاجتماعي بمن سيرأس الجلسة قبل الاجتماع لمناقشة وتوضيح كل الأمور المتعلقة بالاجتماع .

٥ — إعداد سجل لتوقيع من يحضر الاجتماع حتى يمكن حصر المتغيبين .

٦ — التأكد من إعداد مكان الاجتماع إعدادا مناسباً .

٧ — يوقع المدعون على سجل التوقيع عند توافدهم ويفتتح الاجتماع وتعرض التقارير وتطرح الموضوعات للمناقشة طبقا لما هو وارد في جدول الأعمال ، ويجب أن يعطى الرئيس الفرصة لكل عضو للتعبير عن رأيه وينشط الأعضاء الذين لا يشتركون في المناقشة ويلخص ما يدور من مناقشات من وقت لآخر لمساعدة الأعضاء على متابعة ما يدور في الاجتماع وأن يعمل على الوصول إلى قرارات ترضى الجميع بقدر الإمكان ويمكن تحديد موعد للاجتماع القادم في نفس الجلسة حتى يتفق الأعضاء على الموعد الذي يتناسب وظروفهم .

٨ — بعد انتهاء الجلسة يتم حصر الغائبين ويكتب محضر الجلسة ويرسل لجميع الأعضاء بما في ذلك من تغيبوا عن الجلسة حتى يشعروا بأهميتهم ويلموا بما دار في الاجتماع .

٩ — يجب متابعة تنفيذ القرارات التى اتخذت فى الاجتماع فلا قيمة لأى قرار إذا لم يوضع موضع التنفيذ .

اللجان :

تعتبر اللجان من أهم الأدوار فى تنظيم المجتمع حيث يتم غالبية النشاط الذى يؤدى فى ميدان تنظيم المجتمع عن طريق اللجان .

تعريف اللجان :

اللجنة مجموعة من الأفراد تعين أو تنتخب لبحث واصدار قرارات أو توصيات فى الموضوعات التى تحال إليها .

اهمية اللجان :

١ — تعد اللجان مركزاً لتدريب العنصر البشرى وإعداده لتحمل المسئوليات والقيام بالدور القيادى فى ميادين العمل لتنمية المجتمع .

٢ — تعتبر اللجان وسيلة للمناقشة المثمرة لأن أعضائها يمثلون وجهات النظر المختلفة فى المجتمع تمثيلا صحيحاً وتتيح لهم الفرصة للعمل المنتج الخلاق .

٣ — تساعد اللجان على دعم ولاء الأعضاء للمجتمع عن طريق اشتراكهم فى القرارات والتوصيات التى تم الوصول إليها عند بحث الموضوعات ، فيعملون على تعضيده وتأييده .

٤ — تزود اللجان أعضاءها الراغبين فى العمل بفرص مناسبة للعمل المنتج .

٥ — يمكن عن طريق اللجان أن يتم التعاون فى المجتمع ، كما يمكن عن طريق الاشتراك فى اللجان المختلفة تفهم المشكلات التى تعترض المجتمع وهيئاته .

٦ — ترفع اللجان الروح المعنوية بين الأعضاء عن طريق اشتراكهم فى قرارات الهيئة فيعملون على تعضيدها ومناصرتها .

٧ — تتيح اللجان لمنظمات خدمة المجتمع فرص الاجتماع بالأفراد الذين يمثلون مختلف الهيئات والمصالح فى المجتمع وهذا يحقق مبدأ التفاعل بين هذه المنظمات والمجتمع ، وتحول اللجان دون بقائهم فى عزلة .

حجم اللجان :

يجب أن يراعى فى تحديد عدد أعضاء اللجان أن يكون كافياً لتقوم بعملها وتحقق أغراضها وحتى تتمكن الهيئة من أن تضم فى عضوية هذه اللجان مختلف المصالح ووجهات النظر ، كما أنه من ناحية أخرى يجب ألا يزيد العدد زيادة تجعل المناقشة وتبادل الآراء أمرا عسيرا .

أنواع اللجان :

يمكن تقسيم اللجان إلى نوعين : الأول من حيث الغرض الذى قامت من أجله اللجنة وطبيعة المشكلات التى تدرسها ، والثانى من حيث الوظيفة .

أ نواع اللجان من حيث الغرض :

تنقسم اللجان من حيث الغرض إلى :

١ — لجان دائمة ،وهى اللجان التى تستدعى طبيعة عملها الاستمرار والدوام

كاللجنة التنفيذية ولجنة الميزانية مثلا ، وهـــذه عادة تحدد اختصاصاتها فى اللائحة الأساسية .

٢ — لجان خاصة أو مؤقتة وهذه تشكل لدراسة أو بحث مشكلة معينة وتحل بمجرد انتهاء مهمتها وتقديم تقريرها .

ومن الأفضل أن يكون عدد اللجان الدائمة أقل ما يمكن وأن يستعان باللجان المؤقتة لبحث الموضوعات كلما استدعى الأمر .

وتنقسم اللجان من حيث الوظيفة إلى :

١ — لجان تحضيرية ومهمتها تنحصر فى الدراسة والإعداد .

٢ — لجان تنفيذية ومهمتها تنحصر فى إصدار القرارات .

٣ — لجان استشارية ومهمتها إبداء الرأى والمشورة .

ويتوقف نجاح اللجان إلى حد كبير على مقررها أو سكرتيرها الذى يجب أن يلم بجميع أغراضها واختصاصاتها حتى لا تحيد اللجنة عن الهدف الذى شكلت من أجله ، كما يجب أن يكون ملماً بقرارات مجلس الإدارة واللوائح التفسيرية للهيئة . ولضمان التكامل بين أعمال اللجان ولإحاطة مجلس الإدارة بنواحى نشاطها تنص بعض الهيئات فى لوائحها على أن يكون رؤساء اللجان الدائمة من أعضاء مجلس الإدارة .

وظائف اللجان :

يمكن حصر الوظائف الهامة للجان فيما يأتى :

١ — إتخاذ القرارات فيما يتصل بالسياسة العامة للهيئة أو البرامج أو طريقة العمل نفسه .

٢ — وضع التوصيات بشأن السياسة العامة أو البرامج أو العمل ، وفى هذه الحالة تعرض تلك التوصيات على السلطات الأعلى التى لها حق إتخاذ القرارات .

٣ — تقديم المشورة إلى المدير المنفذ أو الهيئة التى تقوم بتحديد سياسة المؤسسة .

٤ — الإشراف على المدير المنفذ أو المدير المساعد أو على الموظفين .

٥ — العمل على التنسيق بين الأعضاء والجماعات أو الوحدات التى تتكون منها الهيئة إذ تضم اللجنة عادة رؤساء الإدارات أو ممثلين لهذه الوحدات .

٦ — الدراسة والبحث واستطلاع الحقائق والقيام بالمسوح الاجتماعية . وتؤدى اللجنة عملها عادة تحت إشراف وتوجيه الموظفين الفنيين .

٧ — الزيارة والتفتيش ، إذ تشكل فى بعض الأحيان لجان الغرض منها التفتيش على بعض المؤسسات أو زيارتها لوضع تقرير عنها .

٨ — القيام بنشاط إدارى أو خدمى ، فقد تشكل لجنة ويعهد إليها بإتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع عام أو تشكيل لجنة استقبال مثلا .

٩ — إقامة علاقات عامة سليمة وتعتبر مجالس الإدارات ولجان العلاقات العامة أو الدعاية أو المجالس الاستشارية من بين اللجان التى تقوم بهذه الوظيفة .

١٠ — اختيار وتعيين واعتماد الموظفين ، فقد تشكل لجان للترشيح لبعض

الوظائف أو لبحث حالة الموظفين ومرتباتهم وعلاواتهم وتنقلاتهم ، كما قد تشكل لجان للعضوية وظيفتها اعتماد استمارات إلتحاق الأعضاء أو المؤسسات .

١١ — التحكيم والمنازعات ، إذ تختص بعض اللجان بالنظر فى الشكاوى والتظلمات أو قد تشكل لجنة للنظر فى خلاف وقع بين مجلس الإدارة والمدير المنفذ مثلا .

١٢ — متابعة البرامج ، فقد تقوم بعض المنظمات بتشكيل لجان مهمتها متابعة البرامج ، أو قد تقوم بها أية هيئة إدارية أو استشارية كمسئولية إضافية لمسئولياتها الأصلية .

المؤتمرات :

المؤتمر هو الوسيلة التى يتم بها إقناع الجمهور بفكرة أو موضوع معين أو بنتائج عمل لكسب تأييد الرأى العام ، أو تهيأة الجو الملائم للتبادل الفكرى حول مشكلة ، أو مسألة معينة بين عدد من المهتمين بتلك المشكلة أو المسألة وتهدف المؤتمرات إلى الوصول إلى توصيات وقرارات ونتائج فيما يتعلق بموضوع إنعقاده ويمهد عادة للمؤتمر بعقد اجتماعات وعمل ندوات وأحاديث وجلسات تحضيرية وتشكيل لجان وإعـــداد بحوث ، وغالباً ما لا تتعدى مدة المؤتمر أياماً محدودة .

أهداف المؤتمرات :

للمؤتمرات أهداف متعددة نلخصها فيما يلى :

١ — خلق اهتمام الرأى العام بموضوع ما .

٢ — إقناع المسئولين بفكرة أو قضية أو مشكلة .

٣ — تشجيع المهنيين على البحث والدراسة وتبادل الأفكار والآراء وتشجيعهم على الوصول إلى الاتفاق على عناصر مشتركة يلتزمون بها خلال ممارستهم لمهنتهم .

٤ — توفير الجو المناسب للتبادل الفكرى بين القيادات المهنية والقيادات الشعبية والمواطنين .

٥ — العمل على تنسيق الجهود والتعاون بين المهتمين بقضية معينة فى مجتمعات أخرى .

أنواع المؤتمرات :

تنقسم أنواع المؤتمرات إلى ما يلى :

١ — من حيث المدة وتنقسم إلى :

(ا) مؤتمرات مؤقتة وهى التى لا تنعقد بصفة منتظمة وليس لها هيئة دائمة تنظم إنعقادها بصفة دورية .

(ب) مؤتمرات دورية وهى التى تعقد بصفة دورية منتظمة على فترات محددة غالباً ولها هيئة دائمة مسئولة عن الإعداد لها وتنظيمها وإنعقادها فى المواعيد المحددة لها .

٢ — من حيث الغرض وتنقسم إلى :

(ا) مؤتمرات عامة وهي التى تتناول مختلف النواحى التى تهم الجماهير فى المجتمع .

(ب) مؤتمرات نوعية وهى التى تختص بممارسة أنشطة فى مجال معين كالمؤتمرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية أو النفسية أو رعاية الأسرة أو الطفولة .

(جـ) مؤتمرات مهنية وهى التى يعقدها المشتغلون بمهنة معينة كالمهندسين أو الإخصائيين الاجتماعيين أو الأطباء .

٣ — من حيث المستوى وتنقسم إلى :

١ — مؤتمرات محلية تعقد على مستوى محلى .

٢ — مؤتمرات قومية تعقد على مستوى الدولة .

٣ — مؤتمرات إقليمية وتعقد على مستوى إقليم معين يشمل عدد من الدول .

٤ — مؤتمرات دولية وهى التى تعقد على المستوى العالمى أو التى يشترك فيها عدد من دول العالم .

تكوين المؤتمر :

يتكون المؤتمر من جمعية عمومية تضم جميع أعضاء المؤتمر الذين تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر وينتخب من بين أعضاء الجمعية العمومية أمانة المؤتمر أو مجلس إدارته ، كما تشكل لجان من بين أعضاء الجمعية العمومية تختار أو تنتخب . وعادة ما يكون مقررى اللجان من بين أعضاء أمانة المؤتمر ليقوموا بعملية الربط بين اللجنة وأمانة المؤتمر (مجلس إدارته) ويختلف عدد اللجان ، إلا أنه لا بد أن يكون هناك لجنة لصياغة قرارات وتوصيات المؤتمر .

الاساليب المستخدمة فى المؤتمرات :

هناك أساليب عدة تستخدم فى المؤتمرات أهمها :

١ — البحوث : يعد المتخصصون بحوثاً فى موضوعات المؤتمر تقدم فى الاجتماعات العامة أو فى اللجان المختصة التى يشكلها المؤتمر .

٢ — الاجتماعات : وهى من أهم وسائل المؤتمرات لكى يمارس المؤتمر نشاطه ، وهـــذه الاجتماعات تكون عامة أو تكون خاصة بلجان المؤتمر .

٣ — المناقشات : وهى الوسيلة التى تتبع فى الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان فتناقش الموضوعات الأساسية للمؤتمر فى الاجتماعات العامة ، وتقوم اللجان بمناقشة الموضوعات الفرعية التخصصية .

٤ — المطبوعات والوسائل السمعية البصرية : وتستخدم فى المؤتمرات كوسائل توضيح الموضوع الذى يبحثه المؤتمر .

مراحل المؤتمرات :

تمر المؤتمرات فى ثلاث مراحل رئيسية هى مرحلة الإعداد ومرحلة الانعقاد ومرحلة المتابعة .

أما مرحلة الإعداد فهى التى تسبق موعد إنعقاد المؤتمر والتى يتم خلالها تحديد أهداف المؤتمر والموضوعات التى ستبحث ويكلف المختصين بإعدادها عادة . كما يتم فى هذه المرحلة تحديد موعد المؤتمر ومكانه وعمل الدعاية اللازمة له وتحديد شروط العضوية وتوجيه الدعوات واختيار القادة والخبراء إلى غير ذلك من الأعمال التحضيرية .

أما مرحلة انعقاد المؤتمر فتبدأ بافتتاح المؤتمر فى اجتماع عام يبدأ بكلمه الإفتتاح ثم تعقد اجتماعات عامة لإلقاء البحوث والدراسات ومناقشاتها كما تعقد اجتماعات للجان المختلفة التى يشكلها المؤتمر . وفى نهاية المؤتمر تجتمع لجنة صياغة التوصيات والقرارات التى اتخذها المؤتمر فى اجتماعاته العامة وفى تقارير وبحوث اللجان المختلفة ثم يختتم المؤتمر جلساته بقراءة التوصيات والقرارات وتعديلها وإضافة أو حذف بعضها وتلقى كلمة الإختتام ثم ينتهى المؤتمر .

أما مرحلة المتابعة فهى التى يتم فيها طبع بحوث ودراسات المؤتمر ومحاضر جلسات الاجتماعات العامة وتقارير اللجان والتوصيات والمقترحات والقرارات التى أصدرها المؤتمر وإرسالها للجهات المختصة التى يهمها الأمر وكذلك لأعضاء المؤتمر ومن يرى إرسالها إليه من المواطنين ، كما ترسل الهيئة المشرفة على المؤتمر أو لجنة المتابعة ، التوصيات والمقترحات والقرارات للهيئات المختصة ثم تتابعها لمعرفة مدى ما نفذ منها .

أدوات الاستشارة والتوعية ووسائل الايضاح والاتصال والعلاقات العامة :

تهدف عملية الاستشارة والتوعية إلى مساعدة المواطنين على تفهم مشكلاتهم وتعاونهم على حلها بأنفسهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات صغيرة ، أو جماعات كبيرة . والمقابلات الفردية التى ينظمها الإخصائى مع المسئولين فى الجماعات والمحاضرات والندوات وبرامج السينما والتليفزيون والزيارات والمعارض والمتاحف والمكتبات ، كل هذه الأدوات لتثقيف الكبار فى المجتمع .

وتختلف عملية تثقيف الكبار عن تثقيف الصغار من نواحى كثيرة ، فالشخص البالغ يريد أن يتعلم بالطريقة التى يرتضيها وفى الموقف الذى يرتضيه

ومن الأشخاص الذين يقبلهم كمعلمين له، فحضور البالغ لمحاضرة يختلف عن حضوره لحصة وقراءته لكتاب بوحي من نفسه يختلف عن قراءته لكتاب مطلوب تلخيصه وعرضه في حصة ما مثلا وقد يعتذر شخص بالغ عن حضور دراسة منظمة لأن أحد زملائه أو مرؤسيه يقوم بالتدريس فيها فالكبار يريدون أن يتعلموا بشرط ألا يعرف أحد بذلك ، ويريدون أن يتعلموا ولكنهم يخافون من منافسة الآخرين لهم ، ويريدون أن يتعلموا على شرط ألا تكون هناك امتحانات، وكل هذا يجب أن يكون فى الاعتبار عند تنظيم برامج تثقيف للكبار .

وعلاوة على ذلك فإن هناك بعض المبادىء التى يجب مراعاتها عند وضع برامج لتثقيف الكبار منها :

١ — من حيث مادة البرامج :

(ا) يجب أن يشترك المواطنين بشكل ما فى تحديد مادة البرامج والإشراف على تنفيذها وتقييمها فى النهاية .

(ب) يجب أن تستجيب مادة البرامج لميول المواطنين وحاجاتهم وقدراتهم وخبراتهم .

(ج) يجب أن تستجيب مادة البرامج للأحداث الجارية فى المجتمع (التأميم — التعاون — الاشتراكية مثلا) .

(د) يجب أن تراعى مادة البرامج السياسة العامة للدولة والتقاليد والقيم المحلية السائدة.

(ه) يجب أن يكون جدول البرنامج مرنا بحيث يمكن تعديله إذا وجد ما يستدعى ذلك .

٢ – من حيث الجو الملائم :

(١) يجب أن يكون جو الدراسة ودياً تسوده الصداقة والزمالة وتقدير من الجانبين .

(ب) أن يكون مكان الاجتماع حسن الإضاءة والتهوية وأن تكون الجلسة مريحة ومنظمة .

(ﺟ) أن يكون موعد الاجتماع ملائماً للجميع بقدر الإمكان .

٣ — من حيث طريقة العرض :

(١) يجب أن يختار المحاضر أو قائد حلقة المناقشة الطريقة المناسبة لتناول موضوعه .

(ب) يجب أن تتناسب سرعة عرض الموضـــوع مع مقدرة الحاضرين على الاستيعاب .

(ﺟ) يجب تشجيع اشتراك الحاضرين فى الدراسة عن طريق المناقشـــة أو الأسئلة .

(د) إذا تطلبت العملية أكثر من اجتماع يحسن التنويع فى طريقة العرض .

(ﻫ) يجب الاستعانة بوسائل سمعية وبصرية للتوضيح .

٤ – من حيث القائمون بعرض الموضوعات :

(١) يجب أن يكون القائم بعرض الموضوع متمكنا من مادته ومتحمسا للموضوع ومطلعا على آخر التطورات فيه .

(ب) يحسن أن يكون له خبرة سابقة بمشكلات المجتمع الذى يقوم بالعمل فيه .

(ج) يحسن أن يكون له خبرة سابقة بتعليم الكبار وبطريقة العرض التى يستخدمها .

٥ — من حيث المستفيدين :

(ا) يجب أن يشعر المواطنون أنهم يستفيدون فعلا من البرامج .

(ب) ويجب أن يشعر المواطنين أيضاً بأن رأيهم له اعتبار فى تعديل البرامج وفى تنظيم البرامج التثقيفية التالية .

وسائل تثقيف الكبار :

لتثقيف الكبار وسائل كثيرة ومتنوعة أهمها :

١ — المحاضرات والمناظرات والمناقشات والندوات :

ففى المحاضرات والمناظرات فرصة لعرض الموضوع عرضاً مستفيضاً وتمتاز المناقشات والندوات بتبادل التفاعل بين المتحدث والمستمع .

٢ — الزيارات والرحلات الثقافية :

بجانب المصادر الأخرى للتثقيف الموجودة فى المجتمع مثل دور الكتب ووحدات الثقافة المتنقلة وجامعة الثقافة الحرة والمتاحف والمعارض ومكاتب الاستعلامات ، يجب الاهتمام بالزيارات والرحلات الثقافية ، ومن واجب الإخصائى ولجنة التثقيف والإستشارة أن يتدارسوا وسائل تعريف الجمهور بهذه المصادر وتشجيعهم على استخدامها عن طريق الإعلان عنها وتنظيم الزيارات لها ودعوة المسئولين للتحدث للمواطنين عنها إلى غير ذلك من وسائل الدعوة والترغيب .

العلاقات العامة :

تعرف العلاقات العامة بأنها العملية المستمرة التي يتم بها توجيه أى مؤسسة أو منظمة نحو اكتساب رأى الجمهور لعملها ونحو ما تقدمه من خدمات ، أى أن العلاقات العامة تضم كل أنواع العلاقات بين الهيئة والجمهور والجماعات والأفراد فى خارجها أو فى داخلها وهى مسئولة أساساً عن كل ما يجعل الهيئة معروفة ومفهومة ومستخدمة ومرضيا عنها .

وبذا يمكن تحديد دور العلاقات العامة من ناحيتين :

١ — توصيل رأى الجمهور للمسئولين فى المؤسسة عن طريق قياس وتحليل الرأى العام .

٢ — توصيل رأى المسئولين فى المؤسسة للجمهور عن طريق الدعاية .

وتكمل كل من العمليتين الأخرى ، ولا يمكن لأيهما أن يستغنى عن خدمات الأخرى فالدعاية بدون تفهم لرأى الجمهور ، وتفهم رأى الجمهور دون عرض خدمات المؤسسة ورأيها فى حل المشكلات الاجتماعية لا شك مضيعة للوقت والجهد والمال .

اهمية العلاقات العامة فى تنمية المجتمع وتنظيمه :

تحتاج كل أنواع الهيئات الاجتماعية والاقتصادية، سواء كانت هيئات تقوم بخدمات تنظيمية مثل المجالس والاتحادات، أو خدمات مباشرة مثل الجمعيات وبرامج العلاقات — العامة إلى رأى الجمهور ، إذ فى المجتمعات الديموقراطية نجد أن رأى الجمهور من الأهمية الكبرى بالنسبة للمسئولين عن المؤسسات والمنظمات ، فعن طريقه يعرف مدى مقابلة الخدمات المقدمة للمشكلات التى يشعر بها الجمهور ، كما أن رأى المؤسسات هام جداً بالنسبة للجمهور فهو الذى يطلعه على حجم ونوع المجهودات المبذولة لخدمته وعلى أحسن السبل لمقابلة حاجته .

والواقع أن عمليات العلاقات العامة هى الطريق الذى يوجد التوازن بين رأى المختصين فى المؤسسات ورأى الجمهور وبذا تزداد معرفة الجمهور بأصول الإصلاح وتزداد معرفة المختصين بحاجات الجمهور المتطورة .

ويرى البعض أن مسئولية العلاقات العامة تقع على عاتق المنظمات كالمجالس والاتحادات ، إذ أنها أقدر على استخدام المختصين واستخدام أدوات الدعاية المختلفة كالأفلام السينمائية والتليفزيونية مما قد يستنفد من الجمعيات والمؤسسات طاقة كبيرة يمكن توفيرها .

ويلزم لعملية العلاقات العامة إنشاء جهاز خاص بها أو لجنة يعاونها أحد المختصين لوضع السياسة العامة للعملية ثم متابعة تنفيذها . ويستعان فى عمليات العلاقات العامة بالصحف والإذاعة والكتيبات المطبوعة والسينما والمحاضرات والندوات والملصقات والخطابات البريدية . ويجب مراعاة مايلى فى برامج العلاقات العامة :

١ — أن تكون برامج الهيئة ناجحة .

٢ — أن تستعين الهيئة بالمختصين فى العلاقات العامة .

٣ — أن تكون عمليات التعريف مبنية على حقائق وإحصاءات .

٤ — أن تراعى الأمانة فى المعلومات المقدمة للجمهور .

٥ — أن تصاغ المعلومات لكل فئة من فئات الجمهور على حدة .

٦ — أن يكون هدف البرنامج تعليمى حتى يفهم الجمهور ويناقش ماتقدمه الهيئة من خدمات .

أهداف العلاقات العامة للهيئات الاجتماعية :

تتلخص الأهداف الأساسية لبرامج العلاقات العامة بالنسبة للهيئات الاجتماعية فيما يلى :

١ — العمل على تشجيع العضوية وزيادتها فى الهيئة .

٢ — تعريف الجمهور بأهداف وأساليب وسياسة وبرامج وخدمات ومنجزات الهيئة .

٣ — مساعدة الهيئة فى برامج جمع المال لتمويلها .

٤ — تصحيح الأفكار الخاطئة عن الهيئة والرد على النقد الموجه إلى برامجها وأساليبها .

٥ — معرفة رأى الجمهور فى الهيئة وبرامجها (قياس الرأى العام) .

٦ — تعريف أعضاء الهيئة بنشاطها وكيفية الاستفادة منه والمساهمة فيه .

٧ — تجنيد المتطوعين للعمل فى الهيئة .

٨ — مساعدة أعضاء الهيئة فى تعريفهم للمجتمع ببرامج الهيئة .

٩ — تحسين العلاقات الداخلية بين موظفى الهيئة .

التدريب :

تعتمد عمليات خدمة المجتمع على تدريب أفراد المجتمع على الاعتماد على النفس وإعدادهم لتحمل مسئوليات معينة وبث روح القيادة بينهم وزيادة قدرتهم على حل مشاكل المجتمع . ولا تقتصر عمليات التدريب على إعداد مجموعة من الإخصائيين إعداداً فنياً على عمليات خدمة المجتمع فى معاهد

خاصة أو مراكز للتدريب ، بل يجب أن يشمل أفراد المجتمع أيضاً حيث أن مسئولية توفير الرعاية الاجتماعية تقع على عاتق أفراد المجتمع وعلى الدولة التى تقوم بتوفير العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق الرعاية الاجتماعية ، ويقوم أفراد المجتمع المنتمين إلى الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بالمجتمع بسد الفراغ فى الخدمات التى تقدمها الدولة والعمل على تنميتها .

وتتم عمليات التدريب على ثلاثة مستويات هى :

(أ) المستوى التخصصى أو الافتراضى :

حيث لا يمكن أن تحقق عمليات تنظيم المجتمع أهدافها إلا إذا قام بتنفيذ البرامج إخصائيون اجتماعيون يعدوا إعداداً مهنياً خاصاً للعمل فى تنظيمات خدمة المجتمع أو العمل فى المؤسسات الاجتماعية .

(ب) المستوى المهنى :

وهو مستوى الفنيين الذين ترتبط أعمالهم فى المجتمع بتقديم خدمات مباشرة لأفراده فى سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية كالأطباء والمدرسين ورجال الدين ، بمعنى آخر القادة المحترفون فى المجتمع حيث يهدف تدريبهم إلى خلق وعى بينهم مما يساعد على قيام مؤسساتهم بخدمة المجتمع .

(ح) المستوى العام لأفراد المجتمع :

ويهدف إلى إثارة الوعى وخلق روح القيادة بين أفراد المجتمع وتدريبهم على الاعتماد على النفس والاهتمام بحقوقهم ومشاكلهم ، وإيجابيتهم فى حل تلك المشاكل وتشجيعهم على الاشتراك فى عمليات خدمة المجتمع .

اعداد التقارير وعمليات التسجيل :

التسجيل هو عبارة عن تدوين كتابى للمعلومات والحقائق لتكون مرجعاً فى خدمة أغراض المنظمة ، والتسجيل عملية مستمرة إذ توضح بشكل دائم عمل المنظمة وهو وسيلة هامة لتحسين أسلوب خدمة المجتمع ، كما أنه يساعد على استمرار الخدمة فلا تتأثر تأثيراً كبيراً بتغير الإخصائى ، فالسجل هو وسيلة الوصل بين الإخصائى القديم والإخصائى الجديد وبذلك يمكن ضمان استمرار المشروعات ، كما أنه الأداة الأولى لإعداد التقارير العامة وأساس تبنى عليه خطط المستقبل والبحوث الاجتماعية كما أنه أداة متابعة أيضاً الأهداف وتقييمها .

وهناك أنواع مختلفة من التسجيل نذكر منها :

١ — التسجيل الإحصائى وهو الذى يهتم بالأرقام والإحصائيات مثل عدد اجتماعات اللجان والحضور والغياب بالنسبة للأعضاء وهذا التسجيل لكى يكون له دلالة يجب الاستفادة من الأرقام والإحصائيات بتحليلها ومعرفة الأهداف النوعية التى تحققت .

٢ — التحليل الوصفى وهدفه الوقوف على مدى الاستعدادات البشرية والقدرات المادية والبشرية التى تساهم فى عمليات تنظيم المجتمع ويظهر فى هذا النوع من التسجيل التحليل الوصفى الفنى للمقابلات مع مندوبى الهيئات والقادة فى المجتمع وتسجيل الاجتماعات بكافة صورها .

وينقسم التسجيل من حيث الفترة أو المدة إلى :

١ — تسجيل يومى وهو الذى يتابع العمليات المختلفة يوماً بيوم فيصف الأحداث فى تفصيل أو اختصار ، وقد يتضمن تعليقات الإخصائى

على هذه الأحداث ، وكلما كان التسجيل أكثر تفصيلا كلما أعطى الصورة الحقيقية للموضوع .

٣ — تسجيل فترى أى كل فترة من الزمن قد تكون أسبوعا أو شهراً أو كل ثلاثة أشهر أو سنة ، تبعاً لطبيعة المشروع ومدته ، وهو الذى يعطى تلخيصاً للموقف ويقارن بين تقارير الفترات المختلفة ، وعن طريقه يمكن معرفة ما تصل إليه المجهودات المختلفة فى سبيل إنجاز مشروع ما طبقاً للخطة الموضوعة .

وهنالك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند التسجيل حتى يحقق الغرض منه نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتى :

١ — يجب اختيار ما يكتب بعناية فلا يستفيض الإخصائى فى نقاط غير مهمة بينما يهمل نقاط أخرى لها أهميتها .

٢ — يجب أن يفرق فى التسجيل بين الأحداث المختلفة كما حدثت ، وبين تحليل الإخصائى لتلك الأحداث .

٣ — يجب أن يوضح التسجيل الدور الذى قام به الإخصائى .

٤ — يجب أن يكون التسجيل واضحاً حتى يصلح للمناقشة مع الرؤساء والمشرفين .

٥ — يجب الاحتفاظ بالسجلات فى مكان أمين .

الفصل الثالث

القيادة فى تنظيم المجتمع

حاجة المجتمعات الى القادة :

انقضى العهد الذى كانت فيه وظيفة الدولة تنحصر فى حفظ الأمن فى الداخل وصيانة حدود الدولة فى الخارج ، وإقامة العدالة بين أفراد المجتمع فلقد اتسعت دائرة الأعمال الاجتماعية ، وازدادت أوجه النشاط الاجتماعى زيادة كبيرة ، وتعقدت الحياة تعقداً كبيراً بفضل التخصص وتقسيم العمل . وهذه الحياة المعقدة تطلبت من الأفراد الشعور بالتضامن الاجتماعى وبالتماسك من أجل تحقيق أهداف مشتركة .

لهذا كان من الضرورى أن يقوم بين أفراد كل مجتمع من المجتمعات من يعمل على تقوية الروح المعنوية والتضامن والتماسك الروحى بين أفراد المواطنين حتى يجمعهم حول غرض واحد وهدف واحد يسعون جميعاً لتحقيقه ، فتجمعهم وحدة الهدف ، مما يعمل على حل كثير من مشكلات هذا المجتمع وعلى تصحيح بعض أوضاعه ، والقضاء على الاتجاهات المتناقضة وهكذا يسير المجتمع نحو التقدم .

والقيادة لا تنحصر فى الميدان السياسى فحسب ، وإنما هى موضوع اجتماعى فالقيادة ظاهرة اجتماعية ، شأنها شأن غيرها من ظواهر المجتمع المختلفة ، تنشأ تلقائيا عن طبيعة الاجتماع البشرى ، وتؤدى وظائف اجتماعية ضرورية ، وهى

تتناول السياسة وما عداها من مختلف ألوان النشاط الاجتماعى ، والاقتصادى ، والدينى ، والأخلاق ، وغير ذلك من ألوان ونواح لنشاط الأفراد فى المجتمع .

والواقع أننا فى هذا الفصل لانريد التعرض لظاهرة القيادة كمجال لبحث المفكرين من علماء الاجتماع والسياسية مثلا ، ولكننا نريد أن نبين أنماطها وأنواعها ومصادرها وطرق اكتشافها والتدريب عليها كعنصر له أهميته فى طريقة تنظيم المجتمع . فلا شك أن جهود المواطنين وتسلحهم بالوعى والإيمان مع وجود القادة المخلصين ، عنصر هام فى أى عملية من عمليات البناء أو فى أى محاولة لعلاج مشكلة ما من مشكلات المجتمع .

ولقد بين ميثاقنا القومى أهمية القيادة بأن جعل من ممارسة الحرية طريقاً لخلق قيادات من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى بما يوفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

وأن حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، إذ لاتستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ولعل القيادة الحقيقية هى الإحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وإيجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع اعتماداً كبيراً على مشاركة الأهالى ومساهمتها فى العمليات المختلفة التى تتضمنها مما يجعلنا نهتم بعنصر القيادة فى تنظيم المجتمع .

والقيادة إذا كانت شعبية جماعية فإنها تعمل فى الغالب على الالتحام المباشر بالجماهير لتتلمس حاجاتها ومشكلاتها ثم هى تبحث معها على إيجاد الحلول

اللازمة لها . بحيث تمكن من الإسهام بصورة فعالة فى حركة الجماهير نحو هدف معين .

والقيادة الجماعية قيادة تقوم على أساس ديموقراطى ولهذا فمن أهم واجباتها العمل على اكتشاف القيادات الجديدة من بين أفراد الشعب ، إذ يتضمن مفهوم القيادة الجماعية أن كل فرد فى الجماعة يشعر بأن فى إمكانه أن يجد نفسه فى بعض المواقف قائداً وموجها للمجموعة ، وهكذا يساعد مع الآخرين على توضيح الهدف ، وتحسين الوسائل التى تؤدى إلى تحقيقه .

ويوضح ميثاقنا الوطنى أهمية جماعية القيادة فى أنها أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . فهى ليست عاصما من جموح الفرد فحسب ، وإنما هى تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات ، كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

ولا يمكن أن يقوم مبدأ القيادة الجماعية إلا بتوافر الشروط الآتية :

١ — ألا يكون هناك فرض سلطة من أحد ، بل الكل أعضاء فى جهاز واحد يعمل على تحقيق هدف واحد .

٢ — أن يكون هناك مجال للعمل القيادى لكل فرد يظهر إستعداده لتحمل المسئولية .

٣ — أن يعود كل فرد نفسه على الاستماع والإنصات لرأى الغير ، وأن يكون هادىء النفس متزنا لا يثور . فالهدوء النفسى ، والاتزان الانفعالى ، والمرونة ، من ألزم ما يجب أن يتصف به الفرد للوصول إلى الرأى الجماعى الصائب .

٤ — أن تكون هناك حرية رأى ، وشعور مشترك بين الجميع بأنهم جميعاً مسئولون عن تقرير مصير جماعتهم ، فهى ليست مسئولية فرد دون آخر ، وإنما هى مسئولية الجميع .

وهناك وسائل تعمل على ربط القيادة الجماعية بالقاعدة العريضة من الشعب. ومن هذه الوسائل ما يأتى :

١ — تعميق الاتصالات بين القيادات الجماعية وقواعدها من جماهير الشعب.

٢ — توفير المناخ المناسب للمناقشات الحرة حيث تكون أساسا لنضوج الفكرة ووضوحها .

٣ — تحديد المسئوليات حتى يمكن إحكام العمل وتنظيمه .

٤ — التسلح بالعلم والمعرفة ، فوضوح الرؤية تتطلب الوقوف على كل جديد فى العلم ، وبالعلم وحده يمكن دفع الجماهير إلى العمل البناء .

٥ — توسيع نطاق الاتصالات بين القيادات المختلفة على كافة درجاتها ومستوياتها بما يزيد من إمكانياتها على العمل القيادى الناجح .

مما سبق نستخلص ضرورة توافر أركان ثلاثة لوجود القيادة :

١ — أن يكون هناك جماعة من الناس .

٢ — أن يكون لهذه الجماعة أهداف معينة .

٣ — أن يكون لأعضاء الجماعة مسئوليات معينة فى سبيل تحقيق أهداف الجماعة .

فالقيادة كما يعرفها « تيد » هى القدرة على التأثير فى جماعة كى تتعاون لتحقيق هدف تشعر بحيويته .

نظريات القيادة :

١ — نظرية التفرد الذاتى (السمات) :

يفسر بعض المفكرين حقيقة القيادة بما ينفرد به بعض الأفراد من مواهب وملكات . ويسمى هذا التفسير بنظرية السمات ويقصد بها أن من بين الناس من ينفرد بمواهب ذاتية خاصة توهله لأن يكون قائداً بين أفراد مجتمعه كأن يكون ذكياً ، مثابراً على العمل ، طموحاً ، يقظاً ، له قدرة على التجديد والابتكار ، يثق بنفسه من غير كبرياء ، قادرا على تكوين علاقات سوية مع الغير .

ويرى « جوردون T.Gordon » أن السمات بعضها موروث وبعضها مكتسب ، ونتاج تفاعل السمات المورورثة والمكتسبة تكون الصفات الذاتية التى تساعد الفرد على أن يبرز بين أفراد مجتمعه كقائد لهم فى بعض المواقف الجماعية[1] .

٢ — نظرية الترابط الاجتماعى :

وترى هذه النظرية أن العمل فى المجتمع عمل جمعى يرمى إلى التضامن للوصول بالمجتمع إلى تحقيق أهدافه ، ولهذا كان لا بد من ظهور القادة لتوجيه أفرادالمجتمع

---

(1) T. Gordon : Group Centered Leadership Boston, Honghton Mifflin Company, 1955, p.47

نحو تحقيق هذه الغايات والأهداف ، مع ضرورة تضامن الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة تربط حاجات الجماعات المختلفة للمجتمع بحاجات المجتمع نفسه .

٣ — نظرية القيادة الجماعية :

أدت نظرية الترابط الاجتماعى إلى نظرية جديدة هى نظرية القيادة الجماعية وهى ترى أن القيادة لا تتركز فى شخص معين واحد ، بل أن الجماعة كلها تشترك فى تحقيق الهدف عن طريق توزيع المسئوليات بين أفراد الجماعة بحيث أن أغلبية أفراد الجماعة يمارسون بعض صور القيادة .

٤ — نظرية تركيز المجهود العقلى :

وترى هذه النظرية أن العمل المتواصل والدأب على تركيز الفكر فى دائرة البحث أو التخصص يوصل بعض الأفراد إلى مركز القيادة .

ومما يساعد على الوصول إلى مرتبة القيادة استغلال الفرد لأوقات فراغه ، واستغلال المواقف المختلفة للعمل الجدى وبذل الجهد بالنسبة لهذا الموقف .

والواقع أن كل نظرية من هذه النظريات لها ما يبررها وإذا أردنا أن نحققها للإخصائى تنظيم المجتمع فإن الأمر يستدعى ما يأتى :

١ — اكتشاف إخصائى تنظيم المجتمع لنفسه بمعنى كشف مهاراته ومحاولة تنمية هذه المهارات .

٢ — دراسة المواقف المختلفة بعناية ومحاولة تركيز الجهد ليكون لإخصائى تنظيم المجتمع دوره الإيجابى فى هذا الموقف .

٣ — اهتمام إخصائى تنظيم المجتمع باكتشاف قيادات جديدة من بين أفراد الشعب .

٤ — حسن توزيع المسئوليات بين جميع الأعضاء بما يحقق صورة القيادة الجماعية .

فالواقع أن القيادة لا تعنى شيئاً إلا فى ضوء جماعة . ولعل التفاعلات بين أفراد الجماعة بعضهم البعض ، وبينهم وبين القائد على الأسس السليمة هى أساس العنصر القيادى الناجح لتحقيق الأهداف المنشودة وقد تتخذ القيادة أحد طريقين :

١ — **طريق مباشر** : وهو يعتمد على القائد نفسه فى مواجهة الجماهير ، أو الاجتماع مع اللجان والتأثير عليها بنفسه ، ووسائل الاقناع أو التأثير هنا هى الخطابة والمحاضرات والزيارات الشخصية . فمثلا وجود إخصائى اجتماعى فى منطقة معينة نجد أن قيادته تكون بشكل مباشر ، إذ هو يتصل بالأفراد ويحاول إقناعهم ، ويجتمع باللجان المختلفة بالمركز الاجتماعى مثلا ويدير المناقشات إدارة ديموقراطية للوصول إلى قرارات معينة وهكذا .

٢ — **وطريق غير مباشر** : ووسائل الاقناع أو التأثير هنا تكون بالاستعانة بالسينما مثلا أو الراديو أو المجلات ، وهنا توجد آلة وسيطة بينه وبين الناس ، وهذه الطريقة غالباً ما تستعمل فى حالة ما يكون عدد التابعين كبيراً ولا يمكن للقائد أن يجتمع بهم جميعاً ، ومن أمثلة هذا الشكل من القيادة المصلحون الاجتماعيون الذين لا يتمكنون من مقابلة أفراد المجتمع جميعاً فيستعينون ببعض الوسائل كالراديو والصحافة مثلا لاقناع أفراد المجتمع بخططهم الجديدة .

ومن القادة من يبنى قيادته على القوة وهم الذين يعرفون بال Group Compellers وهى قيادة دكتاتورية لأنهم كثيراً بمصالح الجماهير فالقائد يعمل فقط على تحقيق ما يراه هو من أهداف . ومن القادة من يبنون قيادتهم على أساس ديموقراطى ، حيث نجد تبادل المشاعر بينهم وبين أفراد المجتمع ويعرفون عادة بأصدقاء الجماهير Group Exponents .

والقيادة قد تكون تقليدية كقيادة أشخاص يشغلون مناصب معينة محددة المعالم فى المجتمع كقيادة ناظر المدرسة مثلا أو العمدة أو المديرين ، وكثيراً ما تتسم هذه القيادة بطابع المحافظة على عاداتها واتجاهاتها وأهدافها ، وإن كان هذا لا يمنع من التجديد والابتكار فيها .

أما قيادة الرأى فهى قوة ومقدرة فائقة ترمى من ورائها التأثير على عدد كبير من أفراد المجتمع ، وغرضها من ذلك توجيه هؤلاء الأفراد نحو هدف معين ، كما تعمل على إثارة الأذهان نحو العمل لحل مشكلات المجتمع وتحقيق غرض مشترك يتفانى جميع الأفراد برغبة صادقة فى تحقيقه ، ولهذا فإن قيادة الرأى تستلزم :

١ — صفات معينة فى القائد تلزم لنجاحه فى أداء مهمته .

٢ — قدرة معينة فى القائد تساعده على التأثير فى عقول الأفراد .

٣ — طرق مختلفة يلجأ إليها القائد لتوجيه أفكار المجتمع نحو معيار جديد أو حل مشكلة من مشكلات المجتمع .

٤ — قدرة القائد على تحديد الهدف والغاية التى يسعى إليها .

وهكذا فإن قيادة الرأى تعمل على تحقيق أغراض معينة نذكر منها :

١ — تقوية الوجود الذاتى عند أفراد المجتمع .

٢ — العمل على رفع المستوى الأدبى والحضارى للمجتمع .

٣ — توحيد المجهودات التى تبذل لتحقيق غرض معين أو هدف محدد .

أما قادة المواقف :

فإنهم يظهرون فى الأوقات الحرجة أو الأزمات بحيث يركزون مجهوداتهم فى العمل بجد وفعالية من أجل هذا الموقف أو حل تلك الأزمة .

وهناك صفات وسمات معينة تلزم توفرها فى القائد ، وبقدر توفر هذه السمات والصفات فيه يكون نجاحه فى أداء مهمته . ومن هذه الصفات مايأتى :

١ – القوة الجسمية :

فالقائد يجب أن تكون له من القوة الجسمية وقوة الأعصاب ما يساعده على مواجهة الشدائد ، وعلى تحمل المسئوليات الجسام التى تلقى على كاهله . ويصح أن يكون الزعيم ضعيف البنية ولكن له من قوة التأثير ما يرفعه إلى قمة الزعامة .

٢ – الاقدام :

يجب أن يتصف القائد بصفة الاقدام والجرأة والشجاعة ، فلا يتردد فى تنفيذ ما يصل إليه من قرارات ، يصل إليها عن الطريق الديموقراطى ، لا على أساس استبداد فى الرأى .

٣ — التحمس :

لا يمكن أن ينجح قائد الرأى فى أداء مهمته إلا إذا كان متحمساً للغرض الذى يسعى إلى تحقيقه ، فلا تقف العقبات فى سبيله ، بل يحاول تذليلها والقضاء عليها .

٤ — قوة التأثير :

وهى من أهم الصفات التى يجب أن يتزود بها قائد الرأى ، فهو يعمل فى وسط جماعات مختلفة المشارب والثقافات والاتجاهات والميول . وهذه القدرة تساعده على أن يجمع بين الأفراد ويوحد بين صفوفهم .

٥ — حسن التصرف :

وهى من الصفات الهامة أيضاً ، إذ يجب أن يكون القائد واسع الأفق ، يعرف كيف يتخلص من كل مأزق يقع فيه .

٦ — المحبة :

يجب أن يكون قائد الرأى محبوباً من أتباعه ، فلا يعاملهم معاملة قاسية ، أو يظهر بمظهر الكبرياء ، فإن هذه الأمور وأمثالها تسقطه فى نظر أتباعه فلا يجد من يعاونه فى أداء مهمته .

٧ — قوة الايمان والعزيمة :

فالعزيمة القوية والإيمان الصادق خير دافع للقائد للنجاح فى عمله .

٨ — القناعة :

يجب أن يكون القائد قنوعا عفيفاً ، فلا يستغل تابعيه ، بل يشعرهم بأنه أب روحى لهم ، وهكذا يجدون فيه الشخص المنزه عن الأغراض الشخصية والساعى لخيرهم .

ومن هؤلاء القادة من يعهد إليهم أمر تنفيذ القرارات والتوصيات ، وهؤلاء بجانب الصفات السابقة يجب أن يتصفوا بالصفات الآتية :

١ — قدرة تحديد الأهداف واختيار طرق الوصول لتحقيق هذه الأهداف والمعايير الجديدة .

٢ — قوة الثبات ، والقدرة على حسم المواقف المختلفة التى تختلف فيها الآراء .

٣ — قوة الإشراف على مجهودات تابعيه ، وقدرة توجيههم إلى أيسر السبل للوصول إلى الأهداف التى يسعون إليها .

٤ — صواب الرأى ، أى القدرة على تحليل المواقف المختلفة تحليلا علميا لا تحليلا ذاتيا ، حتى يصل إلى رأى صائب فى الأمور المختلفة التى يتعرض لها .

٥ — قدرة التكيف ، فيجب على القائد أن يتكيف حسبما تقتضيه المواقف المختلفة ، فلا يتعصب لرأى ولا لاتجاه معين .

٦ — الديموقراطية فى إدارة دفة الأمور ، فلا استبداد فى الرأى ، ولا فى طرق حل المشكلات المختلفة ، بل أخذ وعطاء ، ومحبة ووفاق .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق بعض الوسائل الأخرى التى تحقق نجاح القيادة نلخصها فيما يأتى :

١ — إصدار الأوامر : فيجب على قائد الرأى أن يراعى ضرورة الأوامر التى يصدرها وعدم كثرتها أو تناقضها ، لأن عدم مراعاة هذه الأمور يؤدى إلى ضعف قيمتها ، ويجعل الأفراد ينصرفون عن طاعتها .

٢ — إصدار الإنذارات وتوجيه اللوم إلى غير العاملين أو المتخلفين. وتقرير الثناء إلى العاملين والمجتهدين ، فهذه الوسائل ضرورية. لزيادة الإنتاج وابث روح التنافس بين أفراد المنظمة التي يتزعمها .

٣ — الإعتداد بالشخصية والمرونة ، فالإعتدال فى الشخصية من أهم الصفات التي توفر للقائد احترامه وتقديره من الأفراد الذين يعمل معهم .

٤ — الحذر من الإستبداد فى الرأى أو الدخول مع أتباعه فى علاقات شخصية ، فمثل هذه الأعمال تؤدى إلى عدم وحدة أفراد المنظمة. وانقسامهم شيعاً وأحزاباً وتدعوهم إلى الملق والنفاق .

٥ — التجديد والإبتكار : وهى من أهم واجبات القائد فالقائد الناجح هو الذى يساير التطور ، ويعمل دائماً على تغذية المنظمة التى يعمل فيها بالأفكار النيرة وتزويدها بالاتجاهات الحديثة ، وهو فى كل هذا لابد له من أن يشرك الأفراد الآخرين فى أعماله ويدعوهم إلى تقديم الاقتراحات والاشتراك فى المناقشات .

٦ — تقوية الشعور بشخصية الهيئة أو المؤسسة التى يعمل بها القائد ، فترابط أفراد المنظمة الواحدة وشعورهم بوحدة الهدف ووحدة القصد خير معين للمؤسسة على أداء مهمتها ونجاحها ، وعلى هذا فتقوية الشعور بالذاتية الجمعية أهم ما يجب أن يلجأ إليه القائد حتى يخلق من أفراد منظمته وحدة واحدة تعمل يداً واحدة .

٧ — النظام والمحافظة على المواعيد من أهم الأمور التى يجب أن يراعيها القائد حتى لا تسير أمور المؤسسة أو الهيئة التى يعمل بها بطريقة إرتجالية فيكون نصيبها الفشل فى كل ما تذهب إليه من أعمال .

٨ — القضاء على كل ما ينشأ فى داخل الجماعة من إشاعات أو أهواء مغرضة ، والعمل على حسم الخلافات بهمة وصلابة حتى تسير الهيئة إلى أهدافها بنجاح .

٩ — مراعاة مستوى الجماعة ، فالقائد الناجح هو الذى يشجع أفراد جماعته على تحمل المسئولية ، ويراعى المدى الذى يصل إليه الأفراد حتى يتدرج معهم بادئاً من حيث وصلوا ، وهكذا لا يشعر الأفراد بقوة ضغط أو الزام ، وهذه هى الريادة الحكيمة .

وعلى العموم فالقائد هو شخص ذو صفات ثابتة معروفة ، وتكون تصرفاته مقبولة لدى نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الذين يقودهم ويوجههم نحو معيار جديد ، أو هدف محدد .

وإذا كانت القيادة الواعية هى الطريق الصالح والأمين لتحقيق أهداف القيادة فإن من الواجب اكتشافها وحسن اختيارها ، والتأكد من صلاحيتها كما يجب إعدادها وتزويدها بكل ما يهمها عملا على بلوغ الأهداف المرجوة .

ويقع على الإخصائى الاجتماعى دور كبير فى مجال اكتشاف القيادات الشعبية الحقيقية القادرة على العمل مع الجماعات المحلية ، وهكذا يمكن اكتشاف قادة محليين يعملون مع جماعاتهم المحلية من أجل تحقيق خطوات إصلاحية تقتضيها مصلحة الجماعات بعد تدريبهم وتنمية قدراتهم ، وتهيئة الأسباب والعوامل التى تحثهم على المشاركة الفعلية والعمل الإيجابى فى وسائل الإصلاح المختلفة .

ويقوم الإخصائى عادة باكتشاف القادة عن طريق :

١ — اتصالاته بالمجتمع المحلى .

٢ — مناقشاته واجتماعاته ودراساته مع منظمات المجتمع المحلى المختلفة .

٣ — ملاحظاته الخاصة .

ومن الملاحظ وجود قيادات متنوعة فى الريف . فهناك قادة مهنيون كالإخصائى الاجتماعى والطبيب والمهندس الزراعى مثلا . وهناك قادة بحكم مناصبهم كالعمدة أو شيخ البلد مثلا . وهناك قادة بحكم سطوتهم ونفوذهم كالملاك الكبار للأراضى الزراعية . وهناك قادة بحكم بعض الاعتبارات الاجتماعية ككبار السن مثلا أو رؤساء العائلات أو فئة المتعلمين لقلتهم بين نسبة الأمية المرتفعة فى الريف عادة . وهناك قادة منتخبون عن الأهالى فى بعض التنظيمات أو التشكيلات المختلفة كتنظيمات الادارة المحلية أو الاتحاد الاشتراكى العربى مثلا .

التدريب :

حتى يمكن إعداد جيل جديد من القادة يتصف بالثورية فى العمل وبالديمقراطية فى أداء الواجب ، فإن الآن يستلزم — كما سبق أن بينا — اختيار قادة المستقبل من قاعدة عريضة وبصفات عالية متحررة من الجمود والسلبية ومتطلعة إلى المزيد من المسئوليات . ولا شك أن الأمر يستلزم تأهيل وتدريب المرشحين للقيادة ، لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتدريبية ، والارتفاع بمستوياتهم الفنية والتخصصية والإنسانية قبل الممارسة الفعلية للقيادة .

والنهوض بالتدريب يعتبر ركنا أساسياً من أركان التنمية وضرورة حيوية لإعداد العاملين فى كافة المجالات ، فما لاشك فيه أن تدريب أفراد

المجتمع على عمليات تنمية المجتمع وتنظيمه يعتبر من المراحل الأساسية لنجاح هذه العمليات ، إذ أن عمليات التنمية وخططها وبرامجها وطرق تنظيم المجتمع فى المجتمعات الاشتراكية تقتضى إستثارة من يملكون وسائل الإنتاج ، وهم هنا الجماهير الشعبية ، كما أنها تتطلب تعبئة واسعة بطريق المشاركة المباشرة من جانب أولئك الذين يعنيهم تنفيذ الخطط والبرامج وطرق التنظيم المختلفة . ومن هنا كان لابد لجماهير الشعب من أن تكون متفهمة تماماً للاهداف العامة لكل خطة ،أو برنامج ، أو تنظيم معين ، كما يتعين على المسئولين إتاحة الفرصة للمبادرة الجماهيرية لمواجهة المشاكل المختلفة .

ويظهر من ذلك أهمية التدريب لإعداد الأفراد فنياً عن طريق اكتساب مهارات معينة تعينهم على مواجهة المواقف المختلفة التى تصادفهم فى عملهم كشركاء فى عمليات تنمية وتنظيم المجتمع . ومن الواجب أن تتفرع وتتعدد برامج إعداد القادة تبعاً لطبيعة العمليات التى يقومون بها .

ويمكن حصر ميادين تدريب القادة على عمليات تنظيم المجتمع فيما يأتى :

١ — تدريب يهدف إلى تفهم ودراسة خطوات وأسس ومبادىء وقيم تنظيم المجتمع .

٢ — تدريب يهدف إلى تفهم طبيعة الخدمات المختلفة وطرق تخطيطها وتنسيقها وتوزيعها وتقييمها وتنميتها .

٣ — تدريب يهدف إلى تفهم طرق ووسائل إثارة الوعى القومى بين أفراد المجتمع .

٤ — تدريب يهدف إلى ممارسة أعمال القيادة ممارسة فعلية مع التوجيه اللازم للمدربين بما يجعلهم يتفهمون طرقها ووسائل نجاحها .

٥ — تدريب يهدف إلى تفهم العمليات الاجتماعية وما يحكمها من اتجاهات ودوافع وحاجات .

طرق تدريب القادة :

هناك عدة طرق لتدريب القادة نذكر منها :

١ — التلمذة وهى أن يقوم القائد الجديد بملاحظة القائد القديم أثناء عمله كما يقوم ببعض العمليات القيادية بنفسه ثم يقوم بعد ذلك بمناقشة القائد القديم فيما تم فى الموقف القيادى وما يجب مراعاته فى المواقف المقبلة وبذا تتم عملية تفهم القيادة عن طريق الملاحظة والممارسة معاً .

٢ — الدراسات النظرية : وهى إعداد القادة عن طريق المحاضرات والزيارات والبحوث والقراءة .

٣ — الاشراف : ويكون ذلك عادة بعد أن يتم التدريب النظرى ، وهنا يبدأ القائد الجديد بممارسة عمله تحت اشراف القائد القديم الذى يوجه نظره إلى نواحى النقص ونواحى الامتياز فى عمله ويرشده إلى بعض المراجع ومصادر المعرفة التى تساعده على التقدم .

الباب الثالث

التخطيط الاجتماعى

والبحوث والمسوح الاجتماعية والعمل الجماهيرى

فى تنظيم المجتمع

الفصل الأول

تخطيط الخدمات

تعتبر الخطة القومية أساساً للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى جميع الدول ، لاسيما فى الدول النامية التى تستهدف النهوض بإنتاجها القومى فى النواحى الصناعية والزراعية والتجارية ، والتى تستهدف بالإضافة إلى ذلك تحقيق التطور الاجتماعى فيها ، مع مراعاة التنسيق والربط بين الأهداف بحيث تتكامل جميعها على شكل خطة شاملة ، وواقعية ، وتقدمية ، تراعى عدالة التوزيع وتوازنه على أساس من الفهم الدقيق لظروف المجتمع ومشكلاته .

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كل مترابط ، فكل من النوعين يؤثر فى الآخر ويتأثر به ، ومن هنا كان لا بد أن يكون من أهداف الإنتاج توسيع نطاق الخدمات بحيث ينتفع بها سائر المواطنين وتقدم إليهم فى أحسن صورة ممكنة .

ولهذا فإن التنمية الاجتماعية تتخذ مجالات التنمية الاقتصادية محوراً ومركزاً لنشاطها . ولا شك فى أن التنمية الاقتصادية تعتمد على الشخص المتعلم لا الجاهل وعلى الشخص السليم لا المريض ، وعلى الشخص المثقف لا المتخلف . فليس غريباً إذا أن تولى المصانع جانباً غير قليل من اهتمامها لإقامة دور العلم بها ومراكز التدريب ووحدات العلاج والوقاية ومراكز الخدمة الاجتماعية والمنشآت الخاصة بالتثقيف والترويح ، وما إلى ذلك من وحدات الخدمات . وهى بذلك

تستهدف توفير الجو الملائم للعاملين وإتاحة الفرصة لحياة اجتماعية أفضل ، تمكينا لهم من الاستقرار ومضاعفة الجهد في عملهم ، وبالتالى مضاعفة الإنتاج كنتيجة حتمية .

لهذا أصبح واجباً على التخطيط الاجتماعى أن يراعى تطوير وسائله وتعديل أغراضه وفق ما يحدث فى المجتمع من تغيرات ، خصوصاً وأن التنمية الاجتماعية يقع عليها عبء إعداد القوى البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والوفاء باحتياجات القطاعات المختلفة من عاملين ، سواء على مستوى القادة أو المشرفين أو المنفذين أو غيرهم ، مما يجعلنا نهتم بدور التعليم والصحة والثقافة وغيرها من الخدمات ، لا بالنسبة للناحية الاجتماعية فقط ، بل وبالنسبة للانتاج ذاته .

وتستهدف التنمية الاجتماعية بصفة عامة زيادة عدد وحدات الخدمة القائمة للوصول إلى الحد الكافى منها ، وبالتالى زيادة عدد المستفيدين بمختلف الخدمات ، وهذا الجانب من التنمية ينصرف إلى ناحية « الكم » التى تتمثل فى :

١ — زيادة عدد الوحدات التى تقدم خدماتها للجماهير ، وبالتالى زيادة عدد المستفيدين بهذه الخدمات .

٢ — توزيع الوحدات بما يتناسب واحتياجات القطاعات السكنية فى البلاد .

٣ — إنشاء الوحدات النوعية التى تؤدى خدمات معينة ، أو تستفيد من ظروف وإمكانيات خاصة فى البيئة .

٤ — توزيعها توزيعاً جغرافيا عادلا حتى لا تنشأ مناطق مستفيدة وأخرى محرومة .

ولا ننسى أن هناك جانباً آخر ينصرف إلى ناحية « الكيف » التي تتمثل في :

١ — استكمال نوعيات العاملين بوحدات الخدمات حتى يتوفروا على عملهم في دقة ونشاط ، وحتى يمارس كل منهم العمل الذي تخصص فيه .

٢ — استيفاء الأدوات والتجهيزات وتجديدها وفق آخر تطورات العلم والتكنولوجيا ، حتى يمكن تنفيذ العمل بأفضل الطرق والوسائل .

٣ — استبدال ما هنالك من وحدات غير مناسبة بأخرى مناسبة سواء من حيث المكان أو المبنى أو التجهيز ، وهو ما نطلق عليه «الاحلال» .

٤ — تطوير أساليب الخدمة طبقاً لآخر التغيرات في المجتمع .

٥ — الاهتمام بأن تتفق مستويات الإعداد مع مطالب قطاعات التنمية المختلفة ، باستكمال التخصصات المختلفة واستحداث الخدمات التي تخدم أغراضاً اقتصادية أو اجتماعية معينة .

٦ — تعويد المواطنين على احترام العمل اليدوي وذلك عن طريق برامج التأهيل والبرامج التجديدية لتدريب العاملين ، وعن طريق التوعية .

من أجل ذلك يهمنا أن نذكر أن التخطيط الاجتماعي يجب أن يشترك فيه جميع العاملين في كافة المجالات الاجتماعية ، بل أننا نذهب إلى أبعد من ذلك

ونقول إن التخطيط الاجتماعى يجب أن يشترك فيه قادة الفكر والرأى ورجال الاقتصاد والتجارة والمال ، حتى يمكن الكشف عن المشكلات الاجتماعية وأفضل الطرق لمعالجتها .

وإذا كانت التنمية الاجتماعية ترتبط أساساً بالتنمية الاقتصادية وتدور حول المجالات الجديدة التى يفتتحها التصنيع والاستزراع ، وما يرتبط بهما من ميكنة أو غيرها ، فمن الأولى يجب أن تترابط الخدمات الاجتماعية فيما بينها وبين بعضها ، بحيث تخطط الخدمات فى صورة متناسقة ومتماسكة ليكمل بعضها البعض بغية تحقيق الأغراض الآتية :

١ — تعاون مختلف أنشطة الخدمات دون ازدواج فى المشروعات التى تخدم غرضاً واحداً ، ودون تضارب فى التنفيذ أو تحقيق الأهداف .

٢ — توفير جانب من النفقات عن طريق حذف بعض المرافق أو المشروعات من قطاعات ما مقابل استكمالها فى قطاع آخر يسهم معه فى الخدمة بطريقة تعاونية منظمة .

٣ — تكوين وعى قومى لدى فئات الشعب حتى تشعر أن الخدمات تتناول جميع مشكلات المجتمع وتحقق أكثر من فائدة وتخدم أكثر من غرض .

٤ — تنسيق الجهود لعلاج المشكلات على مستوى عام ، ذلك لأن علاج مشكلات التعليم وحدها مثلا لا يكفى للقول بأن المشكلات الاجتماعية كلها قد أخذت طريقها إلى الحل .

٥ — القضاء على الفردية فى تناول الأمور ، بحشد كافة الإمكانيات المادية والبشرية على أساس أن التنمية لها أهداف قومية قبل أن تكون لكل قطاع أهدافه الخاصة به .

ويبدأ التخطيط السليم للخدمات من القاعدة ، ذلك لأن التخطيط الذى يبدأ من القمة قد لا يستشعر المشكلات الميدانية ، فالمجتمع المحلى أقدر على الإحساس بمشكلاته وبطرق علاجها ، وليس معنى ذلك أن يكون التخطيط كله محليا بحتا ، لأن من المشروعات ماله طابع خاص وهذه تخطط محلياً ، ومنها ماله طابع عام وهذه تخطط مركزيا . وكلا النوعين يستهدف بطبيعة الحال تحقيق التوازن والتكامل بين مختلف المشروعات ، بحيث يمكننا فى النهاية أن نبنى خطة ناجحة تنفذ بأفضل الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة .

وينبغى وضع خطوط عامة لبرامج تستهدف النهوض بالمجتمعات المحلية ، ولعل هذا هو الغرض الرئيسى لنظام الحكم المحلى ، الذى يمكن تحديد فلسفته باختصار فيما يلى :

* توزيع السلطة المركزية على الهيئات المحلية .
* إخضاع السلطات بجميع مستوياتها لقوى داخلية تنبثق من التنظيمات الشعبية .
* تشجيع السلطات المحلية على تكوين شخصية مستقلة لها تعمل فى النطاق القومى .
* تضييق شقة الخلاف المادى والمعنوى بين القرية والمدينة ، وبهدف التكامل والتنسيق بينهما .

* تخطيط مشروعات معينة تخدم أغراض التنمية فى البيئة المحلية من جهة وتكمل التنمية القومية من جهة أخرى .

والتخطيط الاجتماعى فى المستويات المحلية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيمات الحكم المحلى ، كمجالس القرى ومجالس المدن ومجالس المحافظات . وقد حان الوقت لنبذ الاعتقاد الخاطىء بأنه يجب على الحكومة المركزية أن تتولى كافة مشروعات التنمية ، وأن تقتصر مهمة هذة المجالس على مجرد مطالبة الحكومة بفتح المدارس أو بناء المستشفيات أو ما إلى ذلك ، لأن من أهم مسئوليات المجالس الشعبية تنمية الخدمات فى المجتمعات المحلية على أساس الإمكانيات والظروف القائمة فى البيئة مع مراعاة التجاوب مع العوامل السائدة فى الوطن والتغيرات الاجتماعية التى تطرأ عليه .

نخلص من ذلك إلى أن التخطيط القومى للتنمية الاجتماعية يجب أن يستمد مشكلاته من المجتمعات المحلية على أن تكون الأمور الآتية واضحة أمام هذه المجتمعات :

* المشكلات المحلية والمشروعات التى تعالجها ومدى كفاية هذه المشروعات لتحقيق التوازن والعدالة فى توزيع الخدمات على مختلف الجهات .
* أهداف المشروعات وتكاليفها والخطة العملية لتنفيذها مشفوعة بالتوقيت الزمنى حتى يمكن متابعتها وتقييمها .
* الجهود الذاتية التى يمكن الإسهام بها فى المشروع .
* الخامات والموارد والإمكانيات المحلية وأثرها على الاقتصاد فى النفقات .
* دور الأجهزة المختلفة فى التنفيذ والصلة التعاونية التى يجب أن تقوم بينها لإنجاز المشروعات بإحكام وفى أقصر وقت ممكن .

* دور الأفراد فى العمل والواجبات المنوطة بكل منهم على وجه التحديد .

* الوسائل العملية لتحقيق الرابطة بين مشروعات الخدمات وبين رغبات المواطنين .

* أمثل الطرق لمتابعة هذه المشروعات ، سواء فى مرحلتى الإنشاء أو التشغيل وذلك على ضوء البرنامج الزمنى الموضوع ، وعلى ضوء مراحل التنفيذ التى ترتبط بمراحل تحقيق الأهداف هدفاً بعد الآخر .

هذا ولا تخرج عمليات التنمية الاجتماعية فى مجموعها عن كونها عمليات تغير حضارى من أجل الإنسان ورفع مستواه الثقافى والصحى والفكرى والروحى ومستوى استمتاعه بالحياة فى المجتمع الذى يعيش فيه ، خصوصاً وقد تطورت احتياجات الإنسان على مر العصور ، من احتياجات للطعام والكساء والمأوى ، فى أضيق الحدود إلى احتياجات مختلفة ومتنوعة ومعقدة أدت بالضرورة إلى تطوير النظم الاجتماعية لتقابل هذه الاحتياجات فى شكلين رئيسيين للخدمات :

١ — خدمات أساسية — كخدمات التعليم ، والصحة ، والثقافة ، والأمن والعدالة ، والخدمات الاجتماعية والدينية .

٢ — خدمات عامة — كخدمات الإسكان ، والنقل ، والمواصلات ، والمرافق .

ونظراً لأن الإنسان يقطع فى مجال الطموح والتقدم شوطاً كبيراً ومتجدداً فإنه لا يقنع عادة بمستوى معين من تلك الخدمات ، أى أنه لا يمكن الوصول

إلى حد الإشباع فى مجال الخدمات كلما توفرت لها أساليب النهوض والتقدم . ويؤدى بنا هذا القول إلى التحدث عن علاقة الإنتاج بالخدمات ، وعن مكان كل منهما فى عملية التنمية ، من حيث إيجاد التوازن بينهما ، حتى لا تصل الخدمات إلى حد يعوق الإنتاج ، أو يكون الاهتمام بالإنتاج عاملا من العوامل التى تؤدى إلى حدوث فجوة بين ما يقوم به المواطنون من جهد ، وبين ما يحيط بهم من ظروف اجتماعية .

ويذكر رجال الاقتصاد أن المجتمعات النامية فى حاجة ماسة إلى تنمية اقتصادية تستهدف زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة ، وهذا بدوره يتيح للدولة فرصة التوسع فى تقديم الخدمات لأفراد الشعب ، وبالتالى يتيح للأفراد فرصة الاستمتاع بهذه الخدمات .

أما رجال الاجتماع فينادون بأن تكون للتنمية الاجتماعية أسبقية فى برامج التنمية ، نظراً لأن التنمية الاقتصادية نفسها لا تسير بخطى حثيثه ولا تؤتى ثمارها إلا إذا توفرت لها الظروف الاجتماعية التى تدفع المواطنين إلى العمل البناء والإنتاج الكفء .

والواقع أنه ليس هناك ـ من الناحية التطبيقية ـ حد فاصل بين أهداف السياسة الاجتماعية وبين أهداف السياسة الاقتصادية ، خصوصاً وأن برامج الإنتاج الاقتصادى التى تتضمنها الخطة إنما تستهدف رفع المستوى المعيشى للمواطنين ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان ، وتكوين الإنسان الحر ، وتعزيز مكانته فى المجتمع ، وترقية شعوره وإحساسه بكيانه الإنسانى . وهذه الصورة تتجلى واضحة فى النظام الاشتراكى الذى يهدف إلى إشباع

حاجات المواطنين تبعاً لضرورة هذه الحاجات ولأهميتها ، لا تبعاً للقدرة الشرائية كما هو الحال فى النظام الرأسمالى .

وتنطوى تنمية المجتمع فى صورة متكاملة ، على تنمية الموارد المتاحة فيه من أجل النهوض بالفرد وتحقيق الرفاهية له وتقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين الناس ، مما يؤدى إلى استئصال التطاحن الاجتماعى وروح التذمر والسخط بين المواطنين . لذلك حظى التخطيط الاجتماعى وبرامجه ومشروعاته باهتمام زائد من الحكومات بعد أن ثبت أن عزل الاصلاح الاجتماعى عن السياسة الاقتصادية لا يستند إلى أساس علمى ، لأنه يرمى إلى خدمة الرأسمالية الجامحة التى تقوم على أساس إطلاق إمكانيات الإثراء الفاحش على حساب الآخرين وزيادة الفوارق بين الطبقات .

وبديهى أن تخطيط الخدمات يسير وفق فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته ومثله ، وفى ضوء قواعد أهمها :

١ — أن التنمية الاجتماعية عملية مستمرة تتمشى مع النهوض الاقتصادى ومع عوامل تطوير المجتمع .

٢ — أنها تراعى الظروف القائمة والإمكانيات المتاحة فى البيئات المختلفة .

٣ — أنها تستند إلى أصول علمية وتكنولوجية وإلى معدلات ثابتة سواء من حيث حجمها أو نوعها أو توزيعها .

٤ — أنها تستهدف توسيع نطاق الخدمة وتقديمها فى أحسن صورة ممكنة وتلبية احتياجات الخطة الشاملة من القوى العاملة بالعدد والنوع والمستوى الملائم لكل نشاط .

وفى هذا المجال نشير إلى أن الاهتمام بالتطور الاجتماعى بدأ واضحا فى برامج التنمية العامة بمعظم الدول ، وقد تجلى هذا الاهتمام فى مظاهر أهمها :

١ — الإشراف الدقيق على المؤسسات التى تعنى بالخدمات الاجتماعية من حيث تنظيمها وإدارتها .

٢ — زيادة نصيب الخدمات الاجتماعية من إستثمارات الخطط الشاملة .

٣ — الاهتمام بالبحث فى القضايا الاجتماعية ومعالجتها بطريقة علمية صحيحة .

كل ذلك لأن تطور البلاد من الناحية الاجتماعية يؤدى حتما إلى الإنعاش الاقتصادى ، والعكس صحيح ، فالتصنيع مثلا يستدعى قيام مشروعات اجتماعية للعمال فى محيط المصنع ، وهى خطوة هامة فى تطوير الحياة الاجتماعية لهؤلاء العمال ، وهذا يوضح لنا أن العامل الاقتصادى والعامل الاجتماعى وجهان لمشكلة واحدة ، فالتنظيم الاقتصادى هو فى الوقت نفسه تنظيم اجتماعى . غير أن تأثير الاقتصاد على العوامل الاجتماعية لا يمكن التكهن به أو تشخيصه سلفا ، خصوصاً فى البلاد التى تمر بتطوير اجتماعى شامل فى مختلف نواحى حياتها الراهنة ، مما يعرضها لتغير مستمر وكبير فى أحوال السكان من حيث الثروة والثقافة والمستوى الاجتماعى وغيرها .

والتنظيم الاجتماعى فى المدن يختلف عنه فى القرى ، فالتنظيمات الاجتماعية فى المدينة تكون غالباً متكاملة من جميع الوجوه ، وأحسن حالا منها فى القرية لظروف تتعلق بالسكن الملائم وتوفير مياه الشرب ووسائل الإضاءة والمواصلات وغيرها . ويتطلب العدل الاجتماعى تنسيق الخدمات بين المدينة والقرية من جهة ،

وتحقيق التعاون بين الهيئات التى يناط بها تقديم هذه الخدمات من جهة أخرى، لأن ذلك من شأنه أن يحقق شمول هذه الخدمات للمواطنين كافة ، والاقتصاد فى نفقاتها ، ومنع الازدواج الذى قد يحدث فى تقديم بعض الخدمات لبعض الجهات دون الأخرى .

التنمية الاجتماعية فى المجتمع العربى :

تستهدف التنمية الاجتماعية وضع تخطيط شامل للخدمات الأساسية التى تقدم لأفراد المجتمع بغية رفع مستواهم الاجتماعى ، وذلك طبقاً لأسس علمية وفنية حديثة ، وفى نطاق السياسة العامة للدولة ، لكى تتحقق عن هذا السبيل «تنمية المجتمع» . وتشمل الخدمات العامة مختلف نواحى النشاط التعليمى، والصحى والتنظيمى ، والاجتماعى ، والدينى ، والثقافى ، والأمن والعدالة ، والإعلام ، وهى فى مجموعها تمثل الخدمات الاجتماعية التى لها أثر مباشر على سلوك المواطنين والتى تساعد على تكيف الفرد فى المجتمع الذى يعيش فيه وتضمن له كافة المقومات السليمة لكى يكون مواطنا صالحا يدرك أهداف مجتمعه ويعمل على تحقيقها فى وعى وبإيمان .

وإذا استعرضنا وظائف هذه الخدمات وانعكاساتها المباشرة على الفرد وسلوكه ، وبالتالى على المجتمع بأكمله ، فإننا نجد ما يأتى :

١ — أن الفرد يزود بالمهارات والخبرات الجديدة عن طريق معاهد التعليم ومراكز التدريب التى تعتبر مصادر القوى العاملة المنتجة فى البلاد .

٢ — أن مسئولية المؤسسات الصحية تكون فى المحافظة على صحة المواطنين وسلامتهم بتوفير وسائل الوقاية والعلاج لهم .

٣ — أن الخدمات الثقافية تعمل على تزويد المواطنين بكل ما يعينهم على التكيف مع التغيرات الاجتماعية التى تطرأ على المجتمع ، بحيث يسيرون فى ركب التقدم بإيمان ووعى .

٤ — أن رفع مستوى الفرد لا يعنى مقابلة حاجياته الأساسية والكمالية فحسب، ولكنه يعنى تخليصه من الشوائب ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بآدميته ، والعمل على تكيفه بمثالية معينة تصقل شخصيته .

هذا ويقوم تطوير المجتمع على التخطيط السليم ، فالتخطيط من شأنه أن يرسى هذا المجتمع على دعائم ثابتة تتمشى مع حاجاته وآماله ، وتبعد به عن عوامل الصدفة والارتجال ، مع مراعاة الاعتبارات الآتية :

١ — تحديد أهداف التنمية الاجتماعية ورسم سياستها طبقاً لهذه الأهداف واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها .

٢ — مراعاة الظروف والإمكانيات القائمة فى البيئة وفى الوطن .

٣ — التنسيق بين الأهداف الاجتماعية ، وبين بعضها البعض ، والتنسيق بينها وبين الأهداف الاقتصادية أيضاً .

٤ — مراعاة المرونة والتطور فى حركة المجتمع العربى ، وإعادة النظر فى التخطيط القائم كلما تطورت حياة المجتمع وثقافته .

ولا بد لنا هنا من أن نؤكد أهمية تجاوب السياسة الاجتماعية وأهدافها مع الاتجاهات العامة للبلاد ، بمعنى أن تترجم هذه السياسة فلسفة المجتمع ، وأن تنبع من مشكلاته الحقيقية ، وأن تتأثر باتجاهاته وثقافته ومثله بهدف بلوغ الغايات الآتية :

١ — ربط التنمية الاجتماعية بعجلة الإنتاج القومى وبمشروعات المستقبل .

٢ — منح المواطنين قسطاً مشتركا من الخدمات الاجتماعية لتهيئة الكثرة الغالبة منهم وإعدادهم للعمل فى البيئات المختلفة وهم مزودين بقدر من التعليم والثقافة والمهارات التى تعينهم على الإنتاج .

٣ — إتاحة الفرصة لذوى الاستعداد للتزود بقسط أكبر من الخدمات لإعداد القادة والفنيين فى مختلف المجالات . وتهيئة الظروف المناسبة لكى يواصل بعض هؤلاء القادة الدرس والبحث العلمى ، كل فى ميدان تخصصه ، لإعداد طبقة من العلماء والباحثين على درجة عالية من التخصص .

٤ — استغلال الثروات المادية فى البلاد بغية رفع مستوى هذه البلاد ومساعدتها على التقدم والنمو .

٥ — تكوين علاقات ثقافية فى مختلف المجالات لمزج الثقافات العربية المختلفة مع بعضها من جهة ، ولمزجها مع الثقافات العالمية من جهة أخرى .

٦ — تعبئة القوى المختلفة فى المجتمع العربى لخدمة وحدته وقيمه الروحية وتاريخه ومبادئه وأهدافه فى تعاون تام ومنظم .

٧ — تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى للبلاد العربية ، بحيث تتعاون مع بعضها البعض فى مجالات التعليم والصحة والثقافة والبحث العلمى وغيرها .

ويلاحظ أن هناك عقبات قد تحول دون التخطيط الناجح للخدمات ، وقد يكون مصدر هذه العقبات عملية التخطيط ذاتها ، كما فى حالة رسم الخطة اعتماداً على بيانات غير صحيحة أو غير كافية ، أو دراسة الموضوع من زاوية واحدة ، أو التجاوز عن دراسة جميع جوانب الموضوع ، أو إهمال دراسة ميول الناس واتجاهاتهم حيال هذا الموضوع ، أو عدم مراعاة العادات والتقاليد السائدة التى تؤثر فى عملية التخطيط .

وقد لا تنتج العقبات عن مجال الدراسة نفسها ، ولكن بسبب عدم مشاركة الجماهير فى وضع الخطة وفى تنفيذها ، وهذا يؤدى إلى عرقلة تنفيذ المشروعات إلى حد كبير ، على أساس أن الخطة فرضت على المواطنين فرضاً .

ومن العقبات الأخرى عدم وجود كفاءات عالية أو متخصصة تشرف على عمليات التنفيذ ، وعلى تتبع دراسة المشروع اجتماعياً من حيث الفهم التام لظروف التغير فى المجتمع ، ودراسة الميول والاتجاهات عند الأفراد الذين سوف يتعاملون مع هذا المشروع .

نخلص من ذلك إلى أن التخطيط الاشتراكى الكفء للخدمات، يستهدف استخدام الموارد الوطنية سواء أكانت مادية ، أو طبيعية ، أو بشرية ، بطريقة علمية وعملية وإنسانية ، لتحقيق الخير لجموع المواطنين وتوفير الحياة الحرة الكريمة لهم ، وهو فى الوقت نفسه عملية إنسانية ترعى « الإنسان » فى المرتبة الأولى وتهتم به .

أجهزة التخطيط الاجتماعى :

فى كل من المستويات المحلية والمركزية على حد سواء ، تنشأ أجهزة للتخطيط الاجتماعى داخل الإطار العام للتخطيط القومى ، وهذه الأجهزة يتناسب عدد

العاملين فيها وقدراتهم وكفايتهم ومستواهم الفنى مع حجم العمل الذى يتناولونه ، بمعنى أن تتدرج مراتب هذه الأجهزة نحو الصعود كلما اتسع نطاق العمل الذى تمارسه بحيث تصل إلى أقصى ما يمكن من الكفاءة فى جهاز التخطيط المركزى . ولا ننسى أن نذكر أن أجهزة التخطيط الاجتماعى وإن كانت تمارس أعمالا متعددة ، إلا أنه يجب أن تجمعها وحدة فى المسئوليات والاختصاصات ، لأن الفصل بين أعمالها يعتبر فصلا صناعياً يفقد عملية التخطيط التكامل المنشود . ويمكن تقسيم مجالات ومسئوليات جهاز التخطيط الاجتماعى على النحو الآتى :

* التخطيط .
* التمويل .
* المتابعة والتقييم .
* الدراسة والبحث .

وسنتناول فيما يلى وظيفة كل من هذه الأجهزة فى المجال المحدد لها :

١ — فى مجال التخطيط :

(ا) رسم صورة واضحة للأهداف الاجتماعية وتحديد هذه الأهداف بما يتفق والصالح العام للدولة ، وتحديد الفترة الزمنية التقريبية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

(ب) مراجعة وتنسيق الأهداف والبرامج المختلفة التى تتضمنها مقترحات الهيئات التى تعمل فى ميادين التنمية الاجتماعية .

(حـ) حصر الخدمات الموجودة حصراً شاملا مع بيان توزيعها وحجم كل خدمة وعدد وحداتها ومستوياتها .

(ى) تحديد أنواع الخدمات التى يلزم توفيرها لاستيفاء الاحتياجات اللازمة لأفراد المجتمع منها وبالشكل الذى يؤدى إلى رفع المستوى الاجتماعى .

(هـ) تحديد المستوى الذى يراد تحقيقه فى كل نوع من الخدمات على أساس بلوغ أقصى حد ممكن من الكفاية . ويتضمن ذلك تقدير مدى الحاجة إلى إدخال أوجه التحسين الفنى أو الإدارى أو المادى أو البشرى .

(و) تقدير الزيادة اللازمة من الخدمات على أساس معدلات تستند إلى أصول علمية وتكنولوجية، تحقق التطور والنمو وتتمشى مع التزايد السكانى .

(ز) تقدير تكلفة إنشاء وتشغيل وحدات الخدمات طبقاً لظروف البيئة، وذلك على أساس دراسة ميدانية .

(ح) تقدير الاستثمارات التى تلزم لتنفيذ برامج الخدمات ومشروعاتها وما تحتاجه من أجهزة فنية وإدارية وأدوات، ومعدات وتحديد الأهداف التى تتحقق نتيجة إستخدام هذه الاستثمارات وتنفيذ تلك البرامج .

(ط) وضع جداول تفصيلية لمشروعات الخدمات ، وتحديد أولويات لها ، بحيث يكون هذا التحديد متمشياً مع الأهداف العامة التى تشملها خطة التنمية الاجتماعية القومية ، ومتوازناً مع قطاعات التنمية الأخرى .

(ى) توزيع الاستثمارات على سنوات الخطة فى حدود الإمكانيات المالية المتاحة للاستثمار ، وفى نطاق السياسة العامة التى تضعها السلطات المختصة ، وبما يتمشى مع احتياجات التنمية ومراحلها التنفيذية على المدى القريب والبعيد .

(ك) وضع الإطار العام لبرامج الخدمات ومشروعاتها فى نطاق الخطة العامة والخطط السنوية بحيث يكون هذا الإطار شاملا لنواحى النشاط الاجتماعى ، ومفصلا على المستويين المحلى والقومى .

٣ — فى مجال التمويل :

يعتمد تنفيذ مشروعات التنمية على المـــوارد المالية والبشرية والفنية للدولة ، وهناك ارتباط وثيق بين عمليتى التخطيط والتمويل يستدعى القيام بالأعمال الآتية :

(ا) التمهيد لإعداد الميزانية السنوية على ضوء التعليمات الخاصة بها ، وما يتضمنه ذلك من دراسة اقتراحات الجهات المختصة بشأن التعديلات أو الاعتمادات الإضافية على الميزانية المقررة لمشروعات الخطة .

(ب) الاشتراك مع الجهات المعنية بإعداد مشروع الميزانية وتعديلاته فى اللجان التى تشكل لهذا الغرض ، واقتراح حجم الاستثمارات المبدئية التى تلزم لتنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها الأصلية أو المعدلة ، وذلك على ضوء ما ورد فى إطار الخطة العامة .

(حـ) وضع تقديرات مبدئية لما يلزم لهذه المشروعات من نقد أجنبى، بعد دراسة الأمر مع الجهات التنفيذية المختصة .

(د) تحليل الميزانيات السنوية لبيان ما تتضمنه من استثمارات ومستلزمات إنتاج، وقيمة مضافة، وأجور، ودخل، وعمالة، واستقراء نتائجها وتبويبها حتى يمكن متابعتها أثناء التنفيذ، للتعرف على ما تحققه من أهداف فى كل ناحية .

٣ – فى مجال المتابعة والتقييم :

(ا) إجراء متابعة مستمره على أعمال التنفيذ وما تشمله من برامج ومشروعات، وذلك عن طريق الرجوع إلى التقارير والبيانات التى ترد من جهات التنفيذ .

(ب) إعداد تقارير فترية عن المشروعات لبيان الموقف العام لسير التنفيذ والكشف فى وقت مبكر عن العقبات والمشكلات التى تواجه التنفيذ حتى يمكن تذليلها أو إدخال التعديلات المناسبة .

(حـ) تقييم المشروعات على أساس الدراسة الفعلية للنواحى الآتية :

— أهداف المشروع .

— الأساليب المختلفة التى أتبعت فى تنفيذه من فنية أو اجتماعية أو غيرها .

— إمكانيات التنفيذ ومشكلاته ومعوقاته .

— التوزيع الجغرافى والتوقيت الزمنى ومدى مطابقتهما للخطة الموضوعة .

— الإنتاج المترتب على التنفيذ وما تحقق من دخل وعمالة .

— استخدامات المشروع من السلع والأدوات واحتياجاته منها .

— مدة الانتفاع بالمشروع وعمره الزمنى .

— المشروعات البديلة أو المكملة .

— الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على المشروع فى المدى القريب والتى تترتب عليه فى المدى البعيد .

— التكامل والترابط داخل المشروع ذاته ، ومع المشروعات فى مجموعها .

(د) تجميع البيانات والإحصاءات والمعلومات اللازمة لتقييم الخطط والبرامج ، وتتبع نمو الخدمة والتوسع العددى فيها ، وتطور مستوى كفاءتها ومعدلات الاستفادة منها .

ونود أن نؤكد فى هذا المجال أن التخطيط والمتابعة شيئان متلازمان لا يفترقان ، كظاهر الشيء وباطنه ، ذلك أن المخطط يجب أن يعرف نتائج تخطيطه ، ولن يتيسر له ذلك إلا بالمتابعة . وقد تكون للتخطيط أجهزته وللمتابعة أجهزتها ، ولكن لا بد من أن تكون هناك صلة دائمة وتعاون تام بين هذه الأجهزة ، خصوصاً لأن الدول النامية تحتاج بين وقت وآخر إلى إعادة النظر فى خططها الاجتماعية لمواجهة ما يحدث فيها من تطور مستمر يستلزم مرونة فى الخطة تسمح بشيء من التعديل الذى لا يتنافى مع التخطيط الموضوع لأنه من مقتضيات التطور ، وحتى لا نستمر فى تنفيذ خطة ربما كانت مقبولة فى ظروف معينة ولكنها لم تعد مقبولة فى ضوء الظروف الاجتماعية الجديدة .

ومن هنا فإن تطوير الخطة يكون فى العادة نتيجة من النتائج التى تسفر عنها المتابعة ، نعنى بذلك أن من أغراض المتابعة تبيان مدى الحاجة إلى تعديل الأهداف ، وبالتالى مدى الحاجة إلى تعديل التخطيط القائم ، لا سيما بالنسبة للدول النامية التى تشكل حياة جديدة لنفسها ، بحيث قد يتعذر عليها أن تتنبأ على وجه التحديد بالظروف التى سوف تواجهها فى المستقبل . وتكون المتابعة من عدة زوايا أهمها :

(ا) متابعة التنفيذ :

بمعنى متابعة تنفيذ المشروعات كل على حدة ، فى ضوء التوقيت الزمنى الموضوع لها ، حتى لا يكون هناك تخلف فى تنفيذ المراحل المتعاقبة وبالتالى ارتباك فى العمل . كما تعنى هذه المتابعة بيان موقف تنفيذ الاستثمار المقرر ومدى كفايته ، والصعوبات والمشكلات التى تواجه التنفيذ وطرق التغلب عليها ، والإجراءات والتعديلات المقترحة لضمان سلامة التنفيذ .

(ب) متابعة الإنفاق :

وذلك للتعرف على مدى وفاء الاعتمادات المالية المقررة للمشروع باحتياجاته الفعلية سواء من النقد المحلى أو الأجنبى .

(ج) متابعة الأهداف :

ويقصد بها التعرف على ما حققته المشروعات الاجتماعية من نتائج . وبالرغم من أن أهداف الخدمات تعتبر أهدافاً معنوية لا تحقق كسباً مادياً مباشراً ، إلا أنها ذات أثر عميق على المجتمع ولها عائد غير مشكوك فيه على اقتصاديات البلاد .

ونعود فنؤكد أن المتابعة هى المحك العملى للخطة ، لأنها تبرز نواحى القوة والضعف فى المشروعات ، وبالتالى ثباتها أو حاجتها إلى التعديل ، ولذلك يجب أن تحظى المتابعة فى الخدمات بنصيب لا يقل عما يحظى به التخطيط نفسه .

٤ – فى مجال الدراسة والبحث :

(ا) دراسة تطور الخدمات العامة فى شتى نواحيها خلال سنوات الخطة بما يتطلب ذلك من بيانات أو دراسات لإظهار هذا التطور وتوضيح تفاصيله من حيث الحجم أو المستوى أو الدرجة .

(ب) دراسة طرق وأساليب النهوض بالمجتمع فى ميادين الخدمات العامة ، واقتراح ما يحقق هذا النهوض على أسس علمية ، ويتضمن ذلك الاحتياجات المتوقع ظهورها مستقبلاً فى هذه الميادين .

(حـ) دراسة المعدلات النمطية للخدمات بوضعها الراهن ، وبالوضع الذى يرجى تحقيقه ، وإجراء الدراسات المقارنة فى المجتمعات المتقدمة بغية رفع المستوى المحلى كهدف من أهداف التنمية الاجتماعية .

(د) دراسة آثار التطور الاقتصادى للمجتمع على برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية ، بغية التحقق من وجود التوازن والتكامل والتنسيق الملائم .

(هـ) دراسة المشكلات الكبرى التى يتصدى الشعب لمواجهتها ، واقتراح الحلول العملية لها ، بحيث ينشأ جو ملائم للنهوض والاستقرار والعدالة الاجتماعية .

(و) دراسة نواحي النشاط الذى يؤدى إلى توجيه الجهد القومى ، من حكومى وفردى ، نحو تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها في الوقت المحدد وعلى المستوى المطلوب ، ويتضمن ذلك أساليب التوجيه والإعلام والتوعية بتلك الأهداف وبأبعاد الخطة ومسئولياتها في كل من القطاعين الحكومى والأهلى على حد سواء .

(ز) دراسة القوانين واللوائح والنظم المتصلة بالخدمات العامة واقتراح ما يمكن إدخاله عليها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، ويشمل ذلك الدراسات التى تلزم لوضع مشروع الميزانية السنوية .

الفصل الثانى

البحوث والمسوح الاجتماعية

المجتمع نسيج معقد دقيق التركيب لا يتيسر فهمه إلا بدراسة عميقة على أساس علمى واقعى . ويعتمد إخصائى تنظيم المجتمع عادة على عمليات الدراسة والبحث الاجتماعى للوقوف على الأوضاع والظروف المجتمعية التى تواجهه ، ومحاولة الوصول إلى حلول لها .

وأسلوب التخطيط بلا شك ، يتطلب إجراء الكثير من الدراسات والبحوث للتعرف على مطالب الأفراد ، ولقياس الإمكانيات والموارد ، وللحصول على البيانات الضرورية لرسم المشروعات وتصميمها . ومعلوم أن الأسلوب الإحصائى يساعد على تصوير الظروف والنتائج والتوقعات بالصورة السليمة الواضحة[1] ، بالإضافة إلى تتبع المشروع وتقييمه حتى يمكن قياس مدى تحقيقه لأهدافه ، كما أن دراسة الموارد فى مجتمع ما ، وإمكانيات ذلك المجتمع تتطلب أبحاثاً علمية وإحصائية سليمة ، وهناك من الإحصاءات ما يجرى دوريا ، كالإحصاءات التقليدية الخاصة بالتعداد العام للسكان والتعداد الزراعى ، وإحصاء الإنتاج الصناعى ، وإحصاءات الأسعار ، والأرقام القياسية ، والإحصاءات الحيوية مثلا .

وبجانب ذلك نلاحظ قيام هيئات تنظيم المجتمع عادة بعمليات لتسجيل

---

(١) الدكتور حسن حسين: مذكرات عن الإحصاء فى التخطيط — القاهرة ١٩٦٢ .

البيانات الاجتماعية التى تهمها ، وتحاول تحليلها واستقرائها ، ووضع تقارير شهرية إحصائية لنشاطها .

كما تقوم هـذه الهيئات أحيانا ببعض مشروعات دراسية لاكتشاف نتائج مشروع معين بما يساعد على تتبعه وتقييمه .

وعمليات البحث الاجتماعى متنوعة وواسعة ، وسوف نناقش منها ما نرى ضرورة إلمام إخصائى تنظيم المجتمع به والتى تتضمن المفاهيم والخطوات الأساسية فى هذا المجال .

طريقة العينة فى البحوث والمسوح الاجتماعية :

قد تجرى الدراسة على أساس من الحصر الشامل ، وقد تـكون عملية الحصر الشامل فى كثير من الأوقات من الصعوبة بمكان بحيث يلزم الأمر الاقتصار على دراسة جزء من المجتمع بدلا من دراسة المجتمع كله ، توفيرا للوقت والجهد والنفقات . وفى أغلب الأحيان لا تقل النتائج التى نحصل عليها بهذه الطريقة عن النتائج التى نحصل عليها بطريقة الحصر الشامل ، وذلك إذا ما أحكمت الطريقة وأحسن استخدامها ، واتبعت مبادئها وتعرف هذه الدراسة لجزء من المجتمع « بطريقة العينة » .

وأسلوب العينة أسلوب علمى مبنى على قواعد ثابتة وسليمة ، ولـكن المهم أن تـكون العينة ممثلة « لمجتمع البحث » بحيث يمـكن فيما بعد تعميم النتائج الخاصة بالمفردات التى تم اختيارها فى الغالب « بطريقة عشوائية » على مجموعة الأفراد الذين لم يتناولهم البحث .

وحتى يكون اختيار العينة على أساس التمثيل الأصدق لمجتمع البحث ، يجب أن نعطى لكل فرد فيه ، الفرصة المتكافئة لأن يكون أحد أفراد العينة ، ولهذا يجب اختيار العينة بطريقه « عشوائية» Random Sample ويمكن الالتجاء إلى جداول الأعداد العشوائية التى وردت فى بعض كتب الإحصاء ، والتى تحوى أعداداً اختيرت بطريقة عشوائية لتحديد أفراد العينة . كما يمكن كتابة أسماء أفراد البحث أو ترقيمهم ، وعن طريق السحب العشوائى للعدد المقرر من الأفراد للعينة تتكون العينة العشوائية .

وهناك عينة أخرى تعرف « بعينة الفئات » Stratified Sample ويلجأ إليها البعض حينما يكون مجتمع البحث مكونا من عدة فئات ويخشى من عدم تمثيل واحدة منها ، ولهذا تؤخذ العينة العشوائية بنسبة حجم كل فئة .

ومن أهم الأسس التى يجب مراعاتها فى الدراسة الميدانية ما يأتى :

اولا — الموضوعية والحياد :

ويتطلب ما يأتى :

١ — دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة موضوعية ، فلا يلجأ الإخصائى الباحث إطلاقاً إلى التخيل أو التأمل إلا بالقدر الذى يصور تنسيق الظواهر التى يلاحظها وتعديل نظامها ، أو كشف مسائل جديدة فى البحث والدراسة وطرق الملاحظة .

٢ — التجرد عن المشاعر الخاصة أو التجارب الشخصية للاخصائى الذى يقوم بالبحث .

٣ — تحديد الظاهرة وتحليلها إلى أبسط عناصرها ، حتى يمكن تتبع نمو الظاهرة والوقوف على مراحل نموها .

٤ — تحديد المنهج الأفضل لدراسة الظاهرة ، وقد يستلزم الأمر الاستعانة بأكثر من منهج واحد .

ثانيا — الشك فى الأفكار الشعبية عن العلاقات الاجتماعية :

يجب على الإخصائى قبل البدء فى بحث أية ظاهرة من ظواهر الاجتماع أن يتجرد عن الأفكار السابقة التى قد يعرفها عن هذه الظاهرة من قبل ، ويجب أن يسمو بنفسه عن الأحاديث الساذجة السائدة عن هذه الظاهرة . فالدراسة الموضوعية تقتضى من الإخصائى أن يدرس الظاهرة دراسة واقعية تقريرية غير متأثر بأية فكرة أو إتجاه ما .

ويجب على الإخصائى الباحث أن يتجنب ما يأتى :

١ — الظن بأن الحقائق الاجتماعية معروفة له نظراً لأنه يعيش فى وسطها ، وبهذا يعتمد على ظواهرها ، فيقع فى الخطأ .

٢ — يجب على الباحث أن يتجنب أيضاً الخطأ الذى تقع فيه الغالبية ، ألا وهو البحث عن الناحية العملية ، ومدى الاستفادة التطبيقية عند دراسته لأية ناحية أو حقيقة اجتماعية قبل البدء فى البحث ... إذ أن الكثير من البحوث لا تظهر فائدتها العملية إلا بعد البحث النظرى .

٣ — الظن الخاطىء بأن حدوث شيئين فى وقت واحد معناه ارتباطهما بالضرورة ، فيفسر أحدهما بالآخر فيقع فى الخطأ .

المسح الاجتماعى : Social Survey

المسح الاجتماعى إصطلاح مأخوذ عن « المساحة » فمسح الأرض معناه تحديد مساحتها ، والكشف عن خصائصها الجيولوجية وغير ذلك من نواحى . كذلك فإن المسح الاجتماعى يعنى دراسة منطقة معينة للكشف عن حاجة ما ، أو مشكلة خاصة بهذه المنطقة ، وكذا الإمكانيات المختلفة التى يمكن الاستفادة منها فى علاج هذه المشكلة أو سد تلك الحاجة .

ويمكن أن نميز الفروق الآتية بين البحث والمسح الاجتماعى :

١ — البحث الاجتماعى أشمل من المسح الاجتماعى ، لأن البحث قد يشمل مجتمعاً بأكمله كمجتمع الجمهورية العربية المتحدة ، أما المسح فخاص بمكان محدود ، كقرية أو مدينة أو منطقة من المناطق مثلا .

٢ — الغرض من البحث الاجتماعى غرض عام ، هو الكشف عن العلاقة بين ظاهرتين ، كالتشرد والفقر مثلا ، أو الكشف عن علة ظاهرة معينة وهكذا ... بينما يهدف المسح الاجتماعى إلى الكشف عن مشكلة خاصة .

٣ — يهدف البحث الاجتماعى إلى دراسة بعض الظواهر الاجتماعية للكشف عن القوانين التى تحكمها ، ثم العمل على تعديل بعض الأوضاع القائمة بسن القوانين اللازمة ، ذلك توصلا إلى نظام أو وضع أفضل ، بينما نريد من وراء المسح الاجتماعى الوصول بسرعة إلى كشف الأسباب المؤدية إلى مظهر خاص فى بيئة معينة لعلاجه فوراً .

ومن شروط المسح الاجتماعى ما يأتى :

(ا) أن يقوم به متخصصون فى البحث ، فليست المسألة جمع أية بيانات أو معلومات ، بل لا بد من الملاحظة والخبرة .

(ب) أن يكون خاصاً بمساحة محدودة كقرية أو مدينة أو منطقة من المناطق مثلا .

(حـ) أن يقوم المسح على الموضوعية ، فلا تدرس إلا الظواهر الواقعية .

(د) أن تكون الأمور التى ندرسها من تلك التى يمكن قياسها ، أى من الأمور التى تتردد فى المجتمع فيمكن جمع الإحصاءات اللازمة عنها .

خطوات المسح الاجتماعى :

أولا — خطة المسح :

تتطلب الدراسة السليمة وضع تخطيط دقيق يتضمن النواحى الآتية :

١ — موضوع الدراسة الأساسى .

٢ — الأهداف العامة والخاصة للدراسة .

٣ — المجال الجغرافى للدراسة .

٤ — المجال الزمنى للدراسة .

٥ — مصادر المعلومات والبيانات اللازمة .

٦ — الطرق التى سوف تستخدم فى جمع البيانات .

٧ — جامعو البيانات من الباحثين الاجتماعيين .

ثانيا — جمع البيانات :

هناك طرق متعددة لجمع البيانات التى تتعلق بالموضوع المراد دراسته . ويجب ألا يكتفى الباحث بطريقة واحدة ، بل يجب أن يتناول أكبر عدد منها حتى يدرس الموضوع من كافة نواحيه ، وينجح فى الكشف عنه وعن طبيعته . ومن هذه الطرق ما يأتى :

١ — طريقة الملاحظة :

وتكون بملاحظة الباحث ملاحظة شخصية للميدان الذى يقوم بدراسته ، فإذا كان الباحث يقوم ببحث منطقة من المناطق ، فيمكنه أن يلاحظ مثلا أثر انتشار البعوض والذباب من كثرة البرك والمستنقعات ، على رفع نسبة الوفيات فى المنطقة . كما قد يقوم الباحث بدراسة حال الأسر فى مجتمع من المجتمعات فيتعرف على عدد أفراد الأسرة ، وعلى نسبة الدخل والمنصرف ، إلى غير ذلك من البيانات — وبجانب ذلك يمكنه بالملاحظة الشخصية أن يقف من الحديث مع أفراد العائلة على درجة الانسجام العائلى ، بشرط الابتعاد عن التأويل فى الاستنتاج ، حتى لا يتورط الباحث فى الأحكام الذاتية التى تقلل من قيمة البحث وتضعفه .

٢ — طريقة جدول البحث :

وتعرف بطريقة العداد ، وهى عبارة عن استمارة أو كشف يعرف « بصحيفة الاستقصاء » تحوى بعض الأسئلة عن الموضوع المراد بحثه ، وتملأ هذه الصحيفة بمعرفة أفراد البحث ، وقد سميت أيضاً بطريقة العداد لأننا نصل إلى البيانات المطلوبة عن طريق شخص يحمل كشوف الاستقصاء ويتصل بأفراد البحث

ويشرح لهم الغرض من هـذا البحث ويبين لهم طريقة ملء هذه الـكشوف ، ثم يجمعها منهم ثانية ، بعد أن يدونوا إجاباتهم بها .

٣ – طريقة المقابلة « الاستخبار الشخصى » :

وهذه الطريقة تفضل الطريقة السابقة ، إذا كانت نسبة الأمية مرتفعة فى المجتمع . لأن الباحث يتصل شخصياً بكل فرد من أفراد البحث على حدة ويجمع منه البيانات اللازمة ويدونها بنفسه وعن طريق هذا الاتصال أيضاً يمكنه أن يصل إلى بيانات ما كان ليصل إليها بالطريقة السابقة .

ومما يؤخذ على هذه الطريقة البطء ، لأن الوصول إلى البيانات اللازمة يحتاج إلى وقت طويل وإلى مجهود شاق .

٤ – طريقة الاستفتاء « الاستخبار » :

وتعرف بطريقة كشف الأسئلة وهـــــذه الطريقة لا يدخل فيها العامل الشخصى ، فشخصية الذى يجيب على الأسئلة تكون مجهـــــولة ، لأن الإجابات تصل عن طريق آخر غير الطريق الشخصى بطريق البريد مثلا ، وفى هذه الحالة ترسل كشوف الأسئلة مشفوعة بخطاب يشرح الغرض من البحث ويطلب إلى الأفراد الإجابة على الأسئلة دون ذكر أسمائهم ، ثم إعادتها إلى العنوان المذكور بالبريد أو بأى طريق آخر . ومن عيوب هذه الطريقة أنه لا يمكننا عن طريقها الوصول إلى الأميين لجمع البيانات منهم . كما أن عدداً كبيراً من أفراد البحث لا يهتمون بجدية البحث فلا يرسلون إجاباتهم عليه .

هذا ويراعى عند إعداد كشف البحث ما يأتى :

(ا) أن تكون صيغة السؤال واضحة وبسيطة ولا تحتمل أكثر من معنى .

(ب) أن توضح وحدة الشيء إذا كانت طبيعة السؤال تستلزم ذلك .

(حـ) الابتعاد عن الأسئلة الجارحة كالتعرض لأسرار العائلة مثلا ، فهذه المعلومات نصل إليها عن طريق الملاحظة أو المقابلة الشخصية وذلك بعد توطيد العلاقة بين الباحث والأفراد ، وتبادل الثقة بينه وبينهم .

(د) أن تتطلب الأسئلة إجابات قصيرة ، لا تحتاج لمجهود ذهنى كبير ، ويستحسن أن تكون الإجابة « بنعم » أو « لا » ، أو وضع علامة (✓) مثلا .

(هـ) أن تكون الأسئلة فى مجموعها غير مطولة حتى لا ترهق الأفراد الذين يجرى عليهم البحث أو تدعوهم إلى الملل .

(و) أن يكون البحث شاملا لجميع الأسئلة اللازمة ، حتى لا يلجأ الباحث إلى الأفراد مرة ثانية لاستكمال بيانات اتضحت ضرورتها ولكنها لم ترد فى كشوف البحث .

ثالثا — فرز البيانات :

بعد جمع البيانات اللازمة بإحدى الطرق السابقة ، يقوم الباحث بعملية فرز البيانات ، وهنا يجب التأكد من صحة البيانات الواردة فى الاستمارات ، واستبعاد كل كشف ينبىء عن عدم الجدية فى تدوين الإجابات المطلوبة .

ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتقسيم البيانات إلى مجموعات يضعها فى جداول إحصائية . ويجب تقسيم البيانات إلى فئات حتى يسهل قراءة هذه الجداول .

ويقوم الباحث بعد ذلك بتبويب هذه البيانات فى جداول إحصائية ، مما يجعل دراستها سهلا ، ويساعد كثيراً على الاستنتاج والمقارنة .

وتعتبر الرسوم البيانية من أفضل الوسائل لإعطاء القارىء الدلالة الإحصائية المطلوبة ، ولذلك يلجأ البعض عادة إلى توضيح النتائج فى شكل رسوم بيانية تعطى الدلالة بنظرة سريعة .

رابعا — النتائج :

تساعد عمليات جمع البيانات وتبويبها وتمثيلها بالرسوم البيانية الباحث على أن يكون رأياً سليماً — إلى حد كبير — عن الموضوع الذى يقوم ببحثه . وهنا يجب على الباحث أن يكون أمينا فى عرض نتائجه ، واضعاً فى الاعتبار كل الأسس التى سبق وتقدمنا بها ، مع بيان بالصعوبات التى قابلته أثناء البحث ، والطرق التى استعان بها للتغلب على هذه الصعوبات .

والملاحظ أن المسح قد يكون **عاما** يتناول الحياة الاجتماعية من نواحيها المختلفة ، وقد يكون **خاصا** بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية.

كما قد يكون مسحا **شاملا** يتم عن طريق الحصر الشامل لجميع مفردات المجتمع أو عن طريق **العينة** كما سبق وأوضحنا .

والواقع أن هناك كتبا ومراجع كثيرة متخصصة فى موضوع البحث الاجتماعى وطرقه وأساليبه نرجو الرجوع إليها لزيادة الفهم والدقة فى البحث .

الفصل الثالث

العمل الاجتماعى (الجماهيرى)

عملية من عمليات الخدمة الاجتماعية ، وطريقة علمية أساسية داخل المهنة تكون إحدى عمليات طريقة تنظيم المجتمـــع ، وإن كان لا يزال كثير من طلاب الخدمة يعتبرها مجرد أداة فعالة فى الخدمة الاجتماعية .

مفهوم العمل الاجتماعى :

جهود إنسانية منظمة ومشروعة تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية مطلوب الوصول إليها ، وهى تتضمن فى مجتمعنا الاشتراكى الديموقراطى القدرة على مواجهة الموقف بإيجابية ، ولو أن العمل الاجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية كان يطلق على الجهود التى يبذلها الجماهير لإقناع الهيئات المسئولة بتقديم خدمات أو تعديل تشريعات معينة .

وعلى كل حال فالعمل الاجتماعى هو عمليات تغيير اجتماعى مقصود ، لمواجهة مواقف تحتاج إلى حلول ، ويهدف إلى إحداث هذه التغييرات فى البيئة ، أو فى النظم الاجتماعية بما فيها التشريعات ، وفى مجتمعنا العربى نضيف الحلول الذاتية إلى العمل الاجتماعى ، وعلى ذلك يمكن أن نعد النشاط الشعبى ضمن العمل الاجتماعى .

ويمكن النظر إلى الحلول الذاتية والمجهودات الذاتية على أنها نوع من العمل الاجتماعى ، فالعمل الاجتماعى يمكن أن يكون غير موجه إلى هيئات

حكومية أو خاصة ، ويمكن أن يساهم فيه القائمون بالعمل الاجتماعى عن طريق بعض المشروعات الذاتية .

ويتم العمل الاجتماعى على مختلف المستويات الجغرافية ، كما يقوم على أساس دينامية المجتمع فى الحركة والتغير .

اهمية العمل الاجتماعى :

يمكن أن نحصر أهمية العمل الاجتماعى فيما يأتى :

١ — يحقق التعاون بين الشعب وقياداته .

٢ — يخفف من مسئولية الحكومة فى النشاط الاجتماعى ويشارك فى المسئولية العامة .

٣ — يساهم فى حل المشكلات المجتمعية الحديثة .

٤ — يحقق التغير الاجتماعى المطلوب حيث يكون للعمل الجماهيرى دوره فى التغير الاجتماعى .

٥ — يصلح بعض عيوب المجتمع ويساعد على ممارسة النقد البناء ويساهم فى تحقيق حياة أفضل للمجتمع .

٦ — يعتبر أداة هامة من أدوات تنظيم المجتمع ، إذ به يمكن تحقيق أهداف التنظيم بجهود ذاتية أو مشاركة شعبية .

خطوات العمل الاجتماعى :

تتلخص خطوات العمل الاجتماعى فيما يأتى :

١ — إثارة الرغبة فى إحداث تغيير اجتماعى مقصود ، عن طريق الشعور والإحساس بضرورة التغيير ، إما لتصحيح وضع معين ، أو لإزالة صعوبة أو عقبة بالذات ، أو تحسين مستوى خدمة معينة .

٢ — تكوين لجنة يكون هدفها :

(ا) تحديد أهداف العمل الاجتماعى وحدوده .

(ب) تحديد المشكلة أو الموضوع الذى يتصدى له العمل الاجتماعى تحديداً دقيقاً .

(حـ) وضع خطة عمل محدودة للعمل الاجتماعى حتى يحقق أهدافه .

(د) إيجاد العلاقات اللازمة للعمل الاجتماعى .

(هـ) توزيع المسئوليات بين المتصدين للعمل الاجتماعى .

٣ — تنفيذ الخطة وقد تتضمن مطالبة الجهات المسئولة بالقيام بمسئوليات معينة .

٤ — قيام الهيئات المسئولة بدراسة المطالب والإجراءات المطلوب منها القيام به .

٥ — إتخاذ القرارات وصدورها من الجهات المسئولة بما ييسر تنفيذ الخطة الموضوعة .

٦ — الانتهاء إلى نتيجة معينة فى شأن أهداف العمل الجماهيرى بالموافقة على مطالب التغيير أو رفضها أو تأجيلها .

٧ — تقييم هذه الخطوات التى تمت فى طريق العمل الاجتماعى .

من ذلك نتبين أن العمل الاجتماعى يتضمن عمليات يقوم بها الأفراد لمواجهة بعض المواقف الاجتماعية عن طريق إحداث تغييرات فى اتجاهات السياسة الاجتماعية القائمة ، أو غيرها من السياسات أو البرامج المنفذة لها . وهى عمليات مختلفة تتخذ لتنفيذ سياسة جديدة ، أو لتطوير نظم قائمة ، لمقابلة الحاجات الضرورية ، أو لعلاج المساوىء والمشكلات المجتمعية .

وتتجه هذه العمليات نحو الحكومة أو الهيئات ذات السلطة لتقوم بتنفيذ سياسة جديدة لتحقيق أهداف مطلوبة .

وهناك مقومات تضمن للعمل الاجتماعى نجاحه نلخصها فيما يلى :

١ — أن يكون هناك جهود جماعية وراء العمل الاجتماعى .

٢ — أن تنسق هذه الجهود وتتعاون لتحقيق الأهداف المتفق عليها .

٣ — أن يكون هناك هيئات مسئولة تشعر بواجباتها نحو المجتمع واحتياجاته .

٤ — ألا يستخدم العنف فى تحقيق الأهداف .

٥ — أن تكون هناك قيادات شعبية مستنيرة .

٦ — أن يستعان بالإخصائيين الاجتماعيين حتى نضمن القيادة المهنية الحكومية التى تعتمد على البحوث واتباع الخطوات العلمية ، وإذكاء الوعى ، وتحقيق التعاون ، ووضع الخطة وتنفيذها بنجاح يتناسب مع عمق وأبعاد العمل الاجتماعى المطلوب .

أدوات العمل الاجتماعي :

الأداة وسيلة لتحقيق هدف ، وهي في العمل الاجتماعي تنحصر فيما يأتي :

١ — الطلبات والعرائض .

٢ — المقابلات .

٣ — المؤتمرات .

٤ — استخدام وسائل الإعلام .

٥ — زيارات المسئولين عن طريق دعاوى معينة .

٦ — المسيرات (المظاهرات) .

معوقات العمل الاجتماعي :

يمكن حصر معوقات العمل الاجتماعي فيما يأتي :

١ — عدم تقدير الإخصائيين والاجتماعيين لأهمية العمل الاجتماعي وانشغالهم في المسائل المهنية والطرق العلمية مما يجعلهم في عزلة عن السلطات ومصادر القوى القادرة على التغيير الاجتماعي .

٢ — عدم القيام بدراسات كافية توضح العلاقة بين العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية وأثر ذلك على السياسة الاجتماعية .

٣ — عدم إدراك أهمية العمل السياسي من جانب كبير من الإخصائيين الاجتماعيين .

٤ — عدم استخدام وسائل الإعلام بشكل يساعد على تحقيق أهداف العمل الاجتماعي .

٥ — ارتباط كثير من الإخصائيين الاجتماعيين بالعمل الحكومى مما جعلهم بعيدين عن العمل الاجتماعى[1] والتأثير فيه .

دور الاخصائى الاجتماعى فى العمل الاجتماعى :

يمكن تحديد دور الإخصائى الاجتماعى فى العمل الاجتماعى فى المسئوليات الآتية :

١ — القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالعمل الاجتماعى أو بالمشكلات التى تواجه المجتمع .

٢ — إستثارة الرأى العام وتكوين رأى موحد إزاء الحاجات والمشكلات المجتمعية .

٣ — مساعدة القائمين بالعمل الاجتماعى على تحديد الهدف ، ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

٤ — تنظيم وتنسيق وتحقيق التعاون بين الهيئات والأفراد المهتمين بالعمل الاجتماعى .

٥ — وضع كل خبرات ومهارات المهنة فى مساعدة المجتمع .

٦ — القيام بالاتصالات اللازمة ، باستخدام جميع الوسائل الإعلامية المناسبة .

والإخصائى الاجتماعى قد يعمل فى مجتمع على درجة معينة من الوعى الاجتماعى وعليه أن يكيف دوره الذى يتناسب مع المجتمع الذى يعمل به ودرجة الوعى الاجتماعى بين أفراده .

---

(١) الدكتور سيد أبو بكر : دراسات فى تنظيم المجتمع — القاهرة — مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ ص ١٨٢ — ١٨٨ .

والعمل الاجتماعى يمكن أن يدخل ضمن اختصاص هيئة أو جهاز اجتماعى موجود فعلا فى المجتمع ، مثل المراكز الاجتماعية ، أو المحلات الاجتماعية ، أو النقابات ، أو جهاز تنظيم سياسى مثل الاتحاد الاشتراكى الذى يمكن أن نعتبره من أهم الأجهزة التى تقوم بالعمل الاجتماعى .

مكاتب او مراكز التطوع :

يعتمد العمل الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى على مشاركة الشعب الإيجابية بجهوده وأمواله ويهمنا فى هذا المجال الجهود التطوعية .

ومكاتب التطوع منظمات تقوم بأعمال تساعد أجهزة تنظيم المجتمع على أداء رسالتها .

ويطلق على أنواع التطوع فى الرعاية الاجتماعية فى مجتمعنا أحياناً إسم « الخدمة العامة » .

وتهدف مكاتب التطوع إلى إتاحة الفرصة للشعب للتطوع فى أعمال الرعاية الاجتماعية .

اعمال مكاتب التطوع :

(ا) الدعوة للخدمة العامة فى القطاع المسئول عنها وإتاحة الفرص للتطوع البناء .

(ب) تسجيل الراغبين فى التطوع وتصنيفهم من حيث أوقات العمل التى تناسبهم ، ونوع العمل الذى يتناسب مع رغباتهم وقدراتهم ، والجهة التى يرغبون التطوع لها .

(حـ) حصر المجالات والأنشطة التى يلزمها متطوعين ، وإيجاد علاقات مستمرة مع الهيئات وتشجيعها لإبداء رغباتها واحتياجاتهـا من المتطوعين ومستوياتهم .

(د) توزيع المتطوعين حسب ميولهم على المجالات الموجودة بالمكتب أو السجل .

(هـ) تدريب المتطوعين على الأعمال والمهام التى سوف يناط بهم العمل فيها .

(و) متابعة المتطوعين أثناء أداء الخدمة وتشجيعهم على الاستمرار فى أعمال التطوع . مع إيجاد نظام الحوافز لإتقان العمل والتجديد فيه .

وسائل مكاتب التطوع :

تعتبر السجلات ووسائل الاتصال المختلفة من أهم وسائل العمل فى مكاتب التطوع حيث أنها الوسيلة الأولى للوصول إلى المتطوعين ومعرفة البيانات اللازمة عنهم ، وعن المؤسسات والهيئات التى يتطوعون فيها . وتعتبر عمليات التدريب أيضاً من أهم أعمال مراكز التطوع التى عادة تضم أكثر من قسم ومكتب للتطوع فى منطقة خدمة معينة .

وقد تكون مكاتب التطوع جزء من هيئة من الهيئات أو تكون لها أجهزتها المستقلة . والدول الاشتراكية تشجع عادة التطوع فى العمل الاجتماعى وتنظمه نظراً لأنها تعترف بحق الشعب فى العمل الاجتماعى ، وفى مجتمعنا المصرى يمكن للاتحاد الاشتراكى وتنظيماته المختلفة أن تساهم فى تشجيع التطوع وتحديد

مجالات العمل التى فى حاجة إلى المتطوعين أكثر من غيرها ، ولذلك يحسن أن يكون هناك ممثل للاتحاد الاشتراكى العربى فى مجالس إدارة هذه المكاتب ، بجانب ممثلين آخرين عن دور العلم والجمعيات . وهذا لا يمنع من التفكير فى ضرورة إلحاق بعض مكاتب التطوع بالمستويات المختلفة بالاتحاد الاشتراكى العربى وبحيث يديرها الاتحاد نفسه . هذا مع ضرورة وجود سجلات كاملة ومستوفاة بمكاتب التطوع تحقيقاً لأغراض وأهداف العمل الاجتماعى ، ومن الرأى تزويد هذه المكاتب بمنظمين اجتماعيين لقيادة العمل المهنى فى هذه المراكز .

ويرى الأستاذ « رايتمان » أن المواطن يتطوع للخدمة العامة مدفوعاً بإحساسه بمسئولياته إزاء المجتمع ، والدافع الداخلى فى هذه الحالة هو العامل الرئيسى الذى يشجع المواطن على الانخراط فى العمل التطوعى ، سواء أكان هذا الدافع فكرة أو احتياج أو انفعال . وقد تكون هذه الدوافع شعورية أو غير شعورية ، وأحياناً تكون الدوافع اللاشعورية رغبة كامنة فى الشخص لزيادة إحساسه بالأمن ، أو للوصول إلى مكانة اجتماعية معينة ، أو لإشباع احتياج لا شعورى بالإنتماء ، كذلك قد يكون من الدوافع اللاشعورية للتطوع ، رغبة الفرد فى تحقيق القوة لنفسه ، وإشباع حاجة التقدير ، فالفرد قد يسعى للحصول على التقدير من جانب الآخرين أو من جانب المجتمع الذى يعيش فيه عن طريق بذل الجهد فى العمل التطوعى .

أما الدوافع الشعورية ، فهى رغبة الفرد فى تأكيد وتحقيق ذاته عن طريق العمل التطوعى القائم على قيم اجتماعية مشتقة من فلسفة قومية عامة مرغوب

فيها ، فعلى سبيل المثال قد يتطوع شاب مدفوعاً بالقيم الاشتراكية التي تحبذ العمل من أجل الصالح العام .

وفى مثل هذه الدوافع يسعى الفرد إلى الانضمام إلى منظمة أو مؤسسة اجتماعية لها مكانة مرموقة فى المجتمع ، ويكون سبيله إلى ذلك هو التطوع للعمل فيها ، وهذا التطوع يرضى عند الفرد احتياجاً ما ، سواء أكان هذا الاحتياج شعورياً أو لا شعورياً .

وكثيراً ما نجد تفككاً فى عرى العلاقات الاجتماعية للجماعات الأولية فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، حيث تعجز مثل هذه الجماعات عن إشباع الكثير من احتياجات أعضائها الاجتماعية ، لذلك يلجأ هؤلاء الأعضاء إلى الجماعات الثانوية ، كالمنظمات والمؤسسات الاجتماعية ، المنتشرة بكثرة فى مثل هذه المجتمعات ، بغرض محاولة الحصول على هذه الاحتياجات . وتصبح بذلك المنظمات الاجتماعية التطوعية بديلا عن الجماعات الأولية التى توجد فى المجتمعات الريفية .

وقد يكون التطوع لرغبة ذاتية ، أو لمجرد قضاء وقت الفراغ ، أو لشعور بالجميل نحو مؤسسة حصل منها الإنسان أو أقاربه أو معارفه على خدمات اجتماعية معينة ويسعى بالتطوع لرد جميلها .

ولكى تتم استفادة المؤسسات الاجتماعية من المتطوعين يجب مراعاة ما يلى :

١ — الدقة فى اختيار المتطوعين ، بحيث يوكل إلى كل متطوع العمل المناسب له .

٢ — أن يكون العمل واضحاً أمام المتطوع مدركا لالتزاماته نحوه ، بعيداً عن التعقيد حتى يقوم به برغبة وكفاءة .

٣ — أن يلم المتطوع بأهداف ونظام المؤسسة ، وبرامجها ، وأنشطتها والعاملين بها .

٤ — أن يحدد للمتطوع الوقت المطلوب منه قضائه فى عمله التطوعى بالمؤسسة .

٥ — أن ينظم للمتطوعين الجدد برامج تدريبية مناسبة لأدوارهم للعمل التطوعى حتى يشعروا بأهمية العمل الموكل إليهم ، ويؤدونه بالطريقة التى تريدها المؤسسة .

٦ — يجب إجراء دراسات تقييمية دورية لأنشطة وجهود المتطوعين فى المؤسسة الاجتماعية .

طرق تشجيع التطوع :

يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تشجع التطوع بالأساليب التالية :

١ — الإعلان عن رغبتها فى قبول متطوعين بوسائل الإعلام المختلفة ، والعمل على ترغيبهم فى العمل التطوعى .

٢ — مقابلة راغبى التطوع فى المؤسسة بتهيئة جو مناسب لذلك تسوده الصداقة والتقدير .

٣ — إشعار المتطوعين بفائدة الجهود التى يبذلونها فى المؤسسة وأثر ذلك على تقدمها .

٤ — توفير الفرص للمتطوعين للنمو والتقدم فى عملهم التطوعى .

٥ — توفير الفرص للمتطوعين للقيام بمسئوليات تشعرهم بمكانتهم فى المؤسسة .

٦ — مساعدتهم على اكتساب مهارات جديدة .

٧ — مساعدتهم على التعبير عن أفكارهم الخاصة المتعلقة بعملهم التطوعى فى المؤسسة ، وتشجيعهم على تجربة الأفكار الصالحة ، لمساعدتهم على التعبير عن قدراتهم الخلاقة ، وتوفير الفرص والإمكانيات لهم بغرض استمرار تقدمهم فى عملهم التطوعى .

٨ — إنشاء مراكز ومكاتب للتطوع بالمجتمع ودعمها بالكفاءات من العاملين لتقوم بمسئولياتها فى هذا الشأن .

الباب الرابع

دور المنظم الاجتماعى

ودراسة تحليلية لحالات تطبيقية

وبعض أجهزة تنظيم المجتمع

الفصل الأول

دور المنظم الاجتماعى

يتميز مجتمعنا الحاضر بالتقدم التكنولوجى الهائل ، وقد أضفى التقدم التكنولوجى المادية على العلاقات الاجتماعية والإنسانية ، بالإضافة إلى الزيادة السريعة فى عدد السكان لا سيما فى المجتمعات النامية ، وما ترتب على كل ذلك من مشكلات اجتماعية ضخمة ، وزيادة مضطردة فى الاحتياجات الإنسانية بشكل لا يمكن مقارنته بما كان عليه الحال فى الماضى . ومهما كانت الزيادة فى الموارد ، فمن الملاحظ أن احتياجات الإنسان المعاصر تفوق الزيادة فى الموارد مما يعجز كثير من المجتمعات عن الوفاء باحتياجاتها ومواجهة مشكلاتها الاجتماعية المتضخمة .

واحتياجات فئات المجتمع المختلفة قد تتعارض مع بعضها مما يتطلب ضرورة العمل بأسلوب التخطيط لدراسة وتحديد إمكانيات العمل ، ووضع الأولويات بين الاحتياجات والمشروعات التى تقابلها .

وطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية تقف مع الجهود التى تبذل لتحقيق الرفاهية الإنسانية لجميع الشعوب وفى كل المجتمعات . وهى كطريقة لمهنة الخدمة الاجتماعية تقوم على قيم أساسية من أهمها احترام الإنسان وتقديره ، والاعتراف بأهمية وجوده ، وحقه فى الحياة الكريمة ، ولا تختلف طريقة تنظيم المجتمع فى مبادئها الأساسية عن مبادىء خدمة الفرد أو خدمة الجماعة ، وأن الفرق الأساسى يتمثل فى أن كل طريقة تتناول الإنسان فى مستوى معين .

والطرق الثلاثة تؤمن بقدرة الإنسان على حل مشكلاته وبالتالى قدرة المجتمعات على مواجهة احتياجاتها بنفسها ، مما يجعلها قادرة على إحداث التغير الاجتماعى المقصود .

والخدمة الاجتماعية تؤمن بمشاركة ومساهمة الناس فى صنع حياتهم وما يحدث فيها من تغيرات مستمرة ، ولاشك أن المشاركة تفيد فى توضيح الرغبات وتحديد الاحتياجات وبالتالى فى وضع الخطط المناسبة .

وتنظيم المجتمع يؤمن باستخدام الأسلوب الشامل لمعالجة المشكلات الاجتماعية ومواجهة الحاجات الضرورية ، لأنه ثبت بأن الحلول المؤقتة والجزئية Piece meal غـــير مجدية وذات أثر ضئيل فى تحقيق الرفاهية الإنسانية .

والخدمة الاجتماعية تؤمن بالأسلوب الديموقراطى ، ولعل مساهمة ومشاركة الناس فى صنع حياتهم كمبدأ أساسى فى طرق الخدمة الاجتماعية يجعلنا نضع هذا المبدأ فى مقدمة المبادىء التى يجب أن يسترشد بها المنظم الاجتماعى فى جميع أعماله .

والمنظم الاجتماعى يحقق أغراض طريقة تنظيم المجتمع بالقيام بالدراسات والبحوث للحصول على المعلومات الصحيحة التى تساعد فى وضع الخطط المناسبة لنشر الخدمات الاجتماعية ورفع قدرة الإنسان على مواجهة حياته ومتطلباتها . ومن أساسيات عمله أيضاً رفع مستوى الأداء فى الخدمات القائمة والعمل على زيادة كفاءتها ونشر فائدتها ، ويتم ذلك بالتقييم المستمر وزيادة كفاءة العاملين

فيها بالتدريب والعمل على دعم التعاون والتنسيق بين جميع الهيئات العاملة فى هذه المجالات .

ونؤكد أن المشاركة الشعبية كمبدأ هام فى تنظيم المجتمع يتطلب من المنظم الاجتماعى العمل فى مجالات التثقيف والتوعية بالاحتياجات والأهداف .

ومن هذا يتضح لنا أن الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المنظم الاجتماعى يمكن أن تكون أهدافا تخطيطية لإحداث التغيير كهدف ، أو أهداف تنسيقية لدعم العلاقات والتعاون بين المجتمع وأجزائه المختلفة، أو أهداف تدعيمية لدعم المشروعات والخدمات ، أو أهداف أخرى عامة تتناول علاج المشكلات التى تتعلق بالسلوك الاجتماعى للجماهير والعادات الاجتماعية التى تعوق تقدم المجتمع وتنميته .

وهكذا يعمل المنظم الاجتماعى على التنظيم والتنسيق بين الأجهزة المختلفة كما أنه يعمل على تربية وتثقيف وتوعية الجماهير باستخدام أسلوب التخطيط الاجتماعى الذى يتطلب خطوات وعمليات تلخصها فيما يلى :

١ — تحديد الهدف المطلوب وطرق الوصول إليه بعد التعرف على الجماهير واتجاهاتها ورغباتها وإمكانيات المجتمع والموقف موضوع الدراسة .

٢ — القيام بالدراسات اللازمة للموضوع ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المجتمع وموارده البشرية والمادية مع تحليل دقيق للسكان من نواحيهم الديموجرافية المختلفة .

٣ — تحديد خطة التنفيذ وتشمل لجان تحديد الأولويات واختيار الخطة التنفيذية المناسبة . ومرحلة التنفيذ تنقسم عادة إلى مراحل تساعد على تنفيذ البرامج والخطة بنجاح ، وفى أثناء مرحلة التنفيذ تتم المتابعة بالمقارنة بين ما نفذ وما كان ينتظر تنفيذه فى الخطة فى الفترات الزمنية المحددة وتحديد الصعوبات التى تواجه التنفيـــــذ للتغلب عليها .

٤ — مرحلة التقييم وفيها يوضح ما تم تنفيذه ، ومستواه ، ومدى صلاحية أجهزة التنفيذ ، وقياس طريقة العمل المهنى أثناء التنفيذ ، وكل ما يساعد على رفع مستوى التنفيذ ووضع الخطط فى المستقبل .

ويعمل المنظم الاجتماعى فى أجهزة تنظيم المجتمع ، وهذه الأجهزة تنظيمات اجتماعية ذات تركيب مادى ومعنوى وذات كيان وظيفى ، وتسعى إلى تحقيق أهداف عن طريق قيامها بوظيفتها وتحقيق أغراضها .

والتنظيمات الاجتماعية كالحالات الفردية تنبع من ظروف المجتمع ، وتتأثر بالعوامل الموجودة فيه وتخضع للدوافع والمواقف المختلفة السائدة . وتتميز التنظيمات أيضاً بدينامية متفاعلة تشكلها وتغيرها الظروف التى تمر بها ، بحيث تتلاءم مع المواقف الاجتماعية والاحتياجات والإمكانيات .

وهى أكثر تعقيداً من الجماعات الأولية ، وأكبر عدداً وأوسع أثراً فى حياة المجتمعات ، لأن الجماعات الأولية تتكون من أفراد محدودين يعرف كل منهم الآخر ويتعامل معه مباشرة .

وتعتبر التنظيمات الاجتماعية من أهم سمات المجتمعات الحديثة حيث مطالب الإنسان الكثيرة والتى تتطلب تنظيمات دينية وثقافية ومهنية وسياسية ، وهذه التنظيمات الاجتماعية ضرورة ملحة لمواجهة حاجات الإنسان .

ويمكن اعتبار التنظيمات الاجتماعية بداية مرحلة التخصص التى تؤدى فى المستقبل إلى وجود متخصصين ومهنيين فى المجتمعات المختلفة ليؤدوا عملهم فى هذه التنظيمات .

نظرية روس لدور المنظم الاجتماعى :

يحاول « روس » تحديد دور المنظم الاجتماعى وبالرغم من النقد الذى وجه إليه ، فقد كان له الفضل فى توجيه تفكير كثير من الإخصائيين الاجتماعيين إلى محاولة إضافة أدوار أخرى تتناسب مع أهمية طريقة تنظيم المجتمع وتطور المجتمعات الإنسانية .

قسم روس[1] Murray G. Ross دور المنظم الاجتماعى إلى أربعة أقسام هى :

أولا — دور المرشد	The role of a guide
ثانيا — دور الممكن	The role of an enabler
ثالثاً — دور الخبير	The role of an expert
رابعاً — دور المعالج	The role of a therapist

(1) Ross, Murray G., Community Organization, Theory and Principles, New York, Harper & Brothers, 1956.

أولا — دور المرشد : The role of a guide

وهو دور رئيسى للمنظم الاجتماعى حيث يعمل كمرشد يساعد قادة المجتمع الشعبيين وقادته المهنيين على إيجاد الأساليب المناسبة لتحقيق أغراض مجتمعهم .

ودور المرشد هنا يقتضى من المنظم الاجتماعى مساعدة المجتمع على التحرك الكفء فى الاتجاه الذى يختاره المجتمع للتحرك فيه .

ويتحمل المرشد هنا بعض المسئولية فى مساعدة المجتمع — بذكاء ولباقة — على اختيار وتحديد اتجاه الحركة ، على أن يضع فى اعتباره عدة عوامل يكون على وعى وإدراك بها بحكم معرفته وخبرته المهنية .

ولكن اختيار الاتجاه وطريقته وأسلوب الحركة يجب أن يقع — إلى حد كبير — على عاتق المجتمع .

وهذا يعنى أن المنظم الاجتماعى يجب ألا يعمل تحت أى ظرف من الظروف ، على استخدام المجتمع لتحقيق نفع خاص له ، أو استغلال الجماهير ، أو ممارسة إجراء إجبارى ، أو التحيز لعمل أو مشروع معين أو لفئة أو جماعة من الناس . وقد يقتنع الإخصائى الاجتماعى بمشروع معين يكون ضروريا ولازما لتنمية المجتمع ، وفى هذه الحالة عليه أن يقوم بإستثارة المشاعر بقصد خلق شعور بالحاجة إلى هذا المشروع ، وينظم ويشجع المناقشات حول هذا المشروع بالوسائل والطرق المختلفة (اجتماعات ، ندوات ، مؤتمرات ، مقابلات فردية مع قادة . . .) وعليه أن يستخدم وسائل الاتصال والإعلام المناسبة ، لتوضيح مزايا ومنافع المشروع .

ويجب على المنظم الاجتماعى الابتعاد كلية عن أى تحيزات وأن يكون موضوعياً فى كل تصرفاته .

كما يجب أن يكون مدركا سبيل التعرف على حاجات الأفراد فى المجتمع لأن ذلك أمر هام بالنسبة للأساليب التى يمكن بها تنميه مقدرة المجتمع تدريجياً على التعرف على حاجاته ومشاكله والتعامل معها لمواجهة الحاجات وحل المشاكل.

ويجب على المنظم الاجتماعى تقدير العمل التعاونى المشترك فى مواجهة المشاكل العامة للمجتمع ، إذ يجب أن يعطى المزيد من الجهد لإيجاد وتنمية مشاعر العمل الجماهيرى لدى أفراد المجتمع .

وفى كل هذه الاهتمامات يضع الإخصائى الاجتماعى فى اعتباره ألا يصر على برنامج معين للعمل لأن مثل هذا الإصرار يضر بعمله فى محاولة إيجاد التعاون المشترك من أجل حلول المشاكل المجتمعية .

وفى أثناء عمله يجب أن يسعى للتوعية عن طريق تشجيع وتنظيم المناقشات وتوجيه الأسئلة الهادفة وتركيز وجمع الأفكار حول المشاكل المجتمعية التى يعتقد بأهميتها .

وهناك بعض المبادىء الخاصة بدور المنظم الاجتماعى كمرشد :

(١) المبادأة : Initiative

يجب أن تتوافر لدى المنظم الاجتماعى قدرة المبادأة ، فدوره كمرشد يجعل من واجبة العمل على إستثارة شعور الأفراد نحو حياة أفضل ، وذلك لأن كثيراً من المجتمعات تشعر بالرضى والقناعة بالحياة التى يعيشها أفرادها ، ولا

يرغبون فى التغيير أحيانا ، مما يتطلب من المنظم الاجتماعى أن يأخذ بزمام المبادأة فى العمل بخلق الشعور بالحاجة إلى التغيير ، وهو فى عمله هذا يجب أن يكون على قدر كاف من المعرفة لثقافة أفراد المجتمع وقدراتهم وإمكانياتهم .

والمنظم الاجتماعى الذى يعمل لتنمية المجتمعات المحلية يدرك أن المجتمعات لا تنمى مواردها المختلفة الموجودة فيها إلا إذا بدأت هذه المجتمعات تناضل وتتحرك لتحقيق أهدافها ، ومن ثم فإن المنظم الاجتماعى عليه أن يعمل على خلق الظروف التى تبعث النضال المحلى والحركة الذاتية المنظمة للنهوض بالمجتمع وتنميته.

(ب) الموضوعية : Objectivity

يحاول المنظم أن يكون موضوعياً تجاه ظروف وأحوال المجتمع ، فالمنظم الاجتماعى يتقبل موقف المجتمع كما هو رغم عدم موافقته وعدم اقتناعه بالظروف الموجودة فى المجتمع . ومن واجبه أن يعمل فى نفس الوقت وبصفة مستمرة على تحقيق أغراضه فى تنظيم وتعبئة جهود أفراد المجتمع بطريقة تكفل العمل على فهم ومواجهة المشاكل المجتمعية ، وكلما زادت معرفته وفهمه للمجتمع وأفراده ، كلما استطاع أن يتعرف أكثر على المشاكل التى يشعر بضرورة تصعيدها وعرضها للمناقشة ، وكذلك يتعرف أكثر على جوانب الحياة فى المجتمع التى تتطلب التشجيع والتأييد ، وحتى فى هذه الأحوال يجب أن يدرك الأهمية الكبرى للتوقيت المناسب فى تعامله مع المجتمع وفى تناول مثل هذه الأمور .

(ح) التعرف بالمجتمع : Identification with Community

يتعرف ويعمل المنظم الاجتماعى مع المجتمع ككل وهذا أفضل من أن يعمل مع أى جزء معين من أجزائه ، أو جماعة من جماعاته ، أو مؤسسة معينة من

مؤسساته . وهكذا يجب أن يتفادى ويقاوم أى محاولة من محاولات التأثير أو الاستغلال لجماعة أو مؤسسة أو فئة معينة فى المجتمع ، وهو يحاول دائماً أن يتفهم ويقيم علاقات طيبة مع الجماعات التى تتشكك فى قيمة عمله . وواجبه الرئيسى هو مساعدة الجماهير واستخدام الأساليب والطرق المناسبة التى يمكن بواسطتها صنع قرارات جماعية ، ويجب ألا يصر على برنامج خاص للعمل ، بل يستخدم خبرته الخاصة فى جمع شمل الجماعات المختلفة ، وفى توضيح الأمور والقضايا العامة التى تهم هذا المجتمع ، وفى إيجاد الطرق والأساليب العملية التى يستطيع المجتمع بها صنع قراره الجماعى . كما يجب ألا يكون معضداً أو متحيزاً لجماعة أو مشروع أو منظمة بذاتها ولكنه كما سبق أن قلنا يعمل مع المجتمع ككل .

(د) تقبل المنظم الاجتماعى لدوره : Acceptance of Role

يجب أن يتعلم المنظم الاجتماعى كيف يتقبل دوره ويرتاح لأدائه ، كما أن أداء دوره هذا يحتاج لقدر كبير من التنظيم ، والمنظم الذى لا يشعر بالراحة عند أداء هذا الدور (دور المرشد) بحدوده الواضحة المحددة يفشل فى عمله .

والإخصائى الناجح هو الذى يصمم برنامج عمله من خلال القرارات التى يناضل المجتمع بنفسه من أجل الوصول إليها ، والمنظم عندما يعطى الحل بنفسه فإنه بذلك ينكر حقيقة العملية التى تفترض أن المجتمعات تنمو من حيث مقدرتها على مواجهة مشاكلها عن طريق نضالها وسعيها فى الوصول إلى قرارات عامة .

وقد يتطلب الأمر الاتصال بجهاز من الأجهزة الحكومية العليا المساعدة فى مواجهة مشكلة أو توفير خدمة يحتاجها المجتمع ، وحينئذ يجب على المنظم الاجتماعى

آن يجتمع مع الممثلين أو المندوبين المكلفين بهذا الاتصال ، يعمل معهم وينظمهم ويعدهم لهذا اللقاء ، دون أن يذهب هو معهم ، ابتعاداً عن المظهرية ، فالمنظم الناجح هو الذى تدفعه وظيفته لمساعدة المجتمع على تقبل وممارسة مسئولياته بنفسه .

(هـ) تفسير وتوضيح دوره : Interpretation of Role

يجب أن يتعلم المنظم الاجتماعى كيف يفسر ويوضح دوره بعد فترة معقولة من عمله مع المجتمع .

ومن واجب المنظم الناجح أن يتحين الفرص المناسبة لشرح ماهية دوره بالتحديد ، وإذا لم يستطع فى موقف معين أن يتخذ قرارات مصيرية معينة أو حتى التوصية بالأسلوب الصحيح للعمل فإنه يستطيع أن يدلل بالأساليب المناسبة على أهمية مساهمة وإشتراك أفراد المجتمع فى تحمل مسئولية إتخاذ القرارات ، ويكون دور الإخصائى بالنسبة لدور المرشد فى هذا المجال هو مساعدة المجتمع على القيام بواجباته .

وقد يبتكر أفراد المجتمع طرقاً مختلفة لاختيار إخصائى معين لكى يخدمهم بدلا من المنظم العامل معهم حالياً ، وفى هذه الحالة يجب على المنظم القديم أن يستمر فى أسلوبه ولا يتأثر بمشاعر عدم الارتياح الموجهة إليه ، ويبقى على موقفه الحازم الموضوعى تجاه جميع المناطق أو الجهات التى يعمل على مساعدتها ،وسوف ينمو تدريجياً ويتدعم إطار العمل المشترك بين المنظم والمجتمع الذى يعمل معه ، وتتضح تدريجياً معالم هذا الإطار لكل من الطرفين .

ثانيا — دور الممكن : The enabler role

يمكن القول — بصفة عامة — أن دور الممكن هو ببساطة تسهيل مهمة عملية تنظيم المجتمع ، ولكن هذا الدور يختلف ويتشعب ويتعقد حسب المواقف التي يتعامل معها المنظم الاجتماعي . ويمكن تحديد هذا الدور فيما يأتي :

(١) اثارة وتركيز مشاعر عدم الرضى عن ظروف المجتمع وأوضاعه :
(Focusing discontent)

يتطلب هذا الدور من المنظم أن تتوافر المهارة لديه فى التعامل مع الإنسان وفى تحويل المشاعر السلبية والعدوانية إلى مشاعر أكثر إيجابية ، وفى مساعدة الأفراد والجماعات لكى يروا أن كثيراً من مشاكلهم الشخصية هى فى حقيقة أمرها مشاكل مجتمعية .

والمنظم الاجتماعى لا يجب عليه فقط الاستفادة من القوى الإيجابية الموجودة فى مجتمعة والقيادات الممثلة لها واستثمار قدراتها ، ولكن عليه أيضاً تحديد هذه القوى وإطلاق سراحها من أية ضغوط قد تحول بينها و بين قيامها بالتأثير المطلوب منها فى مجال تنمية وتنظيم المجتمع . وهو يقوم بذلك عن طريق تشجيع التعبير عن أنفسهم وعن مشاكل مجتمعهم ، وبالصبر وحسن الانصات والاستفسار اللبق ، وعن طريق السعى — تدريجياً — إلى توجيه الانتباه وتركيز التفكير على مشاكل المجتمع التى تحتاج إلى مساهمة الجميع واشتراكهم فى مواجهتها وحلها .

وأول ما يفعله فى هذا المجال أن يعمل كحلقة اتصال وربط بين فئات المجتمع وجماعاته ومؤسساته ، ويجب عند قيامه بذلك ، ألا يتصرف كبائع ،

يبيع للجماهير خطة عمل وأسلوب وطريقة تنفيذ لهذه الخطة ، بل هو شخص مهنى يساعدهم على التعرف على أنفسهم . وعند ما يجد المنظم أن مشاعرهم وإدراكهم نحو المشاكل المجتمعية العامة بدأت تتبلور ، فإن وظيفته تكون فى هذه الحالة تدعيم وتأييد الجهود وجمع شملها وتنظيمها لتواجه وتتعامل مع هذه المشاكل .

ومن الأخطاء الشائعة بين بعض الإخصائيين الاجتماعيين هى إشعار الأفراد بتفاؤل غير حقيقى نحو إمكان تحقيق نجاح سريع إزاءموقف أو مشكلة معينة ، إذ أن جزءاً من واجب المنظم وهو يقوم بدور الممكن . هو مساعدة الجماهير على الرؤية الواضحة الطبيعية لمشاكلهم ومشاعرهم .

(ب) تشجيع الجهود المنظمة :

يتجه المنظم الناجح نحو مساعدة الجماهير على فهم نفسها والشعور بمشاكلها وهو فى هذه الحالة يجب أن يكون أكثر استعداداً للحركة المتزنة المناسبة فى معظم المواقف التى يعمل فيها ، وبتعاون جماعى هادف ، وهذا هو الأساس الضرورى لأية عملية تنظيم للنهوض الاجتماعى ، أو لنمو المجتمع .

ولعل الوقت الذى يستغرقه المنظم لاكتشاف مشكلات المجتمع ومشاعر الناس وقت غير ضائع لأنه الطاقة التى تعطى ديناميكية لحركة الجماهير وتمنحها المقدرة على العمل مع الصعوبات التى تواجه عادة بداية هذه العملية .

وتتوقف درجة استعداد الجماهير للتنظيم على درجة إعداد المنظم الاجتماعى للتفاعل مع الجماهير من حيث الرغبة فى العمل والقدرة على الحركة والتأكيد على أن

الصعاب التي تواجههم يمكن التغلب عليها ، كما أنه من الأمور الحيوية التي يجب على المنظم الاجتماعي القيام بها هي دفع خطى العمل والإسراع بها والإقلال أو الحد من الصعاب التي تواجه الإجراء التنظيمي أو غيره من الإجراءات . ومن المعلوم أنه غير مسموح للمنظم بأن يقول لهم « لا تقلقوا فكل شيء سيكون على ما يرام » أو غير ذلك من العبارات ، ولكن واجبه بأن يسألهم عن شعورهم إزاء المشكلة المطلوب القيام بعمل مشترك لمواجهتها وعن مدى رغبتهم واستعدادهم للتضحية والبذل من أجل التغلب على هذه المشكلة وحلها . وعليه أن يعضد ويدعم الاتجاه الذي يخلق شعوراً بالنضال ويؤمن بقيمة وفائدة الكفاح ، ويؤكد الثقة في مقدرة المجتمع على تحقيق أهدافه ويبدي رغبته في العمل مع الجماعة أثناء مواجهة المشكلة وحلها . ولكنه أثناء ذلك لا يدفع أو يستميل أو يحث على العمل ، بل يحرك المجتمع ويجعله مستعداً لأي عمل أو إجراء تنظيمي أو تنفيذ مشروع إنمائي وذلك يكون بالحد من السلبية وفقد الثقة أو نقص الرغبة في النضال والكفاح .

ويتطلب دور المنظم الممكن حكماً وتقديراً لمدى التشجيع الذي يحتاجه المجتمع ، وحجم التوتر والقلق الذي يقع المجتمع فيه ، ثم مقدار التدعيم والتعضيد الذي يتطلبه المجتمع ، ويكون واضحاً دائماً أن مسئولية العمل تقع على عاتق المجتمع من خلال إشتراك أفراده وإسهامهم في العمل الاجتماعي ، وعلى المنظم أن يعرف جيداً إمكانية حدوث فشل ، رغم جهوده ، وعليه أن يتقبل مسئولية هذا الفشل في حالة حدوثه .

(١٠) دعم العلاقات فى المجتمع :

Nourishing good interpersonal relations

يسعى المنظم أيضاً إلى زيادة مقدار الإشباع الذى يحصل عليه أفراد المجتمع من العلاقات الشخصية بينهم ، ومن العمل التعاونى المشترك .

وإذا كان المنظم مقبولا من أفراد المجتمع ومحبوباً منهم وموثوقاً به ، فإن هؤلاء الأفراد سيقبلون عليه ويتعرفون به . ومن مظاهر ذلك مثلا حضورهم الاجتماعات التى يدعو إليها والتى يمكن عن طريقها حضور أشخاص جدد ينضمون إلى من سبقهم ، وعليه أن يتعاون مع الجميع ، حيث يجب أن يؤمن دائماً بفائدة مثل هذا التعاون فى تدعيم العلاقات بين أفراد المجتمع بعضهم البعض ، وبينهم وبين المنظم الاجتماعى . ويجب أن يعرف المنظم — بطبيعة الحال — أن المجتمع يجب ألا يعتمد عليه دائماً عند قيامه بدور الممكن ، كما يجب أن يسند المسئولية تدريجياً إلى أفراد المجتمع كلما زادت مهارتهم ومقدرتهم على تحمل هذه المسئولية بأنفسهم .

كما يسعى إلى تهدئة الخلافات التى قد تنشأ وذلك بتوضيح الأمور والقضايا التى أثيرت بسببها تلك الخلافات ، مع تفسير وجهات النظر المختلفة بحيث يفهمها الجميع ، وعلى المنظم أن يكون دائماً موضوعياً متزناً هادئاً فى المواقف الحرجة حتى يمكن الوصول إلى أفضل وأنسب القرارات بالنسبة لهذه المواقف الحرجة .

وعلى المنظم الناجح أن يقوم بمحاولة إشراك مختلف الأفراد فى المناقشات والعمل بلباقة ، واضعاً فى الاعتبار اختلاف الناس فى ميولهم وطباعهم وأمزجتهم وغير ذلك من نواحى نفسية وعقلية وقدرات حسمية .

وفى بعض المواقف يعتمد المنظم الاجتماعى على مقدرته ومهارته المهنية وعلى قوة الجماعة ، فى تفسير بعض النواحى الخاصة بحياة المجتمع عندما يرى أنها تقف فى طريق أى عمل مجتمعى أو على العكس عندما يرى أنها تزيد من قوة دفع العمل المجتمعى بما يمكن التنظيم أو المنظمة التى يعمل من خلالها المنظم الاجتماعى من النجاح .

(د) التأكيد على الأغراض العامة :

Emphasizing Common objectives

والمنظم الاجتماعى فى مجال تنظيم المجتمعات يعمل ليساعد على تحقيق الأهداف المتفق عليها ، ويتم ذلك بالتخطيط الكفء الفعال ، وبزيادة مقدرة المجتمع على مواجهة وحل مشاكله .

ويجب أن يعد لهذا العمل فى بادىء الأمر عن طريق مساعدة الجماهير للتعبير عن اهتماماتها تجاه المشاكل الاجتماعية بقصد خلق وحدة فكر حول هذه المشاكل ، تمهيداً لوجود وحدة الحركة والعمل نحو مواجهتها وحلها بعمل جماعى تعاونى .

ثالثا — دور الخبير : The expert role

عندما يقوم المنظم الاجتماعى بدوره كخبير عليه أن يزود المجتمع بالحقائق والتوجيهات المباشرة فى القطاعات أو المناطق التى يمكن أن يتحدث مع المسئولين فيها ، وهذا لا يتعارض مع دوره كمساعد أو ممكن . والمنظم كخبير يعمل على تنمية وتنظيم مجتمعه بتزويده بالحقائق الجديدة والخبرة المهنية والموارد المادية ، والمشورة اللازمة لمعرفة الطرق المناسبة التى يحتاجها ويتطلبها العمل .

وفى مجال تنظيم المجتمع يقوم الإخصائى الاجتماعى (المساعد والممكن) بدور تدعيمى ، ولكنه كخبير قد يواجه الجماعة بالحقائق والمفاهيم المساعدة لها والتى تمنحها مزيداً من الثقة فى حركتها ، والجماعة فى ذلك تكون فى أشد الحاجة لتجنيبها أى صراع مع جماعات أخرى .

ويمكن توضيح أنواع الأعمال التى يقوم بها الخبير أثناء عمله مع المجتمع وذلك ببعض التحديد من خلال المسئوليات المقترحة التالية : .

(ا) تشخيص المجتمع : Community diagnosis

يقوم المنظم كخبير بتحليل وتشخيص المجتمع ، لأن معظم المجتمعات لديها قدر ضئيل من الفهم لتركيبها والتنظيمات القائمة فيها .

(ب) اجراء البحوث : Research skill

المنظم الاجتماعى يجب أن يكون أيضاً ماهراً ومدرباً على طرق البحث ، وقادراً على إجراء الدراسات والبحوث بنفسه . وهو فى هذا يضع سياسة وخطة البحوث بما يضمن لها تحقيق الأهداف .

ولأهميه البحوث الاجتماعية فى مجال الخدمة الاجتماعية عموماً وفى مجال العمل مع المجتمعات بصفة خاصة ، ينادى بعض العاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية أن تكون بحوث الخدمة الاجتماعية موضع اهتمام المسئولين ، مع تقديم كافة الإمكانيات لها .

(ج) المعلومات اللازمة عن المجتمعات الأخرى :

Information about other communities

وبالإضافة إلى ما سبق من مسئوليات يجب أن يعرف المنظم الاجتماعى

ما أجرى من بحوث ودراسات وتجارب فى مجتمعات أخرى ، كما يجب عليه أن يوضح المبادىء والأفكار النافعة التى يمكن استخلاصها من المشروعات الناجحة ، فبينما يجب على المجتمع أن يناضل من أجل حل مشاكله ، يمكن أيضاً للمجتمع أن يتعلم من المجتمعات الأخرى ويستفيد من الحقائق والنتائج الخاصة التى تصل إليها .

(د) التوجيه بطرق العمل المناسبة : Advice methods

يجب أن يكون لدى الإخصائى الاجتماعى أيضاً خبرة ومعرفة بطرق وعمليات تنظيم المجتمع ، بحيث يستطيع تزويد المجتمع بقدر مناسب من المشورة التى تفيد فى العمل الاجتماعى .

(هـ) المعلومات الفنية : Technical information

يجب على الإخصائى الاجتماعى أن يعرف جيداً ويكون قادراً على تزويد المجتمع بالمصادر والموارد المادية المختلفة اللازمة لوضع الخطط الفنية .

وذلك يعنى أن الإخصائى الاجتماعى يجب أن يعرف الموارد البشرية والمادية المختلفة المتاحة فى المجتمع ، أو التى يمكن إيجادها سواء أكانت موارد هيئات حكومية ، أو موارد هيئات أهلية ، أو منظمات دولية وطرق ضمان وتوفير المساعدات المطلوبة فى الميادين والمجالات المتخصصة .

ويجب على الإخصائى الاجتماعى أن يكون قادراً على تقريب الفجوة التى قد تكون موجودة بين الموارد المتاحة فى المجتمع وبين مشاكل وحاجات أفراده ، أو بعبارة أخرى إحداث حالة موائمة وتوازن مستمر بينهما .

(و) التقييم : Evaluation

يجب أن يكون الإخصائى الاجتماعى قادراً على تقييم عمله ومحاولة تفسير الطريقة التى يتم بها العمل الإنمائى أو التنظيمى ، متفهماً لطريقة التفاعل التى تحدث بين الأعضاء عند المناقشة ، والأثر الذى تتركه المناقشة فى نفوسهم ولعل ذلك يتطلب مقدرة على تفسير هذه التفاعلات والآثار بحرص ولباقة بحيث لا يترتب أى ضرر من عملية التفسير أو التقييم ، بما يؤدى إليه أحياناً من سوء التأويل .

وفى كل هذه المجالات يمكن للاخصائى الاجتماعى أن يعمل كخبير يزود المجتمع بالحقائق والمصادر والموارد التى تفيد حركة الجماعة وتدفعها إلى الأمام فى طريق تحقيق أهدافها .

رابعا — دور المعالج الاجتماعى : The social therapy role

يعمل بعض الإخصائيين الاجتماعيين فى مجال عملهم مع المجتمعات كمعالجين اجتماعيين ، وهو عمل تخصصى دقيق يتطلب مقدرة وخبرة ومهارة فائقة ، والمعالج الاجتماعى هنا لا يعمل على مستوى الفرد أو الجماعة ، ولكنه يعمل على مستوى المجتمع كله وذلك يعنى تشخيص وعلاج المجتمع ككل .

والإخصائى الاجتماعى أثناء عمله على مستوى المجتمع يجد مجالا واسعاً لعمليات تشخيصية عديدة ، ومن هذه العمليات محاولة معرفة ما يأتى :

— تاريخ المجتمع ، وظواهره المختلفة من الناحيتين الديناميكية والاستاتيكية القائمة فعلا فى المجتمع .

— الوظائف والأدوار الاجتماعية ، والعلاقات الموجودة بين هذه الوظائف وتلك الأدوار ، وتشمل هذه الأدوار القيادات الطبيعية والوظيفية القائمة فى المجتمع .

ويجب أن يكون تشخيصه للمجتمع دقيقاً مبنياً على المعرفة والفهم لطبيعة وصفات ومميزات هذا المجتمع .

كما يجب أن يتضمن العلاج الأساليب التى يستطيع المجتمع بواسطتها أن يتفهم بنفسه الحلول والعلاج للمشكلات القائمة فيه ويزيل الصعاب من طريق العمل الجماعى التعاونى ، ويكون العلاج أكثر كفاءة كلما استوحى حلولا ذاتية لمشاكل المجتمع وحاجات أفراده لأن ذلك يزيد من مقدرة المجتمع ونموه .

رأى نيوزتتر Wilbur L. Newstetter عن دور المنظم الاجتماعى :

حاول نيوزتتر تقسيم دور المنظم الاجتماعى — بعد خبرة امتدت إلى أكثر من ١٥ عاماً فى العمل بين الجماعات — إلى أربعة أدوار رئيسية هى(١) :

أولا — عمليات ادارية :

وهى تتعلق بتهيئة جهاز تنظيم المجتمع للقيام بمسئولياته بكفاءة ، مع توفير جميع الإمكانيات الإدارية التى تساعد هذا الجهاز على القيام بعمليات تنظيم المجتمع ، وهذه العمليات تتضمن التأكد من وجود العدد اللازم من العاملين ذوى التخصصات المطلوبة لمسئولياتهم فى جهاز تنظيم المجتمع(٢) .

---

(١) الدكتور أحمد كمال : التخطيط الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى — القاهرة — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ ص : ٦١٨ — ٦١٩ .

(2) Newstetter W. and Meyer Schwartz, Basic Course in Community Organization for Social Welfare, for All Students in Harry L. Lurie ed., The Community Organization Method in Social Work Education (New York, Council on Social Work Education 1959.).

ومن أهم الأعمال الإدارية هى التأكد أيضاً من وجود اللجان المتخصصة فى عمليات تنظيم المجتمع بحيث تكون هذه اللجان متلائمة مع مسئولياتها فى جهاز التنظيم .

وتتضمن هذه الأعمال الإدارية تهيئة جهاز التنظيم لمسئولياته وتنسيق الجهود داخله وخارجه وتوزيع المسئوليات على العاملين فيه وتنظيم الإشراف على جميع الشئون الإدارية المختلفة مثل التسجيل وتنفيذ الميزانية وتحديد مسئوليات اللجان ودعم العلاقات العامة الداخلية والخارجية وتنظيم عمليات الاتصال الداخلية ، وغيرها من الأعمال الإدارية التى تضمن نجاح العمل فى أجهزة تنظيم المجتمع .

ثانيا — عمليات تربوية :

يقوم المنظم الاجتماعى بالنسبة لهذه العمليات بأعمال تتصل بشئون التدريب والتثقيف والتربية والتعليم سواء فيما يختص بالعاملين داخل أجهزة تنظيم المجتمع أو فى الهيئات الاجتماعية الأخرى ، وكذا فيما يختص بالقيادات والمتطوعين لتوعيتهم بمسئولياتهم قبل مجتمعهم ليشاركوا بقوة وإيجابية فى عمليات النهوض بمجتمعهم .

وهذه العمليات التربوية يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ، رسمية أو غير رسمية وتستخدم فيها وسائل وأدوات كثيرة مثل الدراسة المنظمة فى المعاهد والكليات ، أو بالإيفاد فى بعثات داخلية أو خارجية ، ويلزم لها عقد الدورات التدريبية وتنظيم الزيارات العلمية والندوات والمحاضرات العامة والمؤتمرات ، ويمكن أيضاً أن تتم هذه العمليات فى اللجان وحلقات

البحث والرحلات والمقابلات ، وباستخدام وسائل التثقيف المختلفة للكبار، ووسائل الإيضاح السمعية والبصرية مثل السينما والمسرح والجرائد والمجلات والتليفزيون والراديو والإعلانات والملصقـــات وغيرها من الأدوات التى نستخدمها للاستثارة والتوعية والتوجيه والإرشاد .

ثالثا — عمليات مهنية بين الجماعات :

فى هذه العمليات يكون الاهتمام فى العمل مع الجماعات مركزاً على خدمة المجتمع ، ومسئولية المنظم الاجتماعى تتجه نحو المجتمع ككل ، ولذلك فإن دوره مع أعضاء الجماعات فى أجهزة تنظيم المجتمع سواء القيادات المهنية أو الشعبية أو القيادات السياسية ، الذين هم فى الواقع ليسواسوى ممثلين للمجتمع ، هو دعم التعاون بينهم وتنسيق جهودهم ، لأنه عن طريق هـذه القيادات وقيامها بمسئولياتها قبل المجتمع بنجاح، يمكن تحقيق أهداف تنظيم المجتمع. ويتم عادة وضع الخطط المناسبة بعد تحديد الاحتياجات ومعرفة الصعوبات والمشكلات وتحديد الأهداف .

رابعا — عمليات انشائية وانمائية لتحقيق تغيير اجتماعى مرغوب :

تعمل طريقة تنظيم المجتمع على تحقيق التغيير الاجتماعى نحو التقدم والتنمية بصفة مستمرة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا باتباع أسلوب علمى مبنى على منهاج تخطيطى وعلى مهارة وقدرة المنظم الاجتماعى . وأن دور المنظم الاجتماعى فى العمليات الإدارية والمهنية والتدريبية كلها عمليات تحقق التنمية والتقدم المطلوب الوصول إليه .

ويطالب « نيوزتتر » فى هذا الدور بالذات وفى عمليات التنمية والتقدم

بصفة خاصة أن يقوم المنظم الاجتماعى بالعمل على اكتشاف موارد جديدة فى المجتمع زيادة على الموارد الحالية ومحاولة إضافتها إلى موارد المجتمع مثل إنشاء هيئات جديدة أو اكتشاف قيادات سياسية أو شعبية أو مهنية جديدة ، أو دعم أجهزة تنظيم المجتمع بإنشاء أقسام وإدارات جديدة ، كإنشاء قسم للبحوث أو للاستعلامات أو التوثيق الاجتماعى أو مكاتب ومراكز للتطوع أو دعم لجان جهاز تنظيم المجتمع بلجان جديدة لم تكن موجودة أصلا فيه بما يتناسب مع مسئوليات الجهاز وحاجة المجتمع .

ويدخل فى هذا الدور أيضاً العمليات المتعلقة بجمع الأموال وتوفير الميزانيات للقيام بمشروعات وبرامج جديدة يحتاجها المجتمع لتوسيع نطاق العمل حتى تشمل مناطق ومجالات وجهات وفئات لم يسبق أن استفادت من قبل .

نظرية « روبرت موريس » و « أولى راندال » لدور المنظم الاجتماعى :

Robert Morris and Ollie A. Randall

حاول « موريس وراندال » فى عام ١٩٦٥[1] تحديد دور المنظم الاجتماعى فى ثلاثة أدوار رئيسية هى :

١ — دور يمثل وجهة نظر العالم « روس » ويتمثل فى قيامه بدور « الممكن » حيث يعاون بطريق غير مباشر ولا يقوم بدور المحرك والدافع فى عمليات تنظيم المجتمع تاركا مسئولية ذلك إلى القيادات

---

(1) Morris, R. and Randall O.A., Planning and Organization of Community Services for the Elderly, Social Work Journal, Vol. 10, No 1. January 1965.

الشعبية والسياسية والمهنية الأخرى التى لها حق تقرير ما تراه مناسباً وعلى المنظم فقط أن يعاون فى جميع خطوات العمل .

يرى «موريس وراندال» أيضاً أن هذا الدور قد يفيد فى بعض المناسبات ولكنه يتصف بالبطء الشديد وعدم تقدم العمل إلى المستوى العلمى المطلوب لأنه يساعد على استمرار حرمان المجتمع من حقه فى التقدم لمدد زمنية قد تطول وتتسم بعكس الوضع إذا ما تدخل المنظم الاجتماعى وقام بدور المحرك والدافع فى عمليات تنظيم المجتمع .

٢ — يرى « موريس وراندال » أن الدور الذى ينسب إلى « نيوزتتر » Newstetter بمستوياته الأربعة وهى العمليات الإدارية والتربوية والمهنية للعمل بين الجماعات ، والإنشائية ، هو دور فى الواقع ذو طابع إدارى وتنظيمى وهذا يفقد المنظم الاجتماعى صفة التخصص ويجعل المتخصصين فى العلوم الإدارية أحق منه بالعمل فى أجهزة تنظيم المجتمع بالإضافة إلى الجمود الذى يتصف به دور المنظم الاجتماعى فى العمل وعدم التقدم فى جميع برامج ومجالات أجهزة تنظيم المجتمع وقصر التقدم فقط على المجال الذى يجيده أو يميل إليه المنظم الاجتماعى ، مع أن من أهم مميزاته أن يكون عاما ينظر إلى المجتمع كـكل وإلى المشكلات كـكل ويحاول وضع خطة محايدة فى حدود الإمكانيات والموارد لمواجهة أكثر المشكلات والحاجات إلحاحا وانتشاراً وتأثيراً على المجتمع .

٣ — يضيف « موريس وراندال » دوراً جديداً للمنظم الاجتماعى فى ضوء

نقدها لنظريتى « روس و نيوز تتر » وفيه يطلبان من المنظم الاجتماعى أن يقوم هو بنفسه بالاتصالات وإستثارة الجماهير والقيادات بجميع الوسائل الميسرة لجهاز تنظيم المجتمع والمناسبة للمواقف والمجتمعات .

وفى هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعى بمسئولياته وهو طليق لا تعوقه قيود أو عقبات أو حائل لإستثارة الجماهير المعنية والقيادات المسئولة عن المجتمع . وبحيث يسير العمل فى جهاز تنظيم المجتمع بأسلوب علمى تخطيطى يسمح للمنظم بالحركة والاتصالات والعمل بحرية كاملة فى عمليات أجهزة تنظيم المجتمع .

وتتميز نظرية « موريس وراندال » عن دورى « روس و نيوز تتر » بأنها تربط مهنة الخدمة بالعمل الاجتماعى Social Action وبالتالى بالعمل السياسى ، ويجعل دور المنظم الاجتماعى متصفاً بالإيجابية والحيوية والحركة والتفاعل لإيجاد حلول سريعة تعالج الحاجات والصعوبات والمشكلات المجتمعية .

كما أن دور « موريس وراندال » فى الواقع تقدم جديد للمهنة ونقل مفيد لاهتمامات طريقة تنظيم المجتمع من العمليات الاجتماعية Social process إلى الاهتمام أكثر بتكنولوجية التخطيط الاجتماعى وهى خبرات هامة تضاف إلى مهارة المنظم الاجتماعى فى عمليات التغيير الاجتماعى والعمل مع الإنسان فى مستوياته المختلفة ، وكل هذا يدفع بالمهنة والمهنيين إلى مستويات أعلى تنتظرهم وتجعلهم أقدر على خدمة الإنسان فى المجتمعات الإنسانية المختلفة ..

والواقع أن ضرورة شعور الفرد أو الجماعة أو المجتمع بالرغبة فى التغيير أمر له أهمية فى تنظيم المجتمع ، ذلك لأن عمليات التغيير المقصودة فى المجتمع لا تؤتى ثمارها مالم يكن هناك شعور لدى الانسان بعدم الرضا بالوضع القائم ، ومن ثم يحفزه ذلك إلى أن يغير اتجاهاته القديمة بأخرى تتفق مع الوضع الذى يريد التحرك إليه .

ولقد أثبتت تجارب كثيرة فى مجال سيكلوجية الجماعات أن تغيير الاتجاه أمراً ليس سهلا ، ولا يمكن أن يتم بمجرد استخدام أسلوب المحاضرة أو النصح أو الإرشاد ، وإنما يبدأ التغير من حدوث الاقتناع والفهم المبنى على حقائق ملموسة ، والمشاركة الفعالة ، والاحساس بأهمية التغيير ،وبما للجماعة أو المجتمع من دور فى إحداث هذا التغيير .

ولا شك أن مجتمعنا فى طريق تحوله إلى الاشتراكية ، وفيما هو يبذله من جهود ضخمة فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يتطلب أن يكون الإخصائى الاجتماعى بما لديه من وعى ودراية وخبرة ومهارة ، أداة من أدوات التغير ، وهو يملك من وسائل الاتصال والاقناع والتعبئة وبخاصة فى مجال تنظيم المجتمع ما يمكنه من أن يتنبأ ، بل وأن يتحكم فى إحداث التغير المقصود الذى يهدف إلى تحقيقه . ولا يمكن أن يتنافى ذلك إطلاقا مع مبادىء الديموقراطية وحق تقرير المصير ، فالاقتناع والدراسة والمشاركة والمؤتمرات وإعداد الرأى العام والعلاقات العامة كلها أدوات يمكن استخدامها وتوجيهها للاسراع نحو التقدم تعويضاً لمراحل سبقت من التخلف .

وإذا كنا نرى أن حالات السلبية فى خدمة المجتمع تعد مشكلة هامة لأنها تمنع من وجود كيان أو بناء اجتماعى لتنظيم المجتمع لعدم وجود عدد كاف من المواطنين يشعرون بما يحتاجه مجتمعهم ولعدم قدرتهم على تنظيم الصفوف أو حتى إظهار السخط ، فإن الواجب يدعو إخصائى تنظيم المجتمع إلى اتباع جميع الوسائل والأدوات الميسرة لإستثارة الجماهير وقادتهم لتعديل الأوضاع وطلب التغيير حتى تتحقق مطالبهم وتتحسن ظروف معيشتهم وظروف مجتمعهم .

والواقع أننا فى أشد الحاجة إلى مهارة إخصائى تنظيم المجتمع نظراً لما يسود مجتمعنا أحياناً من روح سلبية ولا مبالاة تبدو فى قصور وفشل الكثير من تنظيماتنا المجتمعية ، مثل ما يحدث بالنسبة لبعض مجالس الآباء بالمدارس أو لجان الوحدة المجمعة أو مجالس القرية أو بعض لجان وحدات الاتحاد الاشتراكى . ومن الرأى أن اختيار الإخصائى الاجتماعى الكفء المدرب للعمل فى هذه التنظيمات ، والاهتمام باختيار وتدريب القادة وتوفير إمكانيات وأدوات الاتصال والتثقيف يمكن من تحقيق نتائج أكثر إيجابية لمجتمعنا العزيز .

الفصل الثانى

دراسة تحليلية لحالات تطبيقية

تعتمد طريقة تنظيم المجتمع على مبادىء وعمليات وقيم يمكن أن يكتسبها الإخصائى الاجتماعى عن طريق دراسة عدد كاف من الحالات التى تبرز المواقف الاجتماعية ، وسلوك المنظم المهنى ، وذلك بجانب الدراسة النظرية والميدانية .

ودراسة الحالات مثل التدريب الميدانى تفيد فى إعداد الإخصائيين الاجتماعيين فائدة لا تقل أهمية عن الدراسات النظرية التى يتلقونها فى معاهدهم وكلياتهم .

وفى دراستنا للتاريخ الإنسانى نجد أن بعض الأفراد من قيادات شعبية مختلفة قد نجحوا فى حركاتهم الإصلاحية الاجتماعية بوحى من أنفسهم وطبقاً للظروف التى يعملون فيها ولكنهم لا يستطيعون تفسير كيفية أدائهم لأعمالهم العظيمة أو وصولهم إلى تحقيق الأهداف التى حققوها حتى يستفيد من خبراتهم من يريد السير على منوالهم .

أما بالنسبة لمهنة الخدمة الاجتماعية فإنها تحاول أن ترسى قواعد ثابتة للمهنة مبنية على العلم والمعرفة مع التدريب الميدانى ، ودراسة الحالات الاجتماعية المناسبة التى تساعد على تثبيت المعلومات النظرية ، وإعداد الإخصائى الاجتماعى لعمله المهنى بنجاح بعد تزويده بخبرات كافية ميدانية مناسبة .

ولا شك أن الخبرات المتراكمة لدى الإخصائيين الاجتماعيين تسجل وتوضح أسباب النجاح والفشل وكيفية تحقيق الأهداف بإتباع الأسلوب السليم ، وتلافى الفشل بالدروس المستقاة من تلك الخبرات .

ولعل أفضل سبيل إلى تعليم العلوم التطبيقية استعراض الخبرات وتحليل الحالات العملية الواقعية التى حدثت فعلا ، ثم التدريب والممارسة العملية فى ضوء هذه المعرفة وهذه الخبرات ، وهكذا يتقن المنظم الاجتماعى عمله بالتدريب والمران العلمى المناسبين . وبمناقشة الحالات واستعراض المشكلات التى صادفها المجتمع وقادته الشعبيون والمهنيون ، ودراسة الحلول التى حاولوا بها التغلب على الصعاب ، مع إضافة البحوث التجريبية العلمية التى أدخلتها المهنة منذ سنوات قليلة ، تمكن من وجود رصيد كاف من المعرفة والخبرات والمعلومات التى تساعد على تحليل بعض الحالات التى نستعرضها فى هذا الفصل .

محضر اجتماع

مجلس إدارة الاتحاد الإقليمى فى ١٢/٣/١٩٦٩

جدول الاعمال :

١ — التصديق على محضر الجلسة السابقة .

٢ — عرض الحساب الختامى وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ .

٣ — ما يستجد من أعمال .

محضر الجلسة

فى الساعة السابعة مساء الأربعاء ١٢ مارس سنة ١٩٦٩ بمقر الاتحاد انعقد الاجتماع العاشر لمجلس إدارة الاتحاد برئاسة رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية السكرتير العام وحضور السادة أعضاء المجلس (عشرة أعضاء).

واعتذر عن عدم الحضور الأعضاء (١١ عضوا) .

ولم يحضر الاجتماع عضو واحد (١ عضو) .

كما حضر هذا الاجتماع السيد / مدير الاتحاد ، والسيد / السكرتير الفنى للاتحاد .

ولما كان الاجتماع قانونياً فقد بدأ بالنظر فى جدول الأعمال على النحو الآتى :

أولا : التصديق على محضر الجلسة السابقة :

(ا) أثار العضو (س) موضوع ضرورة الحصول على موافقة القوى العاملة بالنسبة إلى تعيين إحدى العاملات بالاتحاد ، وقد وعد السيد مدير الاتحاد بتنفيذ هذا الشرط والاتصال بالقوى العاملة للحصول على موافقتها على هذا التعيين .

(ب) أثار عضو (ص) إغفال ذكر المناقشة التى دارت فى الجلسة السابقة بشأن إيجاد لائحة داخلية للعاملين فى الاتحاد . وقد قرر المجلس تشكيل لجنة من السادة : (خمسة أعضاء) لوضع لائحة نموذجية للعاملين فى الاتحاد وبحيث يمكن الاقتداء بها فى الجمعيات .

ثم صودق على محضر الجلسة السابقة .

ثانياً : عرض الحساب الختامى وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ :

استعرض المجلس الحساب الختامى وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ بعد إعادة تصويبها وفقاً لما قرر فى الجلسة السابقة بالنسبة إلى تقييم الأثاث الذى آل للاتحاد عن الجمعيات المنحلة والمصفاة ، وبالنسبة إلى استهلاك الأثاث المشترى خلال عام ١٩٦٨ وفقاً للقواعد المقررة ، وكذلك بالنسبة للأسهم والسندات والسلف طرف أعضاء الجمعيات المنحلة والمصفاة وإثباتها بقيمتها .

وقد قرر المجلس ما يأتى :

(ا) الموافقـــة على الحساب الختامى وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ وعرضها على الجمعية العمومية العادية فى ١٦ / ٤ / ١٩٦٩ للتصديق عليها .

(ب) قيام الاتحاد باتخاذ إجراءات تحصيل السلف طرف أعضاء الجمعيات المنحلة وإرسال إخطارات مسجلة للتحصيل ومتابعة نتيجة التحصيل على فترات دورية .

(حـ) إتخاذ الإجراءات الآتية بشأن اشتراك الجمعيات فى الاتحاد وتسديد إشتراكاتها :

١ — إرسال خطاب موصى عليه إلى الجمعيات الأعضاء التى لم تسدد الاشتراك السنوى لسرعة سداد الاشتراك .

٢ — قيام مديرية الشئون الاجتماعية بإرسال منشور للجمعيات التى لم تشترك فى الاتحاد بضرورة الاشتراك فى الاتحاد تنفيذاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

٣ — قيام مديرية الشئون الاجتماعية بإعداد مذكرة فى شأن عدم انضمام عدد كبير من الجمعيات فى الاتحاد الإقليمى وعرضها على مجلس المحافظة .

ثالثاً : فيما يستجد من أعمال :

(١) عرض عضو (س) القرار الذى أصدره مؤتمر الأجهزة التنفيذية والشعبية للمحافظة بشأن تكوين لجان على مستوى الأحياء لتنسيق العمل بين الجمعيات تمثل فيها الجمعيـــات والاتحاد الاشتراكى والشئون الاجتماعية .

واقترح سيادته تمثيل مجلس إدارة الاتحاد فى هذه اللجان حيث أن الاتحاد يعمل أساساً فى مجال تنسيق خدمات الجمعيات .

وتساءلت عضو (م) عما إذا كان لهذه اللجان أن تتدخل فى شئون الجمعيات ، وأجاب رئيس الاتحاد أن هذه اللجان لا تتدخل فى استقلال الجمعيات وعملها ، ولكن مسئولية هذه اللجان التنسيق بهدف خدمة البيئة .

وأوضح السيد / مدير الاتحاد ضرورة التمسك بنصوص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بالاتحادات وأنه لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد إقليمى واحد فى المحافظة . وهناك أيضاً بعض الجمعيات التى تخدم على مستوى المحافظة وهذه لا علاقة للأحياء بها مثل الجمعية النسائية لتحسين الصحة ، لأنها تخدم جميع الأحياء بالرغم من وجودها فى حى معين بالمدينة ، وكذلك الجمعيات التى تخدم أبناء القرية أو المهنة فى جميع أجزاء المحافظة بالرغم من أن مقرها فى قسم من الأقسام الإدارية ، ويتبقى بعد ذلك جمعيات الرعاية الاجتماعية التى تخدم أبناء حى معين وهذه هى

التى يمكن أن تنضم إلى هذه اللجنة ، وأشارت إلى ماسبق من تجربة مجالس التنسيق التى بدأت منذ سنة ١٩٥٤ وإن من العقبات التى كانت تعترض العمل بهذه المجالس أن نسبة كبيرة من الجمعيات المنضمة إلى مجالس الأحياء كانت من بين الفئتين الأوليتين ولم يكن لها اهتمام خاص بحى معين مما أفقدها الاهتمام بهذه المنظمات .

وتقرر فى نهاية المناقشة أن تشكل لجنة من (ثلاثة أعضاء ورئيس الاتحاد ومديره) لمناقشة هذا الموضوع ووضع الأسس التى تكفل عدم التضارب بين اختصاصات هذه اللجان والاتحاد الإقليمى ووزارة الشئون الاجتماعية .

(ب) عرض السيد / مدير الاتحاد موضوع ترشيح عضوين يمثلان الاتحاد الإقليمى فى مجلس إدارة الصندوق الفرعى لإعانة الجمعيات والموسسات الخاصة بالقاهرة يختارهما مجلس إدارة الاتحاد وذلك بناء على خطاب مديرية الشئون الاجتماعية فى هذا الشأن .

وقد قرر المجلس اختيار عضو (م) وعضو (ك) عضوى مجلس إدارة الاتحاد لتمثيل الاتحاد فى الصندوق وإخطار مديرية الشئون الاجتماعية بذلك .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة السابعة وخمس وأربعون دقيقة مساء .

السكرتير العام　　　　　　رئيس المجلس

تحريرا فى ١٢/٣/١٩٦٩

بعض نقاط للمناقشة :

١ — إلى أى حد سار العمل فى هذا الاجتماع طبقاً للأسس التى درستها ؟ .

٢ — ما هو دور المنظم الاجتماعى فى الاتحاد الإقليمى فى هذه الجلسة ؟ .

٣ — ما هو رأيك فى إدارة رئيس الاتحاد لهذه الجلسة ؟ .

٤ — ما الذى تتوقع القيام به قبل الجلسة من مدير الاتحاد ؟ .

محضر اجتماع

الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد الإقليمى

فى ١٦ أبريل سنة ١٩٦٩

جدول الاعمال :

١ — النظر فى التقرير السنوى لمجلس إدارة الاتحاد حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ والتصديق عليه .

٢ — اعتماد الحساب الختامى والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ .

٣ — التصديق على مشروع ميزانية الاتحاد وفروعه لعام ١٩٦٩ .

٤ — تعيين مراقب حسابات الاتحاد لعام ١٩٦٩ وتحديد أتعابه .

محضر الجلسة

بناء على قرار مجلس إدارة الاتحاد فى جلسته بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٢ بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد فى تمام الساعة الخامسة مساء الأربعاء ١٩٦٩/٤/١٦ ، انعقد بمقر الاتحاد اجتماع الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد فى تمام الساعة الخامسة مساء الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٦٩ برئاسة رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية السكرتير العام وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة وممثلى الجمعيات .

وحيث أن عدد الجمعيـات أعضاء الجمعية العمومية فى الاتحاد والمسددين للاشتراك السنوى ويحق لممثليها حضور الاجتماع ٢٦٧ جمعية فيـكون الانعقاد صحيحاً إذا حضره على الأقل ١٣٥ عضواً .

ولما كان عدد الحاضرين من ممثلى الجمعيات وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد هو ٤٥ عضواً ، لذلك تأجل الاجتماع لمدة ساعتين حيث ينعقد فى تمام الساعة السابعة مساء نفس اليوم طبقاً لما جاء فى قرار دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ونص المادة ١٦ من لائحة الاتحاد .

وفى تمام الساعة السابعة مساء أصبح الاجتماع قانونياً بحضور السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وممثلى الجمعيات الأعضاء وعددهم ١٠٤ عضواً .

وبهذا أصبح عدد الأعضاء الحاضرين ١٠٤ عضواً وهو يزيد عن نسبة عشرة فى المائة من الأعضاء وقدرها ٢٧ عضواً تنفيذاً لنص المادة ١٦ من لائحة الاتحاد .

وحضر الاجتماع مندوبا الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات ، ومديرية الشئون الاجتماعية ، ومدير الاتحاد ، والسكرتير الفنى للاتحاد .

وقد استهل السيد / رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بتأبين الشهيد البطل الفريق أول عبد المنعم رياض الذى سقط فى ميدان الشرف والاستشهاد . ونعى أيضاً إحدى أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وواحدة من رواد الحركة الوطنية البارزات وقائدة فى الميدان الاجتماعى ، ونعى نجل أحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ، واقترح الوقوف دقيقة حداداً وقراءة الفاتحة على روحيهما .

وقبل النظر فى جدول الأعمال أثار رئيس إحدى الجمعيات الأعضاء وممثلها فى الاجتماع اعتراضه على جدول الأعمال فى إغفال ذكر البند الخاص بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلا من الذين سقطت عضويتهم تنفيذاً للمادة ١٤ من لائحة الاتحاد، كما أبدى اعتراضه على الإجراء الذى اتخذه الاتحاد بالإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة فى جريدتين دون اتباع الوسيلة المتفق عليها وفقاً للقانون واللائحة وهى الإخطار بخطاب موصى عليه أو بتوقيع الأعضاء بما يفيد علمهم تنفيذاً للمادة ١٥ من لائحة الاتحاد وطلب سيادته إعادة دعوة الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات فى مقر الاتحاد أخذاً بديموقراطية الانتخابات والقواعد الدستورية بالرجوع للجمعية العمومية وطالب بأخذ قرار الجمعية العمومية فى هذا الشأن .

وذكر السيد / رئيس مجلس الإدارة أنه ليس بين أعضاء الجمعية العمومية أطراف ولابد من الأخذ بالأسلوب الذى يقرره القانون واللائحة التنفيذية ولائحة الاتحاد وتحقيق ديموقراطية الانتخابات .

وبين السيد / مدير الاتحاد الاجراءات التى اتخذها الاتحاد بالنسبة إلى الدعوة للجمعية العمومية وفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة على النحو الآتى :

١ — قرر مجلس الإدارة فى جلسته بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٦٩ توجيه الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد الساعة الخامسة مساء ١٦/٤/١٩٦٩ بمقر الاتحاد وفى حالة عدم اكتمال العدد القانونى يؤجل الاجتماع لمدة ساعتين .

٢ — فى نفس التاريخ أسقط المجلس عضوية ثلث الأعضاء المنتخبين (٦ أعضاء) وقرر المجلس الإعلان بجريدتى الأهرام والأخبار صباح الإثنين ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ عن قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بدلا ممن سقطت عضويتهم وذلك فى الفترة من ٢٤ فبراير إلى ٦ مارس سنة ١٩٦٩ .

٣ — لم يتقدم أحد للترشيح سوى نفس الأعضاء الذين سقطت عضويتهم وبذلك فازوا بعضوية مجلس الإدارة بالتزكية .

٤ — أخطر الاتحاد وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) ومديرية الشئون الاجتماعية بالدعوة للجمعية العمومية وجدول الأعمال فى ٢٩ / ٣ / ١٩٦٩ ، ولم يرد اعتراض من أى من هذه الجهات خلال الموعد القانونى .

٥ — أرسلت الدعوة للجمعيات الأعضاء فى الاتحاد التى لها حق حضور الاجتماع بالبريد الموصى عليه بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣٠ .

٦ — ورد للاتحاد من مديرية الشئون الاجتماعية ظهر اليوم ١٩٦٩/٤/١٦ كتاب يفيد تظلم السيد / رئيس مجلس إدارة الجمعية من عدم اتخاذ الاتحاد للاجراءات القانونية الواجبة للترشيح لملء العضوية التى خلت بإسقاط ثلث أعضاء المجلس فى التجديد الثلثى السنوى ، ورأت المديرية فى كتابها فى هذا الشأن ما يأتى :

(ا) أن يتم انعقاد الجمعية العمومية فى التاريخ المحدد لها وهو يوم ١٩٦٩/٤/١٦ على أن تنظر فى جميع بنود جدول الأعمال عدا الانتخابات .

(ب) يقوم الاتحاد باتخاذ الاجراءات السليمة لفتح باب الترشيح لعضوية ثلث مجلس الإدارة ثم دعوة الجمعية العمومية العادية للانتخابات .

وقد بين أحد أعضاء مجلس الإدارة ورئيس إحدى الجمعيات للأعضاء أنه يجب التفريق بين اختصاص الجمعية العمومية الواردة بالمادة ١٤ وطريقة الإخطار عن دعوة الجمعية العمومية كما بينتها المادة ١٥ من لائحة الاتحاد . وأنه لم يحدد القانون ولا لائحته التنفيذية ولا لائحة الاتحاد طريقة معينة لإجراءات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والانتخابات .

وأوضح مندوب الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات أن الإجراءات التى اتخذها الاتحاد فى شأن الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية سليمة حيث لم يرد نص على طريقة الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة .

وأورد عضو آخر أن أعضاء الاتحاد ليسوا أفرادا ولكنهم ممثلون لجمعيات، وحسما لأى نزاع من هذا القبيل يجب أن يقتصر الإعلان فى توجيه الدعوة لأعضاء الجمعية العمومية .

وأشار عضو آخر أن المتبع وطبقاً للقانون أن تكون الدعوة كاملة أى متضمنة جميع بنود جدول الأعمال ، واقترح سيادته أن يستمر مجلس الإدارة ناقصاً ٦ أعضاء الذين سقطت عضويتهم ثم يعلن عن دعوة الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات .

وتكلم عدد من الأعضاء بين مؤيد أو معارض للاجراءات التى اتخذها الاتحاد بشأن الانتخابات بنفس الحجج السابق ذكرها .

وهنا أوضح السيد رئيس مجلس الإدارة أن المناقشة أسفرت عن وجود آراء مؤيدة للاجراءات التى اتخذها الاتحاد بشأن الانتخابات ، وآراء معارضة لهذه الإجراءات ، وبين أن الاتحاد سوف يسير فى هذا الموضوع إلى نهايته مع وزارة الشئون الاجتماعية وذلك لوضع مبادىء يستهدى بها الاتحاد والجمعيات بالنسبة إلى الإعلان فى الجرائد عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، ويمكن لمن يريد من أعضاء الجمعية العمومية حضور مناقشة وبحث هذا الموضوع مع وزارة الشئون الاجتماعية .

ثم عرض سيادته القرارين الآتيين لأخذ رأى الجمعية العمومية عليهما :

القرار الأول : السير فى نظر جدول الأعمال كما هو ، على أن يعرض الطعن الوارد على وزارة الشئون الاجتماعية ، بحيث إذا رأت الوزارة أن إجراءات الاتحاد بشأن الانتخابات غير سليمة أعيد الإعلان عن فتح باب الترشيح بإرسال خطاب موصى عليه إلى الجمعيات الأعضاء .

القرار الثانى: اعتبار انتخاب ٦ أعضاء لمجلس الإدارة بالتزكية موقوفاً إلى حين استطلاع رأى وزارة الشئون الاجتماعية ، وما تقرره الوزارة ينفذ . وقد نال القرار الثانى أغلبية كبيرة .

وانتقلت الجمعية العمومية لنظر جدول الأعمال على النحو الآتى :

أولا — التقرير السنوى لمجلس ادارة الاتحاد :

وقد ناقش أحد الأعضاء النقاط الخاصة بدليل الجمعيات — اجتماعات الجمعيات النوعية — دور التدريب فى الجمعيات — المعوقات التى تعترض الجمعيات وكيفية

التغلب عليها وعرضها على الجمعيات للاستفادة منها — اقتراحات سيادته بشأن تعديل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذى ينحصر فى إزالة القيد الخاص بأقصى مدة عضو مجلس إدارة الجمعية بخمس سنوات .

وقد أوضح السيد مدير الاتحاد الصعوبات التى واجهت إصدار الدليل والجمعيات التى لم يمكن جمع بياناتها رغم تكرار التردد عليها أو عدم العثور على مقارها ، وأن الدعوة لاجتماعات الجمعيات النوعية مازالت قائمة ، وأبدى الاتحاد رأيه فى تعديل القانون ومنها إزالة قيد مدة عضو مجلس إدارة الجمعية بخمس سنوات .

وتمت الموافقة على التقرير السنوى لمجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

ثانيا — اعتماد الحساب الختامى والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ :

عرض مراقب حسابات الاتحاد الحساب الختامى والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ .

وقد ناقش أحد الأعضاء موضوع الاستهلاكات للأثاث ، واقترح سيادته زيادة نسبة الاستهلاكات كما اقترح سيادته إيداع جزء من أموال الاتحاد فى البنك بفائدة . وشرح السيد مراقب الحسابات موضوع الاستهلاكات .

وناقش عضو آخر زيادة مصروفات سجل المساعدات على إيراداته . ورد السيد مدير الاتحاد أن هذا يرجع إلى عجز الإعانة السنوية التى تقدمها الوزارة عن مقابلة مصروفاته رغم أعباء العمل الكبيرة المنوطة بالسجل كما أوردت

سيادتها إحصائية عن الاستعلامات التى ترد للسجل من وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف والجمعيات المعنية بالمساعدات قبل الصرف وبعده وفى التتبع السنوى على النحو الآتى :

السنة	استعلامات	حالات	تعديلات
١٩٦٨	٣٤٩٥٧	١٠٠٢٣	٦٧٤٥

وطالب عضو (ا) أن يتم ضغط الماهيات والمكافآت وذلك بفتح باب التطوع أمام أعضاء الجمعية العمومية للعمل فى الاتحاد .

ووجه السيد رئيس مجلس الإدارة الدعوة للسادة أعضاء الجمعية العمومية للتطوع للعمل فى الاتحاد فلم يتقدم سوى مقدم الاقتراح .

ووافقت الجمعية العمومية على الحساب الختامى والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ .

ثالثا — التصديق على مشروع ميزانية الاتحاد وفروعه لعام ١٩٦٩ :

وافقت الجمعية العمومية على مشروع ميزانية الاتحاد وفروعه لعام ١٩٦٩ .

رابعا — تعيين مراقب حسابات الاتحاد لعام ١٩٦٩ وتحديد أتعابه :

وافقت الجمعية العمومية على تعيين مراقباً لحسابات الاتحاد (وتشمل سجل المساعدات وسجل التطوع ومركز تدريب العاملين فى ميدان رعاية الطفولة والأسرة) لعام ١٩٦٩ بأتعاب شاملة قدرها خمسون جنيهاً ، وشكر سيادته على الجهود التى بذلها فى مراجعة حسابات الاتحاد .

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال حيا السيد رئيس مجلس الإدارة الجهود التى بذلتها اللجان الفنية المشكلة بالاتحاد ، ووجه الشكر لأعضاء هذه اللجان .

كذلك أثنى سيادته على الجهود التى بذلها السيد مدير الاتحاد والجهاز الفنى بالاتحاد رغم قلة عدده والأعباء الجسيمة التى يقوم بها ، وتقدم برجائه فى أن يتم استكمال الجهاز الإدارى والفنى حتى يتمكن من أن يوجه ويفتش ويراجع وذلك عندما تتوفر للاتحاد الإمكانيات المالية ، وأشار سيادته إلى الزيارات التى قام بها الاتحاد لبعض الجمعيات والمؤسسات .

وأخيراً بين سيادته أن المرحلة التى تمر بها البلاد الآن مرحلة خطيرة ، وأن الميدان الاجتماعى هو الأم والمعلم والموجه وهو الذى يعطى الرغبة الصادقة فى الخدمة ، ورجا السادة الأعضاء ألا ينسوا المعركة وواجباتها والمشاركة بالجهد والمزيد من المساهمة والمشاركة .

وقد كان للسيدات الفضليات أعضاء الاتحاد دورهن فيما قمن به من زيارات للجبهة وما أدينه من خدمات .

وقرر السادة أعضاء الجمعية العمومية إرسال برقية للسيد الرئيس جمال عبد الناصر وتأييده فى المعركة التى يقودها فى سبيل النصر .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثامنة والنصف مساء .

بعض نقاط للمناقشة :

١ — ما الذى يمكن استفادته من محضر الاجتماع من ناحية التسجيل وإدارة الجلسة ؟

٣ — ما هو دور المنظم الاجتماعى (مدير الاتحاد) البارز فى أعمال الاتحاد؟

٣ — ماذا يقصد بالاتحاد الإقليمى وما هى أهدافه وتكوينه وعلاقته بوزارة الشئون الاجتماعية ؟

٤ — ما هو رأيك كمنظم اجتماعى فى رئيس الاتحاد فى إدارته للاجتماع ؟

تقرير

عن أعمال اللجان الفنية للاتحاد الإقليمى

للعرض على مجلس الإدارة فى جلسة ١٩٦٩/٦/٤

أولا — لجنة التخطيط والتنسيق :

عقدت اللجنة ٣ اجتماعات بتاريخ ٣/٢٩ ، ٤/٢٣ ، ١٩٦٩/٥/١٥ واتخذت القرارات الآتية .

(ا) موافقة اللجنة على شهر جمعيات جديدة فى المحافظة بلغت ٢٦ جمعية حسب التوزيع التالى :

١٨ جمعية تعمل فى ميدان المساعدات الاجتماعية ، ٥ ثقافية وعلمية ودينية و٢ فى ميدانى الثقافة والمساعدات ، وجمعية واحدة فى تنمية المجتمع .

(ب) رفض شهر جمعيات جديدة :

١ — جمعية (س) رفض الشهر ، لتقدم هذه الجمعية بأوراق باسم آخر لجمعية أشهرت بهذا الإسم .

٢ — جمعية تيسير فريضة الحج (رفض الشهر لوجود جمعية مشهرة بالمديرية من ضمن أغراضها تيسير أداء فريضة الحج) .

٣ — جمعية الخدمة العامة للعاملين بشركة (ص) للمساعدات الاجتماعية (رفض الشهر لأن أغراض الجمعية من بين أغراض النظام الأساسي لنقابة العاملين بالشركة تطبيقاً للمادة ١٣ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. أما إذا تبين أن أغراض الجمعية خارجة عن اختصاص النقابة فتوافق اللجنة على الشهر) .

٤ — جمعية أهالى بلدة (ع) للمساعدات الاجتماعية .
(رفض الشهر لأن محضر التأسيس غير موقع عليه من الأعضاء المؤسسين . وإذا كان هناك محضر موقع عليه من الأعضاء المؤسسين فلا مانع من إتمام الشهر) .

(جـ) إعادة أوراق شهر جمعيات جديدة إلى المديرية :

١ — جمعية (م) وميدان عملها المساعدات الاجتماعية .
(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لإستيفاء بيان الاشتراك السنوى) .

٢ — جمعية (ك) وميدان عملها المساعدات الاجتماعية .
(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لتعاود الاتصال بالمؤسسين وذلك لتوسيع نشاط الجمعية لتشمل جميع العاملين بالمؤسسة العامة التى تتبعها هذه المحلات) .

٣ — جمعية تيسير أداء فريضة الحج والزيارة الدينية للعاملين بشركة (ل) وميدان عملها الخدمات الثقافية والعلمية .

(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لعدم وجود ما يفيد موافقة اللجنة النقابية على إشهار هذه الجمعية) .

٤ — رابطة العاملين بمرفق (ن) للمساعدات الاجتماعية .

(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لتعميم الاشتراك فى الجمعية بحيث يشمل جميع العاملين للمرفق وتغيير نطاق العمل الجغرافى إلى المحافظة).

٥ — جمعية تنمية المجتمع المحلى بحى (هـ) وميدان عملها تنمية المجتمع المحلى .

(إعادة أوراق الشهر المديرية لإستيفاء بحث علاقة تسمية الجمعية بنطاق عملها الجغرافى) .

٦ — جمعية الخدمة الاجتماعية للمشتغلين فى (و) للمساعدات الاجتماعية .

(تؤجل لحين تقديم دراسة وافية من المديرية عن هذه الجمعية حيث أن هناك جمعية بنفس الإسم وبنفس الغرض سبق حلها ، وفى الجلسة التالية تقرر رفض شهر هذه الجمعية تنفيذاً للمادة ٢٢ من القانون) .

(د) تعديل النظام الأساسى للجمعيات :

١ — الرابطة الخيرية لأبناء . . .

(ا) عدم الموافقة على تعديل نطاق عملها الجغرافى بحيث لا يشمل محافظة أخرى .

(ب) الموافقة على تعديل السنة المالية للجمعية بحيث تصبح من أول يناير إلى آخر ديسمبر من كل عام .

٢ — الجمعية الخيرية القبطية لأهالى . . .

عدم الموافقة على امتداد نطاق عملها الجغرافى بحيث لا يشمل بلاداً تقع فى نطاق محافظات أخرى .

٣ — جمعية عيد الأسرة .

الموافقة على تعديل تسمية الجمعية إلى جمعية مؤسسة عيد الأم .

٤ — جمعية المبرة الجديدة .

الموافقة على تعديل عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح خمسة عشرة عضواً بدلا من عشرة أعضاء .

٥ — جمعية . . . الخيرية .

الموافقة على رفع قيمة الاشتراك الشهرى لأعضاء الجمعية إلى ١٠٠٠ مليما بدلا من ٥٠٠ مليما .

٦ — صندوق الزمالة للعاملين بهيئة . . .

الموافقة على تعديل المادتين رقمى ٤٩ ، ٥٠ من لائحة النظام الأساسى للجمعية .

٧ — الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية بجى . . .

الموافقة على إضافة مادة ٤٠ مكرر وكذا تعديل المادتين ٤٣ ، ٤٥ من اللائحة الأساسية فى حالة ما إذا كان النظام الأساسى للجمعية الشرعية الرئيسية ينص على جواز تعديل النظام الأساسى للفرع دون الرجوع إلى الجمعية

الرئيسية ، وعلى مديرية الشئون الاجتماعية التأكد من توافر هذا الشرط وعند عدم تحققه يرفض التعديل والإضافة .

(هـ) قرارات أخرى :

أولا : بالنسبة لتحديد نطاق العمل الجغرافى لجمعيات أبناء البلاد وامتداده إلى مناطق أخرى قررت اللجنة :

(ا) امتداد النشاط خارج المحافظة لا يجوز طبقاً للقانون إلا بعد الحصول على موافقة الجهة الإدارية .

(ب) وطبقاً للقانون المعمول به الآن لا تدخل ضمن المحافظة مناطق خارجها ولو كانت قريبة منها .

(ج) يقتصر نشاط جمعيات أبناء البلاد على المقيمين بالمحافظة .

— عقد اجتماع دورى للجنة كل أسبوعين .

— قبول اعتذار رئيس الاتحاد من عضوية اللجنة .

ثانيا : بتاريخ ٥/٤/٦٩ ، ٦ ، ٥/٥/٦٩ قامت إدارة الاتحاد بدعوة أمناء صناديق ٣٤ جمعية من جمعيات أبناء البلاد وذلك بناء على قرار لجنة التمويل المنعقدة فى ٥/٢/١٩٦٩ لتوضيح نواحى الضعف فى تصوير الحسابات الختامية التى ترد من هذه الجمعيات وشرح أبسط الطرق فى كيفية إمساك دفاتر محاسبية سليمة — ولقد تناول الاجتماعان ما يأتى :

١ — ملاحظات الاتحاد عما يرد من تقارير سنوية وميزانيات وشرح نواحى القصور فيها ..

مع التعرف على المشاكل المحاسبية للجمعيات والعمل على مساعدتها فى وضع أسس سليمة للقيد بالدفاتر .

٢ — تم عرض نموذج لكل من :

دفتر الإيرادات والمصروفات المقترح من إدارة الاتحاد ومناقشة بنوده وكيفية القيد فيه .

حساب المقبوضات والمدفوعات وحساب الإيرادات والمصروفات والميزانية العمومية وقد تم توضيح الغرض الأساسى من تصوير كل حساب على حده، واختلاف الدلالة مما توضحه من بيانات .

٣ — طالب السادة الأعضاء الحاضرون بالآتى :

طبع دفاتر للايرادات والمصروفات المقترحة بمعرفة الاتحاد للحصول عليها بالتكلفة مع استعدادهم لتقديم طلبات للاتحاد حتى يمكن طبع هذه الدفاتر .

طبع نماذج للحسابات الختامية للاسترشاد بها عند تقفيل السنة المالية .

القيام بزيارة الجمعيات حتى يمكن لمس طريقة العمل فيها وتوجيه الجمعية على الطبيعة .

هذا وجارى استدعاء باقى الجمعيات حتى يمكن البت فى إمكانية طبع الدفاتر المطلوبة من عدمه وتوضيح طرق تصوير الحسابات الختامية لها .

ثالثا : تجربة محو الامية :

تستمر إدارة الاتحاد فى مباشرة تجربة محو الأمية فقد وافقت لجنة الإعانات بالمحافظة على تمويل التجربة هذا العام وذلك بصرف مبلغ ٩٠٠ جنيه

لعشرة مراكز تجرى فيها هذه التجربة فى المحافظة تحت إشراف الجمعيات الأعضاء بالاتحاد الإقليمى ، كما تفضلت المحافظة بصرف الكتب اللازمة لمائة فتاة دون مقابل ، وقد قامت إدارة الاتحاد بعقد دورة تخصصية فى محو الأمية فى شهر مارس للسادة المدرسين الذين تولوا التدريس بهذه الفصول حضرها السادة المشرفون فى مديرية التربية والتعليم ، وقام بالتدريس فى هذه الدورة الأساتذة المتخصصون فى كلية التربية والفنيون بإدارة التربية الأساسية بوزارة التربية والتعليم ومركز التنمية الوظيفية بسرس الليان .

وقد بدأت الدراسة فى شهر أبريل ، ورغبة فى تذليل الصعوبات التى قد تعترض سير التجربة فقد عقد اجتماع للسادة المدرسين والمشرفين تحت إشراف خبير اليونسكو ومدير عام التربية الأساسية بوزارة التربية والتعليم وقد قاموا بمناقشة المدرسين والمشرفين وأبدوا ارتياحهم لأسلوب العمل فى هذه المراكز .

وقد قرر السيد مدير الشئون الاجتماعية بالمحافظة أنه بعد تقييم المشروع وثبوت نجاحه بتعهد سيادته بالموافقة على تحويل هذا المشروع إلى برنامج مع زيادة عدد الوحدات إلى عشرين وحدة فى العام المقبل طبقاً لاحتياجات البيئة .

رابعا : التطوع للخدمة العامة :

عقدت لجنة التطوع اجتماعين بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٥ ، ١٩٦٠/٤/١٥ حيث اتخذت القرارات وتمت الإنجازات الآتية :

١ — تم توزيع استمارات التطوع على معهد الخدمة الاجتماعية والجامعة وإدارة التربيـة الاجتماعية لتوزيعها بغرض ملئها حسب مجالات التخصص ، أما استمارات التطوع لمحو الأمية فقـــد أرسلت لدار المعلمين .

٢ — تم وضع خطة تدريب الطلبة على أعمال الإغاثة والتهجير والخدمات الاجتماعية المختلفة وأرسل البرنامج إلى جامعة عين شمس .

٣ — تم عمل نيشان التطوع وشهادة التقدير للسادة المتطوعين .

٤ — تم تنفيذ مشروع محو الأمية فى قسم الساحل فى ٣ جمعيات لعـــدد ٦ فصول وهى جمعية عمـــال ومستخدمى شركة إيديال ، جمعية النشاط النسائى ، رابطة سائقى ووقادى قاطرات السكة الحديد ، ويسير المشروع بخطوات ناجحة .

كذلك عقـدت لجنة المشروع إجتماعاً يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٩ حضره بعض السادة المتطوعين المقيدين بسجل التطوع والذين يرشحهم السجل للعمل التطوعى فى بعض المؤسسات والجمعيات ، كما حضر الاجتماع مقرر اللجنة وعضو اللجنة وقد تحدثا عن دور المدرسين المتطوعين فى تجربة محو الأمية بحى . . . كما تحدث السيد الدكتور مدير مستشفى الأمراض النفسية عن الدور الذى قامت به المتطوعات فى خدمة نزلاء هذا المستشفى خاصة فى قسمى الأطفـال ضعاف العقول والعلاج بالعمل ، وأشاد بدورهن واشتراكهن فى الترفيه عن المرضى مما كان له أكبر الأثر على نفسية النزلاء .

خامساً : أعمال أخرى :

(ا) أسبوع دعم كفاح المرأة الفلسطينية :

تحقيقاً لرغبة الوزارة أن يتولى الاتحاد الإقليمي الدعوة إلى اشتراك الجمعيات وخاصة النسائية منها فى أسبوع دعم كفاح المرأة الفلسطينية الذى بدأ فى ٨ مارس سنة ١٩٦٩ فقد دعا الاتحاد جميع الجمعيات والسيدات المشتغلات بالخدمة الاجتماعية لحضور هذا الأسبوع والذى يدأ بالندوة التى عقدت بقاعة الشعب بالاتحاد الاشتراكى وحضرها السيد عضو اللجنة التنفيذية العليا والسيد أمين الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة وتناول فيها المتحدثون أهمية دور المرأة فى دعم الكيان الفلسطينى ، ومحاربة الاستعمار والصهيونية .

وإكمالا لعمل هذا الأسبوع وبناء على دعوة لجنة دعم كفاح المرأة الفلسطينية فقد رحب الاتحاد باشتراك الجمعيات فى إقامة السوق الخيرية التى خصصت أرباحها لنفس الغرض وشكلت لجنة من بعض عضوات الاتحاد وجمعية الأسر المنتجة بالمحافظة للاشتراك فى هذا السوق على أن تتبرع الجمعيات بربح المبيعات التى تقدمها للسوق دون المساس برأس المال وذلك حفاظاً على أموال الجمعيات وقد بلغت قيمة مبيعات هذا السوق حوالى ألف جنيه واشتركت فى هذا السوق الذى أقيم فى الفترة من ٤/٤/٦٩ إلى ١١/٤/١٩٦٩ بأرض المعرض ، حوالى خمسين جمعية .

(ب) الاحتفال بمرور خمسين عاماً على اشتراك المرأة فى الحياة السياسية والنشاط الاجتماعى :

كما اشترك الاتحاد الإقليمى فى تنظيم الاحتفالات التى أقيمت فى أواخر شهر مارس بمناسبة مرور خمسين عاماً على اشتراك المرأة فى الحياة السياسية

والنشاط الاجتماعي والتى قامت وزارة الشئون الاجتماعية بوضع هـذه الاحتفالات تحت إشرافها ورعايتها واعترافاً بجهود السيدات المشتغلات فى الحقل الاجتماعى واللاتى تنتظمهن الجمعيات فقد أنعم على اثنتين منهن بوسام الكمال من الدرجة الثانية وهما عضوان فى مجلس إدارة الاتحاد .

(ج) معرض رسوم أطفال المؤسسات الاجتماعية بالمحافظة :

بمناسبة الحفل السنوى الذى أقامته المؤسسة الاجتماعية للبنين يوم السبت ١٧ مايو فقد رحبت المؤسسة باستضافة معرض رسوم أطفال المؤسسات فى المحافظة والذى أشرف على إعداده الاتحاد الإقليمى والذى كان مقرراً إقامته فى أسبوع عيد الأم وحالت بعض الظروف عن إقامته فى ذلك الوقت ، ولقد كان الدافع من إقامة هـذا المعرض هو حث مؤسسات الأطفال على ضرورة تضمين برامجها خلق الإتجاهات الفنية فى نزلائها من الأطفال كجزء من برنامج التوجيه والرعاية ، وقد وزعت جوائز مالية ثلاثة على الفائزين الأول قدرها خمسة جنيهات وثلاثة جنيهات وجنيهان ، وتأمل إدارة الاتحاد أن يتخـذ هـذا المعرض فى العام المقبل صورة أشمل وأن يبدأ فى الاستعداد لإقامته فى موعد ملائم .

تحريراً فى ١٩٦٩/٥/٢٧ — المدير

(المنظم الاجتماعى)

بعض نقاط للمناقشة :

١ — حدد فى ضوء التقرير السابق أهم المسئوليات التى تقوم بها لجنة التخطيط والتنسيق .

٢ — حلل بعض القرارات التى أصدرتها هذه اللجنة وإلى أى حد تؤيد أو تعارض قراراتها ولماذا ؟

٣ — ما هو دور المنظم الاجتماعى فى هذه اللجنة ؟

٤ — من استعراض التقرير نجد أن الاتحاد الإقليمى ساهم فى تدريب الهيئات الاجتماعية . وضح ذلك واذكر أنواع التدريب الأخرى الذى تقوم بها أجهزة تنظيم المجتمع .

٥ — ما هى لجان الاتحاد الإقليمى الفنية الأخرى وما صلتها بلجنة التنسيق والتخطيط ؟

تنظيم المجتمع فى خدمة المسنين

فى مدينة تعدادها حوالى ٤٠٫٠٠٠ من السكان ، تقع فى قلب منطقة ريفية فى الدلتا ، وتتميز بتعدد المؤسسات الاجتماعية بها والنشاط الغالب على هذه المدينة هو النشاط الصناعى ، فيها مصانع للغزل والنسيج ، ومصنع كبير لتجميع الآلات ، ومصنع كبير للصناعات الغذائية ، والحالة التجارية بهذه المدينة رائجة ، لارتفاع معدلات الطلب بين سكانها ، ولأن متاجرها تخدم الريف المحيط بها .

والمناطق السكنية بالمدينة يمكن أن تنقسم بصفة عامة إلى قسمين :

أحدهما حديث يضم منازل صحية جيدة البناء وبه بعض المتنزهات والحدائق ، والآخر قديم منازله غير صحية ومزدحمة بالسكان .

ومن أهم المؤسسات الاجتماعية بالمدينة : جمعية لرعاية الأسرة — مؤسسة لرعاية الطفولة — مؤسسة لرعاية ذوى العاهات — مؤسسة لرعاية المكفوفين ؛ كما تضم المدينة فرع الاتحاد الإقليمى بالمحافظة للتنسيق بين أنشطة المؤسسات الاجتماعية ، وكان هذا الاتحاد الإقليمى يضم اثنين من الممثلين عن كل مؤسسة اجتماعية بالإضافة إلى ستة من أعضاء المجتمع البارزين وإلى ممثلين من المؤسسات والجهات الحكومية ، وكان المجلس بكامل هيئته يجتمع ستة مرات كل عام ، وكانت لجنته التنفيذية تجتمع أحياناً ثلاث مرات كل شهر . ومن أهم اللجان المتفرعة من المجلس لجنة الطفولة ، لجنة الأسرة ، لجنة الترويح ، لجنة المشروعات الخاصة .

وفى إحدى جلسات الاتحاد ، طرح أحد الأعضاء البارزين سؤالا عما إذا كان عدد المسنين فى هذه المدينة قد تزايد بدرجة ملحوظة ، حتى يتطلب الأمر إعداد برامج لرعايتهم ، ورد رئيس المجلس على ذلك بأنه لا يشك فى ازدياد عدد المسنين بالمدينة ، ولكنه لا يمكن أن يجزم أن ذلك يخلق مشكلة فى المدينة — لأن معظم المسنين هناك يعيشون فى كنف أسرهم وفى كامل رعايتها واحترامها لهم .

وأبدى بعض الأعضاء ملاحظاتهم عن مشاهدتهم لبعض المسنين وهم يتجولون هنا وهناك فى المدينة بملل وبدون هدف — كما أضاف أحد ممثلى جمعية رعاية الأسرة بأنه يعرف بعض المسنين الذين لا يعيشون مع أسرهم فى حالة سيئة وبدون رعاية واحترام .

وإزاء ذلك قرر المجلس إحالة الموضوع إلى اللجنة التنفيذية — التى شكلت بدورها لجنة فرعية لدراسة الأمر .

وقامت اللجنة الفرعية بعمل دراسة لمعرفة عدد المسنين بالمدينة وأماكن إقامتهم ومواردهم المالية وكيفية قضائهم لأوقاتهم — وعما إذا كان بعضهم يمارس أعمالا أم لا — وعن حالتهم الصحية والأمراض المزمنة التى يشكو البعض منها .

وأوضحت الدراسة أن مايزيد عن الألف من الأشخاص ممن تجاوزا سن الستين يعيشون فى هذه المدينة -- بيد أن الغالبية الساحقة منهم كانت تعيش مع أسرهم والبعض كانوا يعيشون وحدهم ، والعديد منهم كانوا يعانون من مشكلات مالية ، وبالأخص تلك الفئة التى كانت تنفق أموالا كثيرة على العلاج .

وأثارت دراسة اللجنة الكثير من المناقشات فى المجلس ، والتى أدت إلى تقرير تشكيل لجنة أخرى لدراسة الموضوع دراسة إضافية وإعداد مشروع بالتوصيات المقترحة لمواجهة المشكلة .

وقد روعى فى تشكيل اللجنة الجديدة تمثيل المسنين ممن يزيد عمرهم عن ٦٠ سنة ، بالإضافة إلى ممثلين من المؤسسات الاجتماعية — ومن أهالى المجتمع الذين أبدوا اهتماماً بالمشكلة — وكان عدد أعضاء اللجنة ستة عشرة عضواً .

وفى الاجتماع الأول لهذه اللجنة اتفق على أن أهدافها هى :

١ — إثارة الوعى بالمشكلة وإستثارة المجتمع للتحرك لمواجهتها .

٢ — القيام بالدراسة ووضع خطة للعمل .

٣ — تشجيع إيجاد علاقة عمل طيبة بين أعضاء اللجنة .

كما اتفق على إجراء مزيد من الدراسة لمعرفة معلومات دقيقة عن :

١ — أماكن إقامة المسنين بالمدينة .

٢ — الخدمات الصحية التي تؤدى لهم .

٣ — مواردهم المالية .

٤ — الترويح .

٥ — الأعمال التي قد يمارسها بعضهم .

كما اتفق أيضاً أن يقوم كل عضو بإجراء مقابلة مع واحد من المسنين على الأقل لمعرفة ما يتعرض له من هذه العوامل ، على أن يقوم الإخصائيون الاجتماعيون من أعضاء اللجنة بالتعاون مع الاتحاد الإقليمي بإجراء الدراسة الشاملة بأسلوب علمي منهجي .

وكان من أهم ما أسفرت عنه الدراسة الجديدة أن غالبية المسنين كانت تشكو من تدهور الصحة ، ومن مشكلة قضاء وقت الفراغ ، كما اشتكى الكثيرون من إحساسهم بالوحدة ، والبعض اشتكى من إحساسه بأنه غير مرغوب فيه ، وكان عزاؤهم الوحيد قضاء الوقت في التعبد في المنزل ودور العبادة .

كما أن مبادرة المؤسسات الاجتماعية للاسهام في علاج المشكلة كان مرضيا للغاية .

وقرر مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي بالمدينة توجيه الدعوة لجماعات المجتمع ومؤسساته الاجتماعية ومنظماته الأخرى لدراسة نتائج البحث تمهيداً لمناقشتها .

وقد تم عقد هذا الاجتماع — وتلى التقرير الخاص بنتائج الدراسة ، وأبدى ممثلو المجتمع ومنظماته اهتماماً بالمشكلة .

أما بخصوص الخطة التى توصلت إليها اللجنة فكانت تتلخص فيما يلى :

١ — إقامة مركز اجتماعى وترويحى للمسنين ـ يعمل فيه إخصائى اجتماعى، يكون مسئولا عن هذا المركز ، بالإضافة إلى متطوعين للعمل به .

٢ — إقامة مؤسسة إيوائية للمسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة مضنية والذين يحتاجون إلى رعاية طبية فى فترات معينة .

٣ — تشكيل لجنة متفرعة من الاتحاد الإقليمى للمدينة تتفرغ لرعاية المسنين، وتهتم بالتنسيق بين المؤسسات التى ترعى الشيوخ ـ كما أنها تختص بتشجيع المؤسسات على القيام ببرامج جديدة لرعاية المسنين .

٤ — القيام بعمل اجتماعى للاتصال بالجهات الحكومية المسئولة لتوفير رعاية أكثر للمسنين وبالأخص لذوى الدخول المنخفضة أو المعدومة عن طريق الضمان الاجتماعى .

٥ — عمل مشروعات محلية لتشغيل المسنين القادرين فى مشروعات تجارية تزيد من دخولهم وتتمشى مع حالتهم الصحية .

وقد أقر الاتحاد الإقليمى الخطة بعد موافقة الاتحاد النوعى المختص غير أنه بدأت صعوبات تعترض التنفيذ ، وعلى وجه الخصوص كيفية تمويل مشروعى إنشاء المركز الاجتماعى للمسنين والدار الإيوائية .

كذلك أثيرت بعض الأسئلة عن الدار الإيوائية عن سعتها وعدد الحجرات والأسرة وهل ستخدم المسنين من سن الستين فما فوق أو دون ذلك ؟ .

وقد تقرر أن تشكل لجنة من أعضاء المجلس للاشراف على التنفيذ واتخاذ خطواته طبقاً للخطة المقترحة .

وقد تم التنفيذ على المراحل التالية :

١ — الاتصال بالاتحــاد النوعى المختص الذى ساعد فى إقناع إحدى المؤسسات الاجتماعية لإنشاء المركز الاجتماعى لرعاية المسنين بها . وقد تم الاتفاق مع إحدى المؤسسات على تخصيص بعض حجراتها وإمكانياتها لإنشاء المركز الاجتماعى — وعين له المهنيون والإداريون .

٢ — يكون تمويل المركز عن طريق تخصيص ميزانية له يساهم فيها صندوق تمويل الجمعيات الخاصة والاتحاد الإقليمى بالمدينة وبعض الجمعيات الخاصة التى تؤدى بعض الخدمات للمسنين والتى أصبح يقوم بها المركز حيث تحول تلك المؤسسات البنود التى كانت تصرفه لأداء خدمات للمسنين لحساب المركز الاجتماعى الجديد — بالإضافة إلى ذلك يتلقى المركز معونة من وزارة الشئون الاجتماعية بعد إشهاره كما سبق الإشارة ، وبجانب ذلك اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وتبرعات أعضاء المجتمع ومنظماته المختلفة .

٣ — الاتصال بالجهات الحكومية المسئولة لتقديم قطعة من الأرض الفضاء بالمدينة بإيجار رمزى لتشييد دار الإيواء فيها — مع اتخاذ الإجراءات لشهر دار الإيواء ومنح شخصية اعتبارية لها تمكنها من تدبير ميزانية سنوية لها ، تخصص لأعمال البناء التى تتم تدريجياً ، حتى يستكمل البناء والتجهيز فى فترة قدر لها ثلاث سنوات وبحيث تكون سعة الدار متمشية مع خدمة حجم من العمــــلاء يبلغ زهاء المائة والخمسين مسناً .

بعض نقاط للمناقشة .

١ — ماهو دور المنظم فى جميع العمليات التى تمت فى الاتحاد الإقليمى للمدينة ؟

٢ — لماذا لم تنجح اللجنة الفرعية فى مهمتها ؟ .

٣ — كيف أمكن التغلب على مشكلة تمويل المشروعات المقترحة لرعاية المسنين فى المدينة ؟ .

٤ — ما هى علاقة الاتحادات الإقليمية بالاتحاد النوعى المختص ؟ .

الفصل الثالث

بعض أجهزة تنظيم المجتمع

تقصد بأجهزة تنظيم المجتمع التقليدية منظمات تمارس نشاطها مع هيئات ومؤسسات وجمعيات تقوم بتقديم خدمات اجتماعية مباشرة للجماهير في مجالات تدخل في نطاق أنشطة تنظيم المجتمع. وهناك رأى ينادى بألا تقوم أجهزة تنظيم المجتمع بتقديم خدمات مباشرة للجماهير إلا في حالات استثنائية مثل إجراء التجارب ، أو تقديم خدمة يحتاجها أهالى المجتمع وغير متيسر وجود هيئة تستطيع تقديم مثل هذه الخدمة ، ويؤكد هذا الرأى ضرورة العمل على إنشاء مثل هذه الهيئة مستقبلا لتتحمل مسئولية تقديم هذه الخدمات .

فتقديم خدمات مباشرة للجماهير ليس من اختصاص أجهزة تنظيم المجتمع وإذا قامت بمثل هذا العمل فيعتبر عملا ثانويا بالنسبة لها ، تؤديه بغرض التجديد والابتكار الذى يمكن أن تستفيد منه الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات المختصة التي تمارس نشاطها في المجتمع . كذلك فإن تنظيم المجتمع ليس من اختصاص الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات التي تقدم خدمات مباشرة للجماهير ، وإذا قامت بمثل هذا العمل فيعتبر عملا ثانويا بالنسبة لها ، تؤديه أحياناً لمواجهة مشكلات أو احتياجات للمجتمع والتي تقتضى الضرورة مواجهتها .

وهذا الرأى كان سائداً إلى عهد قريب عندما كان تنظيم المجتمع فى مهنة الخدمة الاجتماعية قاصراً على التنسيق والتخطيط والتمويل لمجتمع الهيئات، ولكن

الواقع يثبت فى المستويات المحلية مثل القرية أو الشياخة أو الحى الصغير تعذر وجود هيئات تنفيذية كافية للقيام بتنفيذ الخطة المحلية وعلى ذلك فمن الممكن لأجهزة تنظيم المجتمع فى المستويات المحلية أن يسمح لها بالتنفيذ إما بتكوين مكتب أو قسم ، أو تكليف أحد العاملين بجهاز تنظيم المجتمع بتنفيذ بعض الخطط ، وهذا يحدث فعلا فى المراكز الاجتماعية ولجان التنمية الاجتماعية وكذلك فى أجهزة تنظيم المجتمع الثانوية التى لم تنشأ خصيصاً ، كالمدارس والمساجد والمستشفيات والنقابات وأجهزة التنظيمات السياسية والجمعيات التعاونية.

دراسة أجهزة تنظيم المجتمع :

ولدراسة أجهزة تنظيم المجتمع يجب معرفة النقاط التالية :

أولا : تاريخ وظروف تكوين الجهاز وتبعيته والمستوى الذى يعمل فى محيطه .

ثانياً : أهدافه وأغراضه ووظيفته وأهميته .

ثالثاً : بناؤه الإدارى وعضويته (تكوينه) .

رابعاً : أنشطته وبرامجه والوسائل والأدوات التى تستخدم فيه .

خامساً : العاملون به ودورهم .

سادساً : مستقبل الجهاز وتقييمه .

وسنتناول الآن هذه النقاط الست بالشرح :

أولا — تاريخ وظروف تكوين الجهاز وتبعيته والمستوى الذى يعمل فى محيطه :

لا تنشأ أجهزة تنظيم المجتمع تلقائياً أو عفوياً ، ولكنها نتاج ظروف وعوامل

تؤدى إلى تكوينها ، ولكل جهاز تاريخ يجب معرفته حتى يمكن دراسة الجهاز دراسة سليمة ، إما تبعية الجهاز فيقصد بها الجهة التى يرجع إليها فى رسم سياسته العامة ، أو بمعنى آخر هناك أجهزة حكومية وأخرى شعبية وثالثة مشتركة ، وهذا النوع الأخير هو الغالب فى جميع أجهزة تنظيم المجتمع والتى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة .

أما المستوى الذى يعمل فى محيطه الجهاز ، ويقصد به المستوى الجغرافى الذى يمارس فيه الجهاز نشاطه ، فيمكن أن يكون محليا يشمل فى معناه القرية والشياخة والحى والمركز والقسم والمحافظة ، ومن أمثلة هذه الأجهزة ، المحلات الاجتماعية والاتحادات الإقليمية .

أما المستوى القومى فهو مستوى المجتمع الكبير ، أى مستوى الدولة ، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والاتحادات النوعية التى تمارس عملها على هذا المستوى القومى .

المستوى الإقليمى يشمل عدة دول متقاربة ، أما المستوى العالمى أو الدولى فيشمل دول العالم المعنية بالموضوع مثل الاتحاد الدولى لرعاية الطفولة ، وهيئة اليونسكو ، واليونيسيف .

ثانيا — اهداف واغراض ووظيفة اجهزة تنظيم المجتمع واهميتها :

الأهداف هى الغايات البعيدة التى يسعى جهاز تنظيم المجتمع إلى الوصول إليها ، أما الأغراض فهى الأهداف القريبة والتى عن طريقها يمكن الوصول إلى الأهداف . والوظيفة يقصد بها تحديد مجالات العمل التى يمارسها جهاز تنظيم

المجتمع . ولا شك أن جهاز تنظيم المجتمع يساعد المجتمعات الإنسانية على تحقيق أهدافها على أسس علمية وبأسلوب سليم مما يحقق حشد الإمكانيات لمواجهة الحاجات وحل المشكلات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع .

وأجهزة تنظيم المجتمع تساهم بدورها مع غيرها من الأجهزة الموجودة فى المجتمع لتحسين أحوال هذا المجتمع بإحداث تغيير اجتماعى لصالحه ولرفع مستوى الحياة فيه .

ولتحقيق الهدف يجب تقسيمه إلى أهداف فرعية يطلق عليها أغراض تنظيم المجتمع بصفة عامة مثل دراسة موارد المجتمع واحتياجاته ووضع الخطط المناسبة لإشباع الاحتياجات مع تهيئة الجو المناسب للعمل ، وإثارة الوعى وتنوير الرأى العام وتنظيم حركة الجماهير وتعديل وتغيير القيم والإتجاهات وتنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع .

ثالثا — تكوين الجهاز وعضويته :

يتكون جهاز تنظيم المجتمع من بناء داخلى للجهاز يشمل أقسامه ولجانه المختلفة والعاملين فيه ويضاف إليهم ممثلو الجمعيات والمؤسسات الأعضاء بالجهاز . ويمكن أن يضم هؤلاء أحيانا أفراد بصفتهم الشخصية كأعضاء منتسبين فى الجهاز ، خبراء أو أعضاء بحكم وظائفهم فى تنظيمات معينة مثل الاتحاد الاشتراكى العربى أو وزارات الدولة ، ويجب بحكم القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ تمثيلهم فى أجهزة تنظيم المجتمع .

وتختلف أجهزة تنظيم المجتمع فى تكوينها طبقاً لظروف كل جهاز وتبعيته ، وهى تضم عادة ممثلين عن الهيئات الشعبية الأعضاء بجهاز تنظيم المجتمع المشترك (حكومية وشعبية) .

وتتكون الأجهزة عادة من الجمعية العمومية التى تنتخب مجلس إدارة وعدداً من اللجان التى تساعد الجهاز على ممارسة نشاطه ، وتكون اللجان مسئولة أمام مجلس الإدارة عن نشاطها ، ويعين عادة فى أجهزة تنظيم المجتمع ، مدير منفذ أو سكرتير منفذ ويفضل أن يكون من المتخصصين فى طريقة تنظيم المجتمع ، وتعاونه أقسام إدارية ، وأحياناً يستعين الجهاز ببعض الخبراء بصفة مستمرة أو لمدد مؤقتة.

وفيما يلى نبذة قصيرة عن بعض أقسام البناء الداخلى للجهاز :

الجمعية العمومية : ـ

تتكون عادة من ممثلى الجمعيات والمؤسسات أعضاء الجهاز ، وتختص برسم السياسة العامة للجهاز وتعديل قانونه الأساسى أو لائحته الداخلية واعتماد ميزانيته ، إلى غير ذلك من الأعمال التى ينص عليها القانون الأساسى أو اللائحة الداخلية للجهاز .

مجلس الادارة :

تنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة من بين أعضائها ويضم إليهم أعضاء مختارين أو معينين لخدمتهم أو لتمثيلهم لهيئات يجب ضمها إلى عضوية مجلس الإدارة .

ويختص مجلس الإدارة بتنفيذ السياسة العامة للجهاز وقرارات الجمعية العمومية ، ويقترح مشروع الميزانية ، ويقدم التقرير السنوى للجمعية العمومية ، ويشرف على أعمال اللجان ، ويقدم تقاريره عن سير العمل إلى الجمعية العمومية .

اللجان :

يشكل مجلس الإدارة اللجان التى تقررها لائحة الجهاز ويجوز أن تنتخب

الجمعية العمومية أعضاء هذه اللجان ، أو يوكل إلى مجلس الإدارة تكوينها على أن يكون فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة ، وتنتخب اللجنة أحد أعضائها مقرراً لها لقيادة العمل بها ، ويعمل المنظم الاجتماعي مع هذه اللجان ومع مجلس الإدارة ويعاونه في أعمال الجمعية العمومية للجهاز .

وتساعد أعمال اللجان على إيجاد روح التعاون بين قادة المجتمع ، كما أنها وسيلة فعالة لتفهم المشكلات ودراستها دراسة سليمة ، وكثيراً ما تستخدم اللجان لتدريب أعضائها وإعدادهم لتحمل مسئوليات أكبر في المستقبل ، كما تتيح اللجان العمل الديموقراطي للتعبير عن الآراء وإتاحة الفرص للتفاعل بين أفراد المجتمع . وتضم اللجان أحياناً أعضاء من خارج مجلس الإدارة أو من المجتمع نفسه للمعاونة في أعمالها وهكذا يساهم أعضاء مجلس الإدارة والقيادات الخارجية في عمل مشترك لصالح المجتمع .

ويمكن تقسيم اللجان في أجهزة تنظيم المجتمع من حيث المدة إلى :

لجان دائمة تستدعي طبيعة عملها الاستمرار مثل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	لجان مؤقتة تشكل لدراسة أو بحث مشكلة معينة وتحل اللجنة بمجرد الانتهاء من مهمتها وتقديم تقريرها

كما يمكن تقسيم اللجان من حيث الوظيفة إلى .

لجان تحضيرية وتنحصر مهمتها في الدراسة والإعداد .	لجان تخطيطية ومهمتها إصدار قرارات لها قوة التنفيذ	لجان استشارية ومهمتها إبداء الرأي والمشورة

كذلك يمكن تقسيم اللجان من حيث الغرض والتخصص إلى لجان ثقافية واجتماعية وترويحية وصحية ومالية . . . الخ .

أما من حيث عضوية هذه اللجان فتنقسم عادة إلى :

— لجان تقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة فقط .

— لجان تضم فى عضويتها أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء من الجمعية العمومية .

— لجان تضم فى عضويتها المهتمين والمتخصصين بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية أو كليهما .

ويجب أن يكون العمل فى اللجان مبنى على أسس ديموقراطية سليمة مع تشجيع المشاركة والتكامل فيها حيث أن ذلك يساعد على قيام اللجنة بمسئولياتها على أسس سليمة وعلى تحقيق أعمالها وأغراضها ، فى جو مناسب من العمل المنتج .

ويجب الاهتمام بعمليات التسجيل ، وبإشعار جميع الأعضاء بالرضا والطمأنينة مع تحديد مواعيد مناسبة ودورية للاجتماعات وتحديد أموال لمشروعاتها وتلافى عوامل الضعف ، ودعم عوامل القوة فيها .

رابعا ـ أنشطة أجهزة تنظيم المجتمع وبرامجها والوسائل والأدوات المستخدمة فيها :

تهدف أجهزة تنظيم المجتمع إلى تنسيق الجهود ودعم التعاون وزيادة الموارد المادية والبشرية وتنمية المجتمع المحلى . وتضع هذه الأجهزة بواسطة لجانها ومجالس إداراتها خطة العمل فى إطار السياسة العامة التى وضعتها الجمعية العمومية .

أما عن الوسائل والأدوات المستخدمة فى أجهزة تنظيم المجتمع فهى متنوعة

وكثيرة. ونجد أن بعضها مأخوذ عن طريقتى مهنة الخدمة الاجتماعية الأخريتين وهما طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة كالمقابلات ، والزيارات والتسجيل وكتابة التقارير ، ومن الطرق المعاونة مثل الإدارة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية ، ومن علوم أخرى مثل التربية والإدارة العامة والإدارة الصناعية والتجارية وتثقيف الكبار ووسائل الاتصال والإعلام .

خامسا — العاملون بالجهاز ودورهم :

بجانب ممثلى الجمعيات والمؤسسات والهيئات يجب أن يعين فى أجهزة تنظيم المجتمع العاملون اللازمون من متخصصين وإداريين . ويتوقف العدد اللازم للجهاز على مدى اتساع مسئولية الجهـــاز وحجم العمل فيه وطبيعته ووظائفه وبرامجه وظروف المجتمع نفسه الذى يعمل فيه وميزانية الجهاز ، وبصفة عامة يجب أن تزود أجهزة تنظيم المجتمع بالعاملين الآتيين :

مدير مثقف أوسكرتير منفذ ويفضل الإخصائيون الاجتماعيون المتخصصون فى أعمال تنظيم المجتمع ، ويعاون المدير أوالسكرتير المنفذ عدد آخر من العاملين المهنيين المتخصصين فى فروع عمل جهاز تنظيم المجتمع ، وبجانب هؤلاء يوجد فى أجهزة تنظيم المجتمع قانونيون وإخصائيون فى البحوث الاجتماعية والإحصاء وإخصائيون فى إدارة المؤسسات الاجتماعية وإخصائيون فى التشغيل وهؤلاء يعملون فى مكاتب فنية بالجهاز ، أما مسئولياتهم عن أعمالهم فتشتمل على البحوث والخطط والبرامج والمتابعة والتقييم وتقديم الإستشارات .

ويوجد أيضا فى جميع أجهزة تنظيم المجتمع بجانب هؤلاء إداريون وكتابيون.

بأعداد تتناسب مع حاجة العمل ، وعليهم إنجاز أعمال الحسابات والتوريدات وشئون العاملين .

ويسمح فى كثير من أجهزة تنظيم المجتمع بالتطوع وبشرط خضوعهم لإدارة الجهاز مع ضرورة معاملتهم معاملة تشجعهم على الاستمرار فى التطوع . ونجاح الأجهزة لا يتوقف على قانون أو لائحة ، بل يعتمد فى المقام الأول على العاملين المتخصصين فى الأجهزة والذين تقع على عاتقهم قيادة الأجهزة بطريقة غير مباشرة لتؤدى رسالتها بنجاح .

سادسا ــ مستقبل الجهاز وتقييمه :

يتوقف مستقبل جهاز تنظيم المجتمع على مدى نجاحه فى تأديته لرسالته ، ومدى إمكانياته لمواجهة احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف الجهاز وللتصدى للحاجات والمشكلات .

مقومات أجهزة تنظيم المجتمع :

من مقومات أجهزة تنظيم المجتمع التى تساعد على نجاح مهمتها :

— أن يضم الجهاز لعضويته جميع الجمعيات والمؤسسات والهيئات التى تعمل فى مجالات تخصص الجهاز .

— وضوح أغراض الجهاز لوضع خطط مناسبة تشمل برامج إنشائية ووقائية وإنمائية فى حدود السياسة العامة للمجتمع وبصفة عامة يجب دائما أن لا تتعارض أهداف وأغراض الجهاز مع أهداف المجتمع .

— ومن المقومات الأساسية أيضاً أن تكون الخدمات لجميع المواطنين دون تمييز أو تفرقة .

— ولا شك فى أن تعاون الجهاز مع غيره من الأجهزة والهيئات الموجودة فى المجتمع شرط أساسى يمكن الحكم به على مدى نجاح الجهاز فى تأدية رسالته ، لذلك فإن وجود الإداريين والمتخصصين المهنيين ضرورة حتمية يجب عدم إهمالها لأن نجاح الجهاز يتوقف على مدى فاعليتهم ، كما أن الأسلوب العلمى يجب أن يكون أساس العمل فى كل أجهزة تنظيم المجتمع حتى يمكنها أن تحقق أهدافها .

— وكلما توافرت الموارد والإمكانيات المادية والبشرية للجهاز كلما كان من الميسور له تنفيذ الخطط والبرامج بنجاح .

— ولمجلس الإدارة قوة ملموسة فى سير عمل الجهاز فكلما كان أعضاء المجلس متفاهمين ومتعاونين ، كلما كانت احتمالات النجاح أكثر فى برامج الجهاز .

— وللهيكل التنظيمى للجهاز ونظامه الأساسى أثره فى تقدم العمل بأجهزة تنظيم المجتمع .

المدير أو السكرتير المنفذ :

يقوم المدير المنفذ أو السكرتير المنفذ فى جهاز تنظيم المجتمع بالأعمال الآتية :

١ — المساهمة فى وضع سياسة الجهاز وتحديد أهدافه .

٢ — مساعدة مجلس الإدارة واللجان فى تأدية مهمتها بنجاح .

٣ — القيام بالبحوث والدراسة لتعرف على احتياجات وموارد المجتمع بما فيها بحوث عن إتجاهات الرأى العام .

٤ — المساهمة فى وضع خطط العمل والبرامج .

٥ — المساهمة فى تنفيذ الخطط سواء بتنسيق الجهد أو حل المشكلات والصراعات والمتناقضات التى قد تقوم أحياناً مع العمل على تقوية الروابط وتحسين العلاقات .

٦ — تنظيم دورات تدريبيـــة والمساعدة فى أعمال مكاتب التطوع ومشروعات التمويل ومكاتب الاستعلامات .

٧ — اكتشاف القيادات الشعبية ، والمعاونة فى إعدادهم للدور الذى سوف يوكل إليهم فى عمل الجهاز .

٨ — تقديم المشورة الفنية للأجهزة والجمعيات .

٩ — المساهمة فى تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والندوات وحلقات المناقشة ونشر المطبوعات والقيام بمشروعات نموذجية .

١٠ — تشجيع التطوع ورعاية المتطوعين .

١١ — العمل على رفع مستوى الخدمات التى يقدمها الجهاز .

١٢ — العناية بالتسجيل والمتابعة والتقييم لأعمال الجهاز .

ومن الطبيعى أن هذه الأعمال لا تتعارض مطلقاً مع دور المنظم الاجتماعى والذى أوضحناه فيما سبق .

هذا ويمكن تحديد أغراض أجهزة تنظيم المجتمع فيما يأتى :

(ا) دراسة المجتمع الذى تعمل فيه لمعرفة الموارد والاحتياجات .

(ب) إعداد الخطط التى تتناسب مع الاحتياجات والموارد .

(ح) إسناد التنفيذ إلى هيئات قائمة أو جديدة ، وفى المجتمعات المحلية الصغيرة يمكن أن يقوم بها المسئول عن الجهاز مع آخرين ومتطوعين من قيادات محلية .

(د) التسجيل المركزى وجمع المعلومات والإحصاءات .

(هـ) تنظيم الجهود بين الجمعيات والمؤسسات والهيئات الأعضاء .

(و) رفع مستوى الخدمات فى الجمعيات والمؤسسات .

(ز) رفع مستوى الأداء فى هذه الخدمات وخفض التكلفة إلى أقل حد ممكن .

(ح) إثارة الوعى العام والقيام بعمليات العلاقات العامة .

(ط) تنمية القيادة واكتشافها وتدريبها .

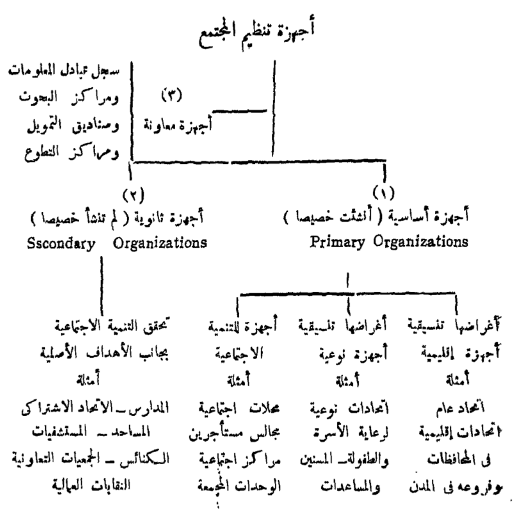
(ى) التدريب سواء للقيادات المهنية أو الإدارية .

(ك) تنمية الموارد البشرية والمادية فى المجتمع .

(ل) سد النقص أو الثغرات فى التشريعات والقوانين القائمة .

(م) تقديم المشورة للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

وفيما يلى رسم توضيحى لأنواع أجهزة تنظيم المجتمع والأجهزة المعاونة :



وقد تم وضع قانون جديد للجمعيات هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك بعد مرحلة التحول الاشتراكى عام ١٩٦١ وصدور الميثاق عام ١٩٦٢ . واستحدث القانون الجديد من الأحكام ما تهدف إلى ما يأتى :

١ — تأكيد دور الجمعيات فى مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية وتوفير الضمانات لها من الناحية القانونية .

٢ — تنظيم وتنسيق جهودها وخدماتها تنظيما وتنسيقا جغرافيا ووظيفيا على المستوى القومى والمحلى وذلك عن طريق إنشاء الاتحاد العام

للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات الإقليمية والنوعية التى نص القانون على إنشائها .

٣ — توثيق علاقة الجمعيات بالمجالس المحلية .

٣ — تقرير مواردها المالية عن طريق الإعانات التى نص القانون على إنشاء صندوق خاص بها بالوزارات تتجمع فيه حصيلتها من مختلف مواردها ثم يجرى توزيعها على الجمعيات تبعاً لأوجه نشاطها وخدماتها وطبقاً للأولويات والنسب التى توضع لذلك .

٥ — تركيز جهود الجمعيات بالنسبة للخدمة التى تحتاج إليها البيئة والأخذ بمبدأ أولوية التخصص فى أداء الخدمة كلما أمكن ذلك، ولتحقيق ذلك نصت اللائحة التنفيذية للقانون على تحديد ميادين عمل رئيسية للجمعيات ونصت على أنه لايجوز للجمعية أن تعمل فى أكثر من ميدان واحد من الميادين إلا بعد أخذ رأى الاتحاد المختص وموافقة مجلس المحافظة .

٦ — إبراز الدور الذى تقوم به الجمعيات التى تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة واعتبارها جمعيات ذات صفة عامة ومنحها إختصاصات هذه المصلحة . ويصدر بالصفة العامة للجمعية وتحديد ماتتمتع به من إختصاصات السلطة العامة قرار من رئيس الجمهورية .

٧ — ضمان أداء المؤسسات الإيوائية لخدماتها وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والتدريب لنزلائها فى المستوى المناسب حيث نص القانون على عدم جواز تخصيص مكان للاقامة الكاملة لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية من مراحل العمل المختلفة

إلا بعد الحصول على الترخيص بذلك . كما نصت اللائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ على الشروط اللازمة لهـــذا الترخيص كما أوضحت وحددت اللائحة مواصفات ومستويات عامة للخدمات الإيوائية تلتزم الجمعيات بتنفيذها .

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ :

وفيما يلى مناقشة لأنواع الاتحادات التى نصت عليها المواد ٨٣ — ٨٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والتى تضمنت أحكام إنشاء الاتحاد العام والاتحادات الإقليمية والنوعية ومسئولياتها وطريقة تشكيلها .

نص القانون المذكور على حق الجهة الإدارية (وزارة الشئون الاجتماعية) فى إنشاء ثلاثة أنواع من أجهزة تنظيم المجتمع ، وتسمى الاتحادات وهى :

أولا : الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ثانياً : الاتحادات الإقليمية .

ثالثاً : الاتحادات النوعية .

وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور عام ١٩٦٦ برقم ٩٣٢ تتضمن الأحكام التفصيلية للقانون . وفيما يلى دراسة عن هذه الاتحادات :

أولا — الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة :

أهدافه :

١ — وضع الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية فى نطاق السياسة العامة للدولة .

٢ — وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الشعبى .

٣ — وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين فى ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق إحتياجاتها .

٤ — دراسة المشاكل والإحتياجات فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها عن طريق الهيئات الاجتماعية الأهلية وتوفير الالتزامات لمواجهتها .

٥ — عقد المؤتمر السنوى العام للاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الخاصة لدراسة المسائل والموضوعات التى تحدد أو تحال إليه من لجانه الفنية أو الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو الاتحاد الاشتراكى العربى .

العضوية :

تتكون عضوية الاتحاد العام من الاتحادات الإقليمية والنوعية القائمة والجمعيات المركزية والهيئات الحكومية التى لها صلة بالعمل الاجتماعى وعدد من الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

البناء التنظيمى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة :

الجمعية العمومية :

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد العام من ممثلى الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية وممثلى الهيئات الحكومية التى لها صلة بالعمل الاجتماعى وعدد من الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

ويدعى لحضور الجمعية العمومية الأشخاص المعينين بمجلس إدارة الاتحاد العام دون أن يكون لهم حق التصويت .

مجلس الادارة :

يشكل مجلس إدارة الاتحاد بقرار جمهورى ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات النوعية والإقليمية والاتحاد الاشتراكى العربى والجهات الإدارية المختصة وعدداً من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

ويكون لوزير الشئون الاجتماعية رياسة هذا المجلس .

اللجان الفنية :

لمجلس الإدارة الحق فى تكوين اللجان اللازمة التى يراها لمعاونته فى إدارة أعماله على أن يكون من بين أعضائها عضو واحد من مجلس الإدارة على الأقل وتكون قرارات هذه اللجان نافذة فى حدود الاختصاصات المخولة لها من مجلس الإدارة .

طريقة عمل الاتحاد العام :

١ — يتولى مجلس إدارة الاتحاد العام ، تنظيم عقد المؤتمر القومى العام تنفيذاً للمادة ٨٦ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ويدعى إلى حضور المؤتمر أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الإقليمية والفرعية وممثلين للجمعيات والمؤسسات الخاصة والهيئات والأفراد المعنيين بالمسائل الاجتماعية .

٢ — يعرض مجلس الإدارة على المؤتمر العام ما يلى :

(١) الخطة العامة المقترحة لميادين الخدمات الاجتماعية فى نطاق السياسة العامة للدولة .

(ب) الخطة العامة المقترحة لتمويل العمل الاجتماعى الشعبى .

(جـ) سياسة التدريب وإعداد العاملين فى ميادين الرعاية الاجتماعية .

(د) المسائل والموضوعات المحالة إليه من اللجان الفنية أو من الاتحادات الإقليمية والفرعية أو من الاتحاد الاشتراكى .

(هـ) التقرير السنوى العام عن جهود الاتحاد العام ونشاطه خلال العام .

٣ — يشكل مجلس إدارة الاتحاد لجان فنية دائمة لأعمال المؤتمر وسكرتارية دائمة للمؤتمر العام تقوم بعمليات التحضير لعقد المؤتمر ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته .

٤ — قرارات الاتحاد العام ملزمة للاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية الأعضاء فى الاتحاد العام .

وقد أصدر وزير الشئون الاجتماعية فى أغسطس ١٩٦٩ قراراً بتكوين الاتحاد العام ليتولى مسئولياته المحددة بالقانون .

علاقة الاتحاد النوعى أو الاقليمى بالاتحاد العام :

الاتحاد العام هو جهاز تنظيم المجتمع على المستوى القوى ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية ، وهناك علاقة وثيقة بين الاتحادات المختلفة يمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ — يمثل الاتحاد النوعى أو الإقليمى فى الاتحاد العام بأعضاء من مجلس إدارته .

٢ — يدعى أعضاء مجالس إدارة الاتحادات الإقليمية أو النوعية إلى المؤتمر الذى يعقده سنوياً الاتحاد العام .

٣ — يقدم الاتحاد النوعى أو الإقليمى تقريراً سنوياً عن نشاط وجهود الجمعيات المنضمة إليه .

٤ — يقوم الاتحاد النوعى أو الإقليمى بتزويد الاتحاد العام بملاحظاته ومقترحاته فى المسائل التى تبحث فيه .

٥ — قرارات الاتحاد العام ملزمة لكل من الاتحادات الإقليمية والنوعية ولكن لها أن تعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارته فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار .

ثانيا — الاتحادات الاقليمية :

تعتبر الاتحادات الإقليمية التى نص على تكوينها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بديلة لمجالس تنسيق الهيئات الاجتماعية التى كانت تعمل على مستوى الأحياء فى القاهرة والاسكندرية منذ عام ١٩٥١ فقد جاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم هذه المجالس فنص على تكوين اتحادات إقليمية تعمل على مستوى المحافظة وتضم الجمعيات المشهرة فى نطاق المحافظة بصرف النظر عن ميدان عملها . وفسرت ذلك اللائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وفى ٧ يناير سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢ بشأن النظام الأساسى الموحد للاتحادات الإقليمية ويتضمن هذا القرار الأحكام التفصيلية للاتحاد الإقليمى ونظام العمل فيه .

اختصاصات الاتحاد الاقليمى (أغراضه) :

تشتمل خطة العمل فى الاتحادات الإقليمية على تنظيم الجهود التى تقوم بها الهيئات الاجتماعية المشتغلة بالرعاية الاجتماعية والإقلال من الخدمات التى لا تحتاجها البيئة والتوسع فى البرامج الاجتماعية التى يتضح أن البيئة فى حاجة ملحة إليها .

ويمكن تلخيص اختصاصات الاتحاد الإقليمى كما حددها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ واللائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحة النظام الأساسى للاتحاد فيما يأتى :

١ — تنفيذ السياسة العامة التى يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإشراف على تنفيذ القرارات التى يصدرها المؤتمر .

٢ — الإطلاع على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأى فيها وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة الإدارية .

٣ — عمل البحوث الاجتماعية اللازمة بالمحافظة والاشتراك فى البحوث الاجتماعية التى يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٤ — تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء لضمان عدم التكرار وتكامل الجهود .

٥ — دراسة احتياجات البيئة وإمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات فى هذه الخدمات .

٦ — تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحى الإزدواج والنقص ، والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلا .

٧ — القيام بتنظيم برامج الإعداد والتدريب الفنى والإدارى لموظفى الجمعيات وأعضائها .

٨ — دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها .

٩ — وقد أضافت لائحة النظام الأساسى للاتحادات اختصاصات أخرى هى حق الاتحاد فى إبداء الرأى فى الموضوعات التى يتطلب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية أخذ رأى الاتحاد فيها .

الموضوعات التى يجب استطلاع رأى الاتحاد فيها :

تتلخص هذه الموضوعات فى الآتى :

١ — عمل الجمعية فى أكثر من ميدان :

طبقاً لنص القانون لا تستطيع الجمعية العمل فى أكثر من ميدان واحد إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة (مجلس المحافظة) واستطلاع رأى الاتحاد .

٢ — أيلولة أموال الجمعية المنحلة :

يحق طبقاً للقانون للجهة الإدارية المختصة (مديرية الشئون الاجتماعية) بعد أخذ رأى الاتحاد المختص أن تقوم بتوجيه أموال الجمعية المنحلة إلى الهيئات الاجتماعية التى تراها .

٣ — طلب شهر جمعية جديدة :

عند طلب شهر جمعية جديدة أو مؤسسة خاصة يطلب من الاتحاد الإقليمى المختص إبداء رأيه فى شهرها بواسطة مديرية الشئون الاجتماعية .

٤ — رفض شهر جمعية :

للجهة الإدارية المختصة (مديرية الشئون الاجتماعية) الحق فى رفض شهر أى جمعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص وخصوصاً فى الحالات الآتية :

(ا) عندما تكون البيئة غير محتاجة إلى خدمات الجمعية الجديدة لوجود جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة فى هذا المجال .

(ب) إذا كان إنشاء الجمعية لا يتفق ودواعى الأمن .

(ج) إذا كان المكان الذى تشغله الجمعية الجديدة غير صالح من الناحية الصحية .

(د) إذا كان إنشاء الجمعية الجديدة بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها .

٥ — احتفاظ الجمعية برصيد نقدى :

لا يجوز للجمعية أن تحتفظ برصيد نقدى يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للادارة إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة (مديرية الشئون الاجتماعية) بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

٦ — الاعتراض على ترشيح أعضاء مجلس الادارة :

قد ترتكب الجمعية مخالفات تدعو الجهة الإدارية إلى حل مجلس الإدارة وتعيين مجلس مؤقت أو مدير له اختصاصات مجلس الإدارة وللجهة الإدارية

المختصة (وزير الشئون الاجتماعية) بعد أخذ رأى الاتحاد المختص أن يقرر حرمان من تثبت مسئوليتهم من أعضاء المجلس المنحل من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة الجديد .

٧ — دعوة الجمعية العمومية للانعقاد :

للجهة الإدارية المختصة (مديرية الشئون الاجتماعية) دعوة الجمعية العمومية إذا كان هناك ضرورة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

حل الجمعية بقرار وزارى :

لوزير الشئون الاجتماعية حل الجمعية بقرار مسبب بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

٩ — الاعتراض على انشاء المؤسسات الخاصة :

للجهة الإدارية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص الاعتراض على إنشاء المؤسسات الخاصة إذا تبين أنها تسعى إلى تحقيق أغراض ليست فى حاجة إلى الرعاية أو لا تدخل فى نطاق ميادين الخدمة .

نظام العضوية فى الاتحادات الاقليمية :

تنقسم عضوية الاتحاد إلى :

١ — عضوية الهيئات الاجتماعية وهى الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المشهرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى نطاق المحافظة (دائرة عمل الاتحاد) .

٣ — عضوية الهيئات الحكومية مثل ممثلى الوزارات والمصالح الحكومية المتصلة اتصالا مباشراً بميادين الرعاية الاجتماعية مثل وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الإدارة المحلية وغيرهما .

٣ — عضوية فردية فقد يرى الاتحاد ضم بعض الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذى يرى من وراء انضمامهم للاتحاد فائدة مالية أو أدبية أو فنية مما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد .

البناء التنظيمى للاتحاد الاقليمى (التكوين) :

ويتكون الاتحاد من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان الفنية :

١ — الجمعية العمومية تتكون من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ بدائرة المحافظة بشرط :

* أن تكون هذه الهيئات مشهرة طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .
* أن يوافق مجلس إدارة الاتحاد على قبول عضويتها بناء على طلب كتابى تتقدم به الجمعية إلى مجلس إدارة الاتحاد ويتضمن التزامها بتنفيذ قرارات الاتحاد وتوصياته .

ويمثل الجمعية فى الاتحاد عضو واحد يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائه.

٢ — يتكون مجلس إدارة الاتحاد من عدد من الأعضاء لا يقل عن ١٥ عضواً ولا يزيد على ثلاثين طبقاً لما يحدده القرار الوزارى الصادر بإنشاء الاتحاد .

ويشكل مجلس الإدارة على الوجه التالى :

* خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارة الشئون الاجتماعية والوزارات الأخرى المعنية بشئون الاتحاد كالتربية والتعليم والإدارة المحلية .
* خمسة أعضاء يختارهم وزير الشئون الاجتماعية من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .
* تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد بقية أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشتركة فى الاتحاد والمسددة لاشتراكاتها .

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه فى أول اجتماع له الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير ومن هؤلاء تتكون اللجنة التنفيذية التى تقوم بالعمل اليومى للاتحاد .

ويختص مجلس إدارة الاتحاد بما يأتى :

١ — إعداد التقرير السنوى .

٢ — وضع مشروع الميزانية والحساب الختامى .

٣ — إعداد اللوائح المالية الإدارية .

٤ — تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

٥ — تشكيل اللجان الفنية .

هذا وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهرين على الأقل .

اللجان الفنية :

يشكل مجلس إدارة الاتحاد اللجان الفنية الدائمة والمؤقتة من بين أعضائه

ويجوز أن ينضم إليها بعض الخبراء المهتمين بالمسائل الاجتماعية — واللجان الدائمة هي :

* لجنة التخطيط والتنسيق .
* لجنة التمويل .
* لجنة البحوث والدراسات .
* لجنة المتابعة والتقييم .
* لجنة التدريب .

وظيفة الاتحاد الإقليمي :

مجلس إدارة الاتحاد هو المسئول عن إدارة شئونه وتحقيق أهدافه وللمجلس أن يشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة لمعاونته في تحقيق هذه الأغراض .

وقد نصت لائحة النظام الأساسي للاتحادات الإقليمية في الجمهورية العربية المتحدة على تشكيل خمس لجان دائمة كما نصت على أن مجلس إدارة الاتحاد يستطيع أن يضيف إليها أو يعدل فيها على الوجه الذي يتطلبه صالح العمل . . .

ويفضل أن يعين مدير منفذ للاتحاد الإقليمي ويكون من المؤهلين في الخدمة الاجتماعية (تنظيم المجتمع) .

المستوى الجغرافي الذي يعمل الاتحاد الاقليمي في محيطه :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن الاتحادات الإقليمية تعمل على مستوى المحافظة بحيث لا يزيد عدد الاتحادات الإقليمية عن اتحاد واحد لكل محافظة

وفى الوقت نفسه يجوز إنشاء فروع للاتحاد الإقليمى على مستويات أقل من مستوى المحافظة مثل المركز والأقسام .

علاقة الاتحاد الإقليمى بالجمعيات :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية على واجبات معينة تلتزم بها الجمعيات نحو الاتحاد وهى :

١ — يجب على الجمعية أن تبلغ الاتحاد بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة فى جدول الأعمال والأوراق المرفقة به وللاتحاد أن ينتدب من يحضر الاجتماع .

٢ — على الجمعية أن تبلغ الاتحاد بصورة محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

٣ — يجب على الجمعية إبلاغ الاتحاد بصورة من محاضر اجتماع مجلس الإدارة وما اتخذ فيه من قرارات خلال أسبوع من تاريخ انعقاد المجلس .

٤ — على الجمعية أن تبلغ الاتحاد بصورة من الميزانية والحساب الختامى .

٥ — يجب على مجلس إدارة الجمعية إخطار الاتحاد كل ثلاثة أشهر ببيان عن حركة العضوية شهرياً فى الجمعية .

٦ — يجب على الجمعية التى تدير داراً للايواء أن تبلغ الاتحاد كل ثلاثة أشهر بتقرير عن النشاط الشهرى للدار .

٧ — للاتحاد الحق فى الاطلاع على سجلات ودفاتر ووثائق الجمعيات .

هذه هى واجبات الهيئات نحو الاتحاد كما نص عليها القانون ولائحته التنفيذية ويمكن اعتبارها فى نفس الوقت حقوقاً للاتحاد .

الاتحادات الاقليمية فى الجمهورية العربية المتحدة :

الاتحاد الاقليمى لمحافظة القاهرة :

فى ٣ يونيو سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٧٨ بإنشاء اتحاد إقليمى لمحافظة القاهرة على أن يتكون مجلس إدارته من ٢٧ عضواً .

والاتحاد الإقليمى لمحافظة القاهرة من حيث اختصاصاته وتكوينه وعلاقته بالجمعيات والمستوى الجغرافى الذى يعمل الاتحاد فى محيطه ونظام العضوية فيه وطريقة العمل به لا يخرج عما سبق الإشارة إليه .

وبالنسبة للجان الفنية الدائمة التى رأى الاتحاد الإقليمى لمحافظة القاهرة تشكيلها فهى :

* لجنة التخطيط والتنسيق .
* لجنة البحوث والدراسات .
* لجنة التدريب .
* لجنة العلاقات العامة والتوعية .
* لجنة التقييم والمتابعة .

طريقة تشكيل اللجان والأحكام الخاصة بها بالاتحاد الاقليمى بالقاهرة :

يكون إنشاء اللجان الدائمة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد وله أن يشكل لجانا مؤقتة لدراسة موضوع معين أو القيام بمهمة محددة .

وتشكل اللجان الدائمة والمؤقتة من أعضاء الاتحاد ويجوز أن يضم إلى عضويتها من يرى الاستعانة بهم من الخبراء المهتمين بالشئون الاجتماعية .

وتختار كل لجنة مقرراً لها من بين أعضائها على أن يكون عضواً بمجلس إدارة الاتحاد ويتولى أعمال السكرتارية الفنية موظف فنى من موظفى الاتحاد .

وتشكل كل لجنة من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر عضواً إلا فى الأحوال الاستثنائية التى يصدر بها قرار خاص من مجلس إدارة الاتحاد .

وتجتمع اللجان بدعوة من المقرر وتسجل اجتماعاتها وقراراتها فى محاضر تعرض على مجلس الإدارة وتستعين اللجان فى عملها بالهيئات والخبراء والمتطوعين كلما اقتضى الأمر ذلك .

اختصاصات اللجان :

لجنة التخطيط والتنسيق :

ويراعى فى تشكيل هذه اللجنة أن تمثل فيها أحياء المحافظات وميادين الخدمة المختلفة وتختص بوضع الخطة العامة للعمل الاجتماعى الشعبى فى نطاق السياسة العامة وفى ضوء الاحتياجات والدراسات وما تسفر عنه مع تنسيق الجهود بين الجمعيات التى تكفل ضمان عدم التكرار .

ويتحقق ذلك بالآتى :

القيام بحصر شامل لكل الجمعيات بالمحافظة وتدوين ذلك فى سجلات وبطاقات ورسوم بيانية .

وتحديد احتياجات الأحياء والأقسام من خدمات الرعاية وذلك بحصر ما هو قائم وما يجب استكماله لوضع خطة للتنفيذ تراعى فيها الأولويات .

واقتراح إنشاء جمعيات جديدة أو إدماج جمعيات أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها تبعاً لاحتياجات البيئة .

وتقوم اللجنة بدراسة ما يرد إلى الاتحاد من مديريات الشئون الاجتماعية بشأن استطلاع أو شهر الجمعيات الجديدة أو حل الجمعيات القائمة أو العمل فى أكثر من ميدان وإبداء الرأى فى ذلك وعرض توصياتها على مجلس إدارة الاتحاد الذى يتولى البت فيها وإبلاغ الرأى للجهة الإدارية فى المواعيد القانونية .

لجنة البحوث والدراسات :

تقوم اللجنة بوضع خطة المسح الاجتماعى الشامل للأحياء والأقسام المختلفة ودراسة ما تم منها لمعرفة ما تحتاج إليه من خدمات اجتماعية وللمعاونة فى وضع الخطة العامة للعمل الاجتماعى الشعبى .

وتقوم بالدراسات والبحوث المختلفة التى تساعد الاتحاد على أداء رسالته سواء كان ذلك بتكليف من مجلس الإدارة أو بناء على اقتراح اللجنة .

كما تجرى البحوث الميدانية للموضوعات والمشاكل الاجتماعية المختلفة بالقاهرة .

وتستعين اللجنة فى عملها بالهيئات والخبراء والمتطوعين كلما اقتضى الأمر ذلك ، وذلك كله بقصد رفع مستوى الخدمة وأسلوب أدائها .

لجنة التمويل :

تقوم اللجنة بدراسة وسائل ومشاكل تمويل الجمعيات والعمل على حلها .

كما تضع النظم والقواعد والإجراءات الخاصة بتنظيم اختصاص الاتحاد بشأن الإطلاع على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالجمعيات وإبداء الرأى فيها وإعداد الملاحظات عنها لإبلاغها إلى الجهة الإدارية المختصة بعد العرض على مجلس الإدارة .

لجنة التدريب :

تقوم اللجنة بتنظيم برامج التدريب المختلفة لأعضاء الجمعيات وموظفيها وكذا المتطوعين والإشراف على تنفيذها .

وتشترك مع الجهات الإدارية المختصة فى تنفيذ برامج التدريب المتخصص للعاملين فى ميادين الخدمة المختلفة .

لجنة العلاقات العامة والتوعية :

تقوم بالإتصال بالجمعيات المشهرة بدائرة المحافظة وتعريفها برسالة الاتحاد .

وتمد النشرات والكتيبات التى يصدرها الاتحاد .

كما تنظم الاتصال بالصحف ووسائل الإعلام العامة ومدها بأخبار الاتحاد ونشاطه وما يراد نشره من بيانات .

وتقيم المواسم الثقافية وتنظم المحاضرات والندوات والاجتماعات العامة التى يقيمها الاتحاد .

وتتصل بالجمعيات الثقافية والتى تصدر مجلات دورية لتنسيق العمل معها والاستفادة من إمكانياتها لخدمة أهداف الاتحاد .

وتشترك مع لجنة التدريب ولجنة الدراسات والبحوث فى إعداد حلقات الدراسة وتنظيم المؤتمر السنوى .

لجنة التقييم والمتابعة :

وتتكون من مقررى اللجان الدائمة ، وتختص بما يلى :

تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات .

ومتابعة تنفيذ قرارات اللجان المختلفة وقرارات المؤتمر العام مع وضع خطة تنفيذية لهذه القرارات ومتابعة هذا التنفيذ .

وتقوم بإعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد وجهود الجمعيات الأعضاء .

ثالثا — الاتحادات النوعية :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية على حق الجهة الإدارية المختصة (وزير الشئون الاجتماعية) فى إنشاء اتحادات نوعية وقد حددت وزارة الشئون أحد عشر ميدانا نوعيا لقيام هذه الاتحادات النوعية وهى[1] :

١ — اتحاد الأسرة .

٢ — اتحاد الطفولة (هناك فكرة لضم اتحاد الأسرة واتحاد الطفولة ليصبح ميدانا واحداً) .

٣ — اتحاد جمعيات المساعدات الاجتماعية .

٤ — اتحاد جمعيات رعاية الشيخوخة .

---

(١) بدىء فعلا فى إنشاء هذه الاتحادات النوعية فى أغسطس ١٩٦٩ .

٥ — اتحاد جمعيات الفئات الخاصة والمعوقين .

٦ — اتحاد الخدمات الثقافية والدينية والعلمية .

٧ — اتحاد جمعيات رعاية المسجونين وأسرهم .

٨ — اتحاد جمعيات تنظيم الأسرة .

٩ — اتحاد جمعيات التنظيم والإدارة .

١٠ — اتحاد جمعيات التنمية .

١١ — اتحاد جمعيات الصداقة بين الشعوب .

وقد سبق أن كانت هناك اتحادات نوعية ومجالس متخصصة تعمل فى عدة ميادين وقد توقف نشاطها انتظاراً للتطور الشامل بصدور القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومن هذه الاتحادات :

(أ) الاتحاد العام لرعاية الأحداث .

(ب) الجمعية العامة لمرضى الدرن .

(ج) الاتحاد العام لذوى العاهات .

ويمكن أن نعرف الاتحاد النوعى بأنه جهاز ينشأ لتنظيم الخدمات الاجتماعية والتنسيق بين الهيئات المشتغلة بها فى ميدان معين من ميادين الرعاية الاجتماعية كرعاية الطفولة أو الأسرة مثلا . فالاتحاد النوعى جهاز تنظيم لمجتمع وظيفى .

عضوية الاتحادات النوعية:

تنقسم عضوية الاتحادات إلى :

* عضوية الهيئات الحكومية مثل الوزارات والمصالح الحكومية التى لها صلة بالخدمات التى يقوم الاتحاد بتنظيمها وتنسيق خدماتها فمثلا اتحاد رعاية الطفولة يجب أن ينضم إلى عضويته ممثلون عن وزارات الشئون الاجتماعية والعدل والداخلية والتربية والتعليم وغيرها .

* عضوية الهيئات الاجتماعية وهى الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المشهرة طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ التى تعمل فى ميدان معين .

* عضوية الهيئات الفنية وهى الهيئات التى قد لا يكون لها صلة مباشرة بأداء الخدمات الاجتماعية التى يحرص الاتحاد على تنظيمها وتنسيقها ولكن نشاطها الفنى له صلة وثيقة بها فمثلا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يمكن أن يكون ممثلا فى عضوية اتحاد الأسرة والطفولة.

* عضوية فردية ، عندما يرى الاتحاد فى بعض الأفراد من المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذين يكون فى انضمامهم فوائد تعود على الاتحاد قد تكون مادية أو معنوية أو فنية مما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد .

برنامج عمل الاتحاد أى أغراضه أو اختصاصاته :

يمكن تلخيص ذلك على الوجه الآتى :

١ — تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية فى ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وذلك فى حدود سياسة الدولة .

٢ — إجراء البحوث المتصلة بميدان العمل ونشرها على الجمعيات والمؤسسات الأعضاء.

٣ — تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها فى نطاق السياسة العامة .

٤ — تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التى تقوم بها الجمعيات الأعضاء .

٥ — وضع برامج الاعداد الفنى والإدارى لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على أن تعتمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة .

٦ — تقييم جهود الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة وتقديم تقارير عن تلك الجهود إلى الجهة الإدارية المختصة .

٧ — تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

٨ — وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة .

البناء التنظيمى للاتحادات النوعية :

تتكون الاتحادات النوعية من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجنة التنفيذية واللجان الفنية مثل الاتحاد الإقليمى مع ملاحظة أن الجمعية العمومية فى الاتحاد الإقليمى تتكون من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ مستقبلا بدائرة المحافظة أما فى الاتحاد النوعى فإن الجمعية العمومية تتكون من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ مستقبلا وتعمل فى الميدان المعين فى جميع أنحاء الجمهورية . وسنحاول شرح ذلك فى الصفحات المقبلة .

مستويات الاتحاد النوعى :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن الاتحادات النوعية تعمل على مستوى الجمهورية ، ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى فى ميدان الخدمة والرعاية

الواحدة وفى الوقت نفسه يجوز إنشاء فروع للاتحاد النوعى على مستويات أقل من مستوى الجمهورية مثل المحافظات .

أغراض واختصاصات الاتحادات النوعية :

تحدد هذه الأغراض فيما يأتى :

١ — تخطيط برامج الرعاية لكل اتحاد التى تقوم بتنفيذها الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى الميدان فى إطار خطة العمل الاجتماعى العام التى يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة فى حدود سياسة الدولة .

٢ — إجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمل الاتحاد النوعى ونشرها بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء .

٣ — تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها فى نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسس العامة التى تحددها وزارة الشئون الاجتماعية .

٤ — وضع برامج الإعداد الفنى والإدارى لأعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الأعضاء بالاتحاد وأعضاء مجلس إدارتها والعاملين بها للارتفاع بمستوى الأداء والكفاية الفنية للخدمات على أن تعتمد هذه البرامج من الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية .

٥ — تقييم جهود الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة ، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية .

٦ — تقديم المعونة للجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد .

٧ — القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية ومولاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى الميدان وتنسيق جهود هـذه الهيئات فى البرامج والمشروعات المشتركة وتقرير وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها .

٨ — تنسيق الجهود وتنظيم البرامج بين الجمعيات الأعضاء .

موارد الاتحادات النوعية المالية :

تتكون الموارد المالية للاتحادات النوعية من :

— اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد والتى يحددها مجلس إدارة الاتحاد .

— الإعانات الحكومية وإعانات المؤسسات والهيئات العامة والمجالس المحلية .

— الهبات والتبرعات والوصايا .

— الموارد الأخرى التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

وتبدأ السنة المالية للاتحاد النوعى من أول يناير ، وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام وتودع الأموال باسم الاتحاد لدى مصرف ويقوم الاتحاد بإخطار وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند تغيير جهة الإيداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله .

ولا يجوز للاتحاد أن يحفظ برصيد نقدى يزيد على ثلاثة أضعاف المصروفات السنوية للاتحاد إلا بإذن من وزارة الشئون الاجتماعية كما لا يجوز للاتحاد أن يحتفظ برصيد نقدى خارج المصرف يزيد على مصروفات شهر واحد .

ويشترط لصرف أى مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على إذن الصرف كل من أمين الصندوق ورئيس الاتحاد أو من ينوب عنه .

وأموال الاتحاد مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه ولا يجوز إنفاقها فى غير ذلك قبل موافقة الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات كما يجب أن يستغل فائض إيراداته لضمان مورد ثابت فى أعمال محققة الكسب وهى السندات الحكومية وشهادات الاستثمار وصناديق الادخار والتوفير وغير ذلك من أوجه الاستغلال التى يوافق عليها وزير الشئون الاجتماعية .

ويراعى فى جميع الأحوال أن لا يؤثر هذا الاستغلال على نشاط الاتحاد . هذا وتكون للاتحادات ميزانية سنوية وإذا جاوزت مصروفاته ألف جنيه وجب عرض الحساب الختامى على محاسب أو أكثر من المقيدين بالجدول مشفوعاً بالمستندات المؤيدة على قيامه بفحص الحساب الختامى وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

التكوين الانشائى للاتحادات النوعية :

تناولنا البناء التنظيمى للاتحادات فيما سبق ونعود الآن لمناقشة هذا التكوين بشىء أكثر من التفصيل .

تتكون عضوية الاتحاد من جميع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ مستقبلا وتعمل فى ميدان تخصص الاتحاد بشرط أن تكون مشهرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

وعلى كل جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية أن تتقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد وعلى مجلس إدارة الاتحاد المختص أن يصدر قراره بخصوص عضويتها بالاتحاد فى خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويجوز أن تنتسب إلى عضوية الاتحاد ، الجمعيات العامة فى ميدان تخصصه بالدول العربية بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد وبشرط موافقة وزير الشئون الاجتماعية أيضاً .

وتزول صفة العضوية عن الجمعية أو المؤسسة الخاصة إذا حلت أو أدمجت فى غيرها أو إذا غيرت ميدان عملها .

ويجب إخطار وزارة الشئون الاجتماعية عن كل جمعية أو مؤسسة خاصة زالت عنها عضويتها بقرار مجلس إدارة الاتحاد الذى يصدر مسبباً بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار بكتاب موصى عليه وفى حالة زوال صفة العضوية عن الجمعية والمؤسسة الخاصة يسقط حقها بالنسبة لكل ما قدمته للاتحاد أثناء عضويتها من اشتراكات وتبرعات وغيرها .

وتتكون الجمعية العمومية للاتحاد النوعى من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد ويتم هذا التمثيل على النحو التالى :

على مستوى المحافظة :

تمثل كل جمعية أو مؤسسة خاصة بعضو واحد يصدر به قرار من مجلس إدارة الجمعية ، أو مجلس إدارة أو مدير المؤسسة الخاصة .

على مستوى الجمهورية :

يجتمع ممثلوا الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد فى كل محافظة لانتخاب من يمثلهم فى الجمعية العمومية بنسبة عضو واحد عن كل عشر جمعيات أو كسورها .

ويضم للجمعية العمومية للاتحاد على مستوى الجمهورية عضو عن كل جمعية مركزية تعمل فى ميدان الاتحاد ، ويصدر بتعيينه قرار من مجلس إدارة الجمعية .

ويعقد ممثلوا الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى كل محافظة الأعضاء بالاتحاد النوعى اجتماعاً سنوياً قبل الموعد المحدد لعقد الجمعية العمومية للاتحاد على مستوى الجمهورية بشهر على الأقل فى مقر الاتحاد الإقليمى بالمحافظة لانتخاب ممثليهم فى الجمعية العمومية للاتحاد النوعى للمساعدات الاجتماعية ، وإذا كان بمجلس إدارة الاتحاد النوعى عضواً أو أكثر من المحافظة يعتبر منتخبا ، ويجرى فقط انتخاب العدد المكمل للعدد المقرر انتخابه طبقاً لما جاء فى اللائحة .

ويشترط لحضور ممثل الجمعية أو المؤسسة الخاصة هذا الاجتماع أن تكون الجمعية أو المؤسسة الخاصة وقد قامت بالالتزامات المفروضة عليها ومضى على عضويتها بالاتحاد ستة أشهر على الأقل .

ويستثنى من هذه الشروط الاجتماع الأول للممثلين على مستوى المحافظات، والذى يلى صدور القرار الوزارى بإنشاء الاتحاد ، فلكل جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية بالاتحاد الحق فى اختيار ممثلها وحضور الاجتماع الأول ، ويجب أن توجه لها الدعوة لحضوره .

ويوجه الاتحاد النوعى الدعوة لعقد الاجتماع السنوى لممثلى جمعيات المحافظة الأعضاء به عن طريق اللجنة المحلية للاتحاد بالمحافظة على أن يتم توجيه هذه الدعوة قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لممثلى الجمعيات فإذا لم يتكامل هذا العدد أجل الاجتماع ساعة يكون صحيحاً بعد هذا التأجيل إذا حضره :

٢٠٪ على الأقل إذا بلغ الأعضاء الممثلين مائة عضو فأكثر .

٣٠٪ على الأقل إذا بلغ عدد الأعضاء الممثلين ثلاثين عضواً لأقل من مائة عضو .

الأغلبية المطلقة إذا كان عدد الأعضاء أقل من ثلاثين عضواً .

ويرأس هذا الاجتماع رئيس اللجنة المشكلة وفقا للائحة ، وفى حالة غيابه يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سنا .

وتنعقد الجمعية العمومية للاتحاد بناء على دعوة من مجلس إدارة الاتحاد أو طلب يتقدم به كتابة لمجلس إدارة الإتحاد ربع أعضاء الجمعية العمومية على مستوى الجمهورية مع بيان الغرض من ذلك ، أو دعوة من وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند وجود الأسباب الداعية لذلك ، كما يجوز لها توجيه الدعوة إذا لم يستجب المجلس إلى الطلب المشار إليه .

ويدعى لحضور الجمعية العمومية للاتحاد الأشخاص المعينون بمجلس إدارة الاتحاد بحكم وظائفهم أو من بين المهتمين والخبراء بالمسائل الاجتماعية ، وممثل الاتحاد الاشتراكى العربى كمستشارين دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه الجمعية العمومية من قرارات .

وتجب دعوة الجمعية العمومية للاتحاد على مستوى الجمهورية للانعقاد العادى مرة كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للاتحاد للنظر فيما يلى :

١ — مشروع الميزانية والحساب الختامى والتقرير السنوى لمجلس الإدارة عن أعمال ونشاط الاتحاد ، وتقرير مراقب الحسابات .

٢ — انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بدلا من الذين زالت أو انتهت مدة عضويتهم .

٣ — تعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة وتحديد أتعابه .

٤ — غير ذلك من المسائل التى يرى مجلس الإدارة إدراجها فى جدول الأعمال .

كما يجوز دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماعات غير عادية للنظر فى المسائل والموضوعات التى تتطلب ذلك .

وتتم الدعوة للجمعية العمومية بإخطار يوجه إلى جميع ممثلى الجمعيات العمومية الفرعية للاتحاد النوعى بالمحافظات الذين لهم حق الحضور قبل الاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجب أن يحدد فى الإخطار موعد ومكان الاجتماع ، وأن يرفق به جدول الأعمال ، وصورة من الحساب الختامى ، ومشروع الميزانية ويكون الإخطار إما بخطاب موصى عليه أو بتوقيع الأعضاء بتسلم الإخطار .

ولا يجوز للجمعية العمومية النظر فى غير المسائل الواردة بجدول الأعمال إلا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية .

ولا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع ساعة واحدة ، ويكون الاجتماع بعد هذا التأجيل صحيحاً إذا حضره عدد لا يقل عن ٢٥ ٪ من الأعضاء أو مئتا عضواً أيهما أقل وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل العدد عن عشرين عضواً .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

وتنعقد الجمعية العمومية فى مقر الاتحاد ، ويجوز انعقادها فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة .

ويجب إخطار كل من وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل موعد انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل ، مع صورة من خطاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به .

وكما ذكرنا قبل ذلك يجب إبلاغ كل منهما بصورة معتمدة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانعقاد .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة فإذا غاب يرأسها نائب الرئيس ، فإذا غاب يرأسها أكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

مجلس الادارة :

يتكون مجلس إدارة الاتحاد النوعى من ٢٥ عضواً على الوجه التالى :

* خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون الوزارات والهيئات الفنية بميدان عمل الاتحاد وتختار الوزارات والهيئات ممثليها ويشترط ألا تقل درجاتهم عن الفئة الثالثة .

* خمسة أعضاء من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل الاتحاد يرشحهم وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ، ويصـــدر بتعيينهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

* ممثل للاتحاد الاشتراكى العربى تعينه الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى .

* أربعة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد من بين أعضائها .

وينتخب مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه فى أول اجتماع له الرئيس ونائب الرئيس ، وأمين الصندوق ، والسكرتير العام .

ومدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين ثلاث سنوات ماعدا مجلس الإدارة الأول فيسقط ثلث الأعضاء بالقرعة فى السنة الأولى ونصف الباقى فى السنة الثانية .

ويجوز إعادة انتخاب من سقطت عنه العضوية بالقرعة أو انتهت عضويته بمضى المدة ، ولا يجوز فى جميع الأحوال أن تزيد مدة عضوية العضو المنتخب على خمس سنوات متتالية . ولا يجوز انتخاب من انتهت عضويته بمضى هذه هذه المدة أو بالاستقالة قبل مرور سنة من تاريخ انتهاء العضوية .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأى سبب من الأسباب يتم اختيار من يحل محله بذات الطريقة التى اختير بها سلفه .

وبالنسبة للأعضاء المنتخبين يختار العضو الحاصل على أكثر الأصوات فى الانتخابات الأخيرة للجمعية العمومية للاتحاد . فإذا ما تعذر ذلك جاز لمجلس إدارة الاتحاد بأغلبية ثلثى أعضائه التعيين من بين أعضاء الجمعية العمومية فى الأماكن الخالية بالمجلس إلى حين انعقاد الجمعية العمومية حيث يتم شغل هذه الأماكن الخالية بالانتخاب .

يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئون الاتحاد ، بتنفيذ اختصاصاته وأغراضه المقررة فى القانون واللائحة وعلى الأخص ما يأتى :

* إعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد وجهود الهيئات المنضمة إليه .
* وضع خطة العمل ومشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامى للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات ويجب على المجلس موافاة وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .
* إعداد اللوائح المالية والإدارية ، التى يسير عليها العمل بالاتحاد .
* تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للاتحاد .
* تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته فى تحقيق أغراض الاتحاد وعلى الأخص اللجان الدائمة التالية :

— لجنة التخطيط والتنسيق .

— لجنة البحوث والدراسات .

— لجنة المتابعة والتقييم .

— لجنة الإعداد الفنى والتدريب .

ويمثل مجلس الإدارة فى كل لجنة يكونها بعضو واحد على الأقل وتكون قرارات هذه اللجان نافذة فى حدود ما يخول لها من اختصاصات من مجلس الإدارة ، على أن تعرض أعمالها فى أول اجتماع تال للمجلس .

ويجب أن ينعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين وكلما دعت الضرورة إلى ذلك . وذلك بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه فى حالة غياب الرئيس. ولوزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة طلب عقد المجلس إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يكون بعدها الانعقاد صحيحا بحضور ثلث الأعضاء وفى جميع الأحوال لا يعتبر الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره ثلث الأعضاء المنتخبين على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه رأى رئيس المجلس .

وكل عضو منتخب يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد اجتماعات المجلس خلال العام يعتبر مستقيلا من المجلس .

وللمجلس الإدارة أن يشكل من أعضائه لجنة تنفيذية يفوضها التصرف فى كل أو بعض اختصاصاته على أن يعتمد هذا التفويض من وزارة الشئون

الاجتماعية (وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية) ويكون من بين أعضاء هذه اللجنة رئيس المجلس ، أو نائبه ، والسكرتير العام ، وأمين الصندوق .

وللمجلس الإدارة بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية (وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية) أن يعين من بين أعضائه أو من غير أعضائه مديراً يفوضه التصرف فى أى شأن من الشئون الداخلة فى اختصاصاته ، وفى حالة التعيين من من بين أعضـاء المجلس لا يجوز أن يتقاضى مرتباً أو مكافأة مقابل عمله كمدير للاتحاد .

ويجب إبلاغ كل من وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العـام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بصورة معتمدة من محاضر اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد وما اتخذ فيها من قرارات خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الاجتماع .

احكام تنظيمية وعامة :

يجب تدوين محاضر وقرارات واجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية واجتماعات مجلس الإدارة فى سجلات خاصة ويوقع على كل محضر كل من رئيس المجلس والسكرتير العام للاتحاد النوعى .

ويجب أن يحتفظ الاتحاد فى مقره (مركز إدارته) بجميع السجلات والملفات المنظمة لأعماله .

ويشترط فى العضو المنتخب لمجلس إدارة الاتحاد بالإضافة إلى الشرط العام — (وهو وجوب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية) أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات عضواً فى الجمعيات العاملة فى ميدان التخصص .

ويتولى مراقب الحسابات عمله عن سنة مالية من تاريخ تعيينه حتى اجتماع الجمعية العمومية التالية للجمعية التى عين فيها ويقوم بما يلى :

١ — فحص ومراجعة النواحى الحسابية للاتحاد وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته فيما يتعلق بهذه النواحى ، وله حق طلب البيانات والإيضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وله كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والتزاماته . وهو المسئول الأول عن جرد الخزانة وحسابات العهد فى نهاية السنة المالية للاتحاد وتقديم تقرير بالنتيجة ، وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يمكنه من كل ما تقدم .

٢ — إعداد تقرير عن الحساب الختامى والميزانية العمومية للاتحاد ، والذى يجب أن يقدمه لمجلس الإدارة للعرض على الجمعية العمومية ، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بشهر ونصف على الأقل مشفوعا بما يراه من ملاحظات ومقترحات .

ولمراقب الحسابات (إذا لم يكن عضواً بالجمعية العمومية للاتحاد) أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وله أن يتلو عليها تقريره السابق تقديمة لمجلس إدارة الاتحاد .

وله كذلك إخطار وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) بطلب عقد الجمعية العمومية للاتحاد بصفة غير عادية إذا تعذر عليه القيام بمهمته ، لعرض الأمر عليها وذلك فى حالة عدم قيام مجلس إدارة الاتحاد بذلك .

ولوزارة الشئون الاجتماعية (وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية) حق وقف

تنفيذ أى قرار يصدر من الأجهزة القائمة على شئون الاتحاد يكون مخالفاً للقانون أو للنظام الأساسى للاتحاد أو للنظام العام أو للآداب .

وللاتحاد ولكل ذى شأن أن يطعن فى قرار وقف التنفيذ أمام محكمة القضاء الإدارى .

وتشكل فى كل محافظة لجنة من ممثلى جمعيات المحافظة فى الجمعية العمومية للاتحاد النوعى ويشترط أن لا يزيد عدد أعضاء هذه اللجنة على عشرة فإذا زادوا انتخبوا من بينهم عشرة أعضاء فقط ، وتختص هذه اللجنة بشئون الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى ميدان العمل الاجتماعى الخاص بأعضاء الاتحاد النوعى فى المحافظة .

وتكون هذه اللجنة حلقة الاتصال بين الاتحاد النوعى والاتحاد الإقليمى ، وبمثابة لجنة استشارية للاتحاد الإقليمى فى ميدان التخصص .

ويراعى تمثيل مجلس إدارة الإتحاد الإقليمى بالمحافظة فى هذه اللجنة بعضو أو عضوين على الأكثر يعينهما مجلس الإدارة من بين أعضائه بقرار منه وتنتخب اللجنة فى أول اجتماع لها رئيسها وسكرتيرها ، وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو من الاتحاد النوعى وتبلغ كلا من الاتحاد النوعى والاتحاد الإقليمى ومديرية الشئون الاجتماعية المختصة بقراراتها فى خلال أسبوع على الأكثر من إصدار هذه القرارات وتحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد النوعى .

ولا يجوز للاتحاد أن ينتسب أو يشترك أو ينضم إلى اتحاد أو هيئة خارج الجمهورية إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية ، كما لا يجوز له أن يحصل

على أموال من شخص أجنبي أو هيئة أو جهة أجنبية ، ولا أن يرسل من أمواله شيئاً إلى أشخاص أو هيئات أو جهات أجنبية إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية فيما عدا المبالغ الخاصة بثمن الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية .

ولا يجوز لعضو الجمعية العمومية أو عضو مجلس إدارة الاتحاد الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض ابرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء الدعوة بينه وبين الاتحاد ، وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرارات المطروحة فيما عدا انتخاب أجهزة الاتحاد .

وللاتحاد أن يعقد مؤتمراً سنوياً للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الأعضاء به ، لمناقشة الموضوعات المتعلقة باختصاصاته ، وفي هذه الحالة يجب إخطار كل من وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجدول أعمال المؤتمر ، وموعد ومكان انعقاده قبل الموعد المحدد للانعقاد بشهر على الأقل كما يجب إبلاغ كل من هاتين الجهتين بقرارات وتوصيات المؤتمر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ انعقاده .

ويلتزم الاتحاد بتنفيذ قرارات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة الواجبة التنفيذ ، وله أن يعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة خلال خمسة عشر يوماً من إبلاغه بالقرار فإذا لم يستجب المجلس في خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالاعتراض جاز للاتحاد عرض المشروع على وزير الشئون الاجتماعية .

ويخضع الاتحاد لإشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) التى تتولى متابعة جهودة ونشاطه وفحص أعماله والتحقق من مطابقتها للقوانين والقرارات المعمول بها ، والنظام الأساسى للاتحاد واللوائح الداخلية وقرارات الجمعية العمومية وتوجيهات وزارة الشئون الاجتماعية .

وعلى الاتحاد أن يقدم إلى كل من وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تقريراً سنوياً عن نشاطه وجهود وخدمات الجمعيات الخاصة المنضمة إليه فى موعد لا يتجاوز النصف الأول من شهر مارس من كل عام .

مستويات العمل فى الاتحادات النوعية :

يكون عمل الاتحادات النوعية على مستوى الجمهورية غير أنه تقرر أن تكون هنالك لجنة فى كل محافظة من ممثلى جمعيات المحافظة فى الجمعية العمومية للاتحاد النوعى ويشترط أن لا يزيد عدد أعضاء هـذه اللجنة على عشرة فإذا زادوا ، انتخبوا من بينهم عشرة أعضاء فقط وتختص هـذه اللجنة بشئون الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى ميدان تخصص الاتحاد وتكون اللجنة حلقة الاتصال بين الاتحاد النوعى المختص والاتحاد الإقليمى بالمحافظة وبمثابة لجنة استشارية للاتحاد الإقليمى فى ميدان تخصص الاتحاد النوعى .

ويراعى أن يمثل مجلس إدارة الاتحاد الإقليمى بالمحافظة فى هـذه اللجنة بعضو أو عضوين على الأكثر يعينهما مجلس الإدارة من بين أعضائه بقرار منه وتنتخب اللجنة فى أول اجتماع لها رئيسها وسكرتيرها وتجتمع مرة كل

شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو من الاتحاد النوعى ، ويبلغ كلا من الاتحاد النوعى والاتحاد الإقليمى ومديرية الشئون الاجتماعية المختصة بقراراتها فى خلال أسبوع على الأكثر من إصدار هذه القرارات وتحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد النوعى .

مقارنة بين الاتحادات النوعية والاتحادات الإقليمية

أولا : من ناحية التكوين والإنشاء :

الاتحادات النوعية	الاتحادات الاقليمية
١ — جهاز من أجهزة تنظيم المجتمع الوظيفية	١ — جهاز تنظيم لمجتمع جغرافى
٢ — ينشأ الاتحاد النوعى بقرار من وزير الشئون الاجتماعية	٢ — ينشأ الاتحاد الإقليمى بقرار من وزير الشئون الاجتماعية
٣ — ينشأ على مستوى قومى (الجمهورية كلها)	٣ — مستواه إقليمى (محافظة)
٤ — يجب ألا يزيد عدد الاتحادات النوعية التى تعمل فى ميدان واحد عن اتحاد واحد لكل نوع	٤ — يجب ألا يزيد عدد الاتحادات الإقليمية فى المحافظة عن اتحاد واحد لكل محافظة
٥ — يجوز إنشاء فروع للاتحادات النوعية (لجنة) على مستويات جغرافية أقل من مستوى الجمهورية مثل المحافظات	٥ — يجوز إنشاء فروع له على مستويات أقل من مستوى المحافظة كالمراكز والأقسام

٦ — يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة فى كل من الاتحادات النوعية والاتحادات الإقليمية عن ٣٠ عضواً ولا يقل عن ١٥ ، منهم أعضاء يمثلون الوزارات المعنية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية ، والباقون ينتخبون من بين أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد ، وممثل للاتحاد الاشتراكى العربى ، كما يجوز ضم بعض الخبراء المتخصصين فى الشئون الاجتماعية إلى الاتحاد .

٧ — يمثل فى الاتحاد العام أعضاء مجالس الإدارة للاتحادات النوعية والإقليمية وكذلك فى مؤتمر الاتحاد العام القومى ولجانه كما تقوم الاتحادات النوعية والإقليمية بتزويد الاتحاد العام بملاحظاتها ومقترحاتها فى المسائل التى تبحث فى المؤتمر القومى .

٨ — يختص مجلس الإدارة بإعداد التقرير السنوى ووضع مشروعات الميزانية والحساب الختامى وإعداد اللوائح المالية والإدارية وتشكيل اللجان وتنفيذ قرارات الجمعية وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهرين على الأقل ، وتتكون أمواله من الاشتراكات التى يحددها المجلس والإعانات الحكومية والهيئات والتبرعات والوصايا وغيرها من الموارد التى يقرها مجلس الإدارة وذلك فى كل من الاتحادات النوعية والإقليمية .

ثانياً : الوظائف والاختصاصات والأغراض :

الاتحادات النوعية	الاتحادات الإقليمية
١ — يقوم بتخطيط عام لبرامج الرعاية الاجتماعية فى ميدان تخصصه وذلك فى حدود السياسة العامة للدولة	١ — يقوم بتطبيق السياسة العامة التى وضعها الاتحاد العام الذى يشرف على تنفيذ القرارات التى يصدرها المؤتمر السنوى للاتحاد العام

٢ — يقوم بالبحوث المتصلة بميدان تخصصه ثم ينشرها ويبلغها للجمعيات والمؤسسات والأعضاء	٢ — يقوم بعمل البحوث العامة اللازمة للمحافظة التى يعمل بها كما يشترك فى البحوث التى ينظمها الاتحاد العام أو غيره من الهيئات القومية والمحلية
٣ — يقوم بتحديد مستويات الخدمة والرعاية فى نطاق السياسة العامة (ومستوى الخدمة هو نوع وكفاءة الخدمات التى تقدم فى المؤسسات التى من نوع واحد)	٣ — الاطلاع على الحسابات الختامية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات وإبداء الاقتراحات وإبلاغها إلى مجلس المحافظة
٤ — يقوم بتنسيق وتنظيم البرامج والجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء	٤ — له نفس هذا الاختصاص بالنسبة للجمعيات والمؤسسات فى دائرة المحافظة
٥ — يقوم بإعداد البرامج التدريبية وبرامج الإعداد لأعضاء مجالس الإدارة فى الجمعيات والمؤسسات الأعضاء أو موظفيها ويعتمدها من وزارة الشئون الاجتماعية	٥ — يقوم بإعداد البرامج التدريبية على مستوى المحافظة لموظفى الجمعيات وأعضائها فى حدود اختصاصات الاتحاد الإقليمى

٦ — يقوم بتقييم جهود الأعضاء (المؤسسات والجمعيات) من ناحية قيامها بأعمالها كما يقوم بتقييم نشاط الاتحاد نفسه فى ضوء السياسة العامة . ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزارة الشئون الاجتماعية والجهات الإدارية المعنية	٦ — يقوم بتقييم الجهود التى تحققها الجمعيات والمؤسسات الأعضاء فى الموضوعات التى تدخل فى اختصاصاتها لاسيما فى مشكلات التكرار أو التداخل فى الخدمات أو تحديد النقص الموجود فيها أو معرفة الحاجات الأساسية بالإقليم ويقدم بذلك تقريراً لوزارة الشئون الاجتماعية
٧ — يضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء مثل شئون التدريب والتطوع	٧ — يقوم بسد الثغرات وتلافى التكرار فى الجهود والخدمات عن طريق برامج نابعة من بحوث ودراسات يقوم بها الاتحاد عن احتياجات البيئة
٨ — يقدم المعونة الفنية للمؤسسات والجمعيات الأعضاء	٨ — يقوم بدراسة مشاكل الجمعيات الأعضاء لا سيما المتعلقة بالتمويل حتى يكفل دعم الجمعيات وعلاج النقص فيها .

اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية بالقرى هى لجان تضم كل القيادات بالقرية، تنبثق عن الاتحاد الاشتراكى العربى بها ، تعمل على خدمة القرية فى كافة المجالات مستعينة فى ذلك بطاقات وإمكانيات القرية البشرية والمادية وتعمل على أن يخدم الناس بالقرية أنفسهم بأنفسهم نحو تنمية مجتمعهم وبالتالى رفاهيته وسعادته .

مفهوم اللجان الشعبية :

إن طابع هذه اللجان كما يتضح من تشكيلها ووسائلها وغاياتها أعطاها هذه التسمية عن جدارة فأعضاؤها المؤسسون هم أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية وممثلوا الطليعة بها ، ووسيلتها أساساً هى جهود أبناء الشعب سكان القرية ، وغايتها رعاية وتنمية المجتمع المحلى الممثل فى القرية وهى الإطار الشعبى لجهودها . . ومن ثم فهذه اللجان من الشعب تنبع وبه تسير ولرفاهيته تسعى . . فهى لذلك لجان شعبية .

الغرض من أنشاء اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

١ — التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التى تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات .

٢ — العمل على النهوض بمستوى الحياة فى القرية من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج .

٣ — تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر احتياجاتها من الخدمات .

٤ — الاستفادة من الخدمات المحلية وتصنيعها .

٥ — تبنى مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها فى القرية .

٦ — مكافحة الأمية .

٧ — تحقيق التكافل الاجتماعى بين المقيمين بالقرية وخارجها ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على التكسب .

والواقع أن مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية يترجم بصدق وفعالية العمل الاجتماعى الحقيقى Social action فى المجتمعات الريفية حيث أنه يشرك الأهالى فى تحمل مسئولية النهوض بمجتمعاتهم على أساس أنهم اصحاب المصلحة الحقيقية وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية التى تؤازر وتساند هذا العمل بالفكر والإيجابية المطلوبة . . كذلك فإن هذا المشروع قد حقق التقاءاً خصباً بين العمل الاجتماعى والعمل السياسى ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى حيث انصهر العملان فى بوتقة واحدة تؤدى إلى خلق طاقة جبارة تدفع بالمجتمع المحلى فى مدارج التقدم .

ومن ناحية أخرى ستقوم وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء ١٠٤ لجنة تنمية فى ١٠٤ قرية تمهيداً لتقييم هـذه اللجان فى نهاية خطة التنمية الثانية وسيكون نصيب كل محافظة ٤ لجان فى البداية وعلى سبيل التجربة للاستفادة من الخبرات.

عند تعميم اللجان . وقد راعت الوزارة بعض الأسس فى اختيار هذه القرى ، ومن هذه الأسس :

١ — أن تختار القرى فى الجهات الأكثر حرماناً من الخدمات وعلى الأخص خدمات الرعاية الاجتماعية .

٢ — أن يكون لدى أهل القرية وعلى الأخص القادرين منهم الاستعداد للاشتراك فى تمويل مشروعاتهم بنسبة لاترهقهم .

٣ — أن يكون فى القرى الأبنية المناسبة التى يمكن تأجيرها لممارسة ما تقرر فيها من نشاط ولسكن العاملين الذين تعيرهم الوزارة لمعاونة هذه اللجان .

٤ — تؤلف فى كل قرية تتوفر فيها هذه الشروط جمعية تأسيسية لجنة شعبية للتنمية الاجتماعية من أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى والقيادات السياسية والمتطوعين والمتطوعات الذين تذكيهم لجان الاتحاد الاشتراكى (المكاتب التنفيذية بعد انشائها فى المحافظات المختلفة) — وتنتخب اللجنة التأسيسية مجلس إدارة اللجنة ثم تشهر هذه الجمعية وتبدأ فى ممارسة عملها فى تنمية مجتمع القرية .

٥ — ترتيب المشروعات طبقاً لأولوياتها فى وجهة نظر أهل القرية أنفسهم ورسم طريقة التنفيذ فى برنامج زمنى محدد .

٦ — تحسب ميزانية كل مشروع ويحدد نصيب الفلاحين فيه بحيث لا يقل عن ٢٥ ٪ من التكاليف الكلية .

٧ — تكون لجنة فرعية لإدارة كل مشروع بشرط أن يكون الاعتماد في التنفيذ على المتبرعين من أهل القرية .

٨ — المشروعات التي يعجز أهل القرية عن تنفيذها مثل إقامة كوبرى فعلى اللجنة أن تبلغ المسئولين بكافة الطرق لتدخل هذه المشروعات في الخطة العامة للدولة .

٩ — تصرف مديريات الشئون الاجتماعية الإعانات المادية بحسب نشاط كل لجنة وتكاليف مشروعاتها .

١٠ — العمل على أن تقف جميع الأجهزة الشعبية والحكومية بجانب هذه اللجان مثل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي واللجان النقابية للعمال الزراعيين والجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات الإصلاح الريفية .

١١ — يعين إخصائي اجتماعي مستشاراً لكل لجنة لمدها بالخبرات الفنية والحسابية ويشترك في اجتماعاتها دون أن يكون له صوت ويجب أن يكون مقر هـــذا الإخصائي القرية وأن يختار من أحسن العناصر الموجودة .. ويمكن تلخيص دور هذا الإخصائي فيما يلي :

دور الاخصائي في اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

١ — اكتشاف القادة المحليين وتدريبهم وتنظيم جهودهم في التطوع للخدمة العامة في كافة مجالات النشاط المحلي .

٢ — استخدام الحلول الذاتية والخدمات الملائمة على أساس أن تعاون الدولة والفلاحين يؤدي إلى تحقيق ديموقراطية الخدمات .

٣ — الاستفادة بالمتعلمين من أبناء القرية المقيمين فيها أو خارجها وخلق الحوافز أمامهم ليكون لهم دور فعال فى حياة قريتهم .

٤ — زيادة دخل المواطنين لا سيما الفلاح والفلاحة بالتدريب على الصناعات البيئية والمنزلية من الخدمات المحلية .

٥ — تبنى الأسر المنتجة وإعانتها مادياً وفنيا وتسويق منتجاتها طبقا لأفضل الطرق .

٦ — تنظيم التكافل الاجتماعى بين الفلاحين بجمع الزكاة وصرف حصيلتها فى وجوهها الحقة وفى مقدمتها كل مشروع يرفع من دخل الأسرة .

٧ — الرعاية الاجتماعية للمعوقين من ذوى العاهات وتوجيههم إلى مراكز التأهيل المهنى وسائر الخدمات الحكومية والشعبية فى القرية أو بجوارها .

٨ — إنشاء مركز لتنظيم الأسرة فى كل قرية وفى كل حى بحيث لا تقتصر مهمته على ضبط النسل ولكن يشمل علاج العقم وتنشئة الأطفال وتبصير الأسرة بقواعد الاقتصاد المنزلى ووسائل زيادة الدخل .

٩ — العمل على إقامة واستكمال المشروعات العمرانية التى تحتاج إليها القرية مثل الإضاءة وشق الطرق وتحسين المبانى وإنشاء دورات صحية وحمامات شعبية .

١٠ — إنشاء مراكز علاجية بالتعاقد مع بعض الأطباء فى القرى والأحياء الشعبية المحرومة من الخدمات الطبية .

١١ — تجنيد الشباب والفتيات فى محو الأمية والاهتمام بالتثقيف العام للفلاحات والعاملات والسيدات لتشارك المرأة بدورها فى إعادة الحياة فى القرى والأحياء الشعبية .

هذا ولا بد من تنظيم دورات تدريبية لهؤلاء الإخصائيين الاجتماعيين لإعدادهم لممارسة العمل مع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى القرى .

وفيما يلى بيان باللائحة الأساسية للجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

الباب الأول :

اسم الجمعية ، نوع وميدان نشاطها ، نطاق عملها الجغرافى ، مركز إدارتها :

بند ١ — أنه فى يوم . . . تأسست فيما بين الموقعين على هذا ومن ينضم إليهم باسم اللجنة الشعبية للتنمية الاجتماعية .

بند ٢ — الغرض من اللجنة (العمل فى ميدان تنمية المجتمعات المحلية) وذلك على الوجه الآتى :

١ — التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التى تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات .

٢ — العمل على النهوض بمستوى الحياة فى القرية من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج .

٣ — تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر احتياجاتها من الخدمات .

٤ — الاستفادة من الخدمات المحلية وتصنيعها .

٥ — تبنى مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها فى القرية .

٦ — مكافحة الأمية .

٧ — تحقيق التكافل الاجتماعى بين المقيمين بالقرية وخارجها ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على التكسب .

الباب الثانى :

موارد اللجنة ، كيفية استغلالها ، والتصرف فيها :

بند ٣ — تتكون إرادات اللجنة من :

(ا) اشتراكات الأعضاء .

(ب) التبرعات والهبات والوصايا .

(ج) الإعانات الحكومية .

بند ٤ — تبدأ السنة المالية فى يناير وتنتهى فى ديسمبر .

بند ٥ — تودع أموال اللجنة باسمها الذى أشهرت به فى بنك الادخار بالقرية فإن لم يوجد فتودع فى أقرب صندوق للتوفير أو مصرف ولا يبقى من هذه الأموال طرف أمين الصندوق سوى المبلغ الذى يقرره مجلس الإدارة .

بند ٦ — يشترط لصرف أى مبلغ من أموال اللجنة أن يوقع على إذن الصرف كل من أمين الصندوق ورئيس اللجنة أو من ينوب عنه .

بند ٧ — أموال اللجنة مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضها ولا يجوز إنفاقها فى غير ذلك .

بند ٨ — تحتفظ اللجنة فى مقرها بدفاتر للحسابات يبين فيها الإيرادات والمصروفات وكذلك الدفاتر الأخرى لتسجيل نشاطها .

الباب الثالث :

بند ٩ — يشترط فى عضو اللجنة ما يأتى :

١ — أن يكون من أهالى القرية ممن يقيمون فيها ولمن يقيم خارجها حق الاشتراك والمساهمة فى تأدية خدمات اللجنة .

٢ — أن يكون عضواً عاملا بالاتحاد الاشتراكى العربى .

بند ١٠ — يحدد قيمة الاشتراك السنوى بمبلغ ٢٤ قرشاً على الأقل يؤدى سنوياً أو على أقساط شهرية أو موسمية بناء على طلب العضو نفسه .

بند ١١ — لا يجوز للعضو ولا لمن زالت عضويته لأى سبب من الأسباب ولا لورثة العضو المتوفى الحق فى استرداد ما سبق أن قدمه للجنة .

الباب الرابع :

بند ١٢ — تتكون الجمعية من جميع الأعضاء الذين وفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام اللجنة ومضى على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل .

بند ١٣ — تعقد الجمعية العمومية بناء على دعوة من مجلس الإدارة أو طلب

كتابى يتقدم به إلى مجلس الإدارة ربع عدد من الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية .

بند — ١٤ لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد بعد ساعة ويكون الانعقاد صحيحاً إذا حضره عشرة فى المائة من الأعضاء على الأقل .

بند ١٥ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية فيما يختص بتعديل النظام وبأغلبية ثلثى أعضائها فيما يختص بتقرير حل اللجنة وإدخال تعديل فى أغراضها .

بند ١٦ — مجلس الإدارة :

يدير اللجنة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ٩ ولا يزيد عن ١٥ عضواً يكون ثلثهم على الأقل من أعضاء اللجنة الأساسية للاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية الأعضاء فى اللجنة ويكون أمين السر بالاتحاد الاشتراكى رئيساً لمجلس إدارة اللجنة ويمثلها أمام القضاء وفى علاقاتها بالجمهور والحكومة .

بند ١٧ — مدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات وتجدد إنتخابات ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة القرعة ولا يجوز فى جميع الأحوال أن تزيد مدة العضوية عن خمس سنوات متتالية .

بند ١٨ — ينتخب مجلس الإدارة فى أول اجتماع له بعد إنعقاد الجمعية العمومية نائباً للرئيس ينوب عنه فى حالة غيابه وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

بند ١٩ — يتولى مجلس الإدارة شئون الجمعية ويكون إنعقاده مرة كل شهر على الأقل وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وتعد قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

بند ٢٠ — يجوز لمجلس الإدارة أن يكون لجاناً نوعية من أعضاء الجمعية العمومية لتحقيق أغراض اللجنة بحيث لا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن ثلاثة يختارهم المجلس ممن يتوافر فيهم الاستعداد لمعاونتها فى أعمالها . وتنتخب اللجنة النوعية رئيسا من بين أعضائها بشرط أن يكون عضواً من أعضاء مجلس الإدارة ، وعلى اللجان أن تدون ما تصدره من قرارات فى سجل خاص وترفع صورته لمجلس الإدارة للاعتماد .

بند ٢١ — لمجلس الإدارة الحق فى تشكيل اللجان الفرعية التى يراها لازمة للاشراف على الأنشطة المختلفة التى تضطلع بها اللجنة وعلى الأخص :

١ — لجنة التوعية والثقافة والإعلام والإدخار .

٢ — لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية .

٣ — لجنة الشئون العمرانية والصحية .

٤ — لجنة النشاط النسائى وتنظيم شئون الأسرة .

٥ — لجنة البر والزكاة .

بند ٢٢ — تطبق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بهذه اللائحة من أحكام .

بند ٢٣ — حل اللجنة :

إذا اتضح لمجلس الإدارة أن اللجنة أصبحت عاجزة عن تحقيق أغراضها فله أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر فى الأمر فإذا رؤى حل اللجنة وجب أن يصدر بذلك قرار من ثلثى أعضاء اللجنة على الأقل وتعيين مصفيا لها .

بند ٢٤ — تؤول أموال اللجنة بعد الحل إلى الجهة التى تحددها وزارة الشئون الاجتماعية .

مراجع مختارة « أجنبية »

1 — Amos M. Hawlly : Human Ecology, a theory of Community Structure, The Ronald press Co., New York, 1950

2 — Gordon T. Group Centered Leadership Boston, Honghton Mifflin Company, 1955

3 — Hunter F. : Community Power Structure, University of North Carolina Press, 1953.

4 — Lippit Ronald and others : The Dynamics of Planned Change, New York, Marcourt, Brace and Company 1958.

5 — MacIver R. & Chrales H. Page : Society, an Intreductory Analysis, London, Macmillan & Co. ltd., 1962

6 — Morris, R. and Randall O. A. : Planning and Organization of Community Services for the Elderly, Social Work Journal Vol. 10. No 1. January 1965.

7 — Newstetter W. and Meyer Schwartz, Basic Course in Community Organization for Social Welfare; for All Students in Harry L. Lurie ed., The Community Organization Method in Social Work Education (New York, Council on Social Work Education 1959·).

8 — Ogburn W. F. Social Change with Respest to Culture and Original Nature, Vicking Prees, New York, 1952.

9 — Ogburn W. F. Encyclopaedia of Social Sciences Vol 11., Macmillan Co., New York, 1950

10 — Ogburn, W. F. & Mayer F. Nimkoff. : Technology and the Changing Familly, Boston : Honghtxon Mifflin Company, 1955.

11 — ponsioen J. A : The Analysis of Social Change Reconsidered a Sociological, Study, IV, Mouton & co., 1962

12 — Rein M. R. Morris : Goals Structures, and Strategics for Community Change. Social Welfare Forum, Columbia University press. 1962.

13 — Ross, Murray G : Community Organization, Theory and Principles, New York, Harper & Brothers, 1954.

14 — Schwartz, Meyer, Community Organization in Encyclopedia Social Work, Harry L. Lurie ed, New York National Association of Social Workers 1965

15 — Talcott parsons : The Social System, The Free Press of Glencoe, Collier - Macmillan, London, 1964.

16 — Talcott Parsons : Structure and Process in Modern Societies, New York, The Free Press, a division of Macmillan Company, 1960.

17 — Tylor E. B. : primitive Culture, Vol. I, Holt, New York 1889

18 — United Nations, Social progress Community Development. New York, 1955.

مراجع عربية

١ — الدكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع — الدار القومية للطباعة والنشر — الجزء الأول ١٩٦٥ .

٢ — الدكتور أحمد الخشاب وآخرون : طريق التنمية — مكتبة الوعى العربى — القاهرة ١٩٦٦ .

٣ — الدكتور أحمد كمال : التخطيط الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى — القاهرة — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ .

٤ — الدكتور أحمد كمال : تنظيم المجتمع فى المجتمع الاشتراكى فى قراءات فى الخدمة الاجتماعية — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٤ .

٥ — الدكتور أحمد كمال : تنظيم المجتمع مبادىء وأسس ونظريات — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٩ .

٦ — الدكتور أحمد كمال : تنظيم المجتمع مجالات وأجهزة وحالات — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٩ .

٧ — الدكتور أحمد كمال وعدلى سليمان : الخدمة الاجتماعية والمجتمع — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٣ .

٨ — الدكتور أحمد كمال وآخرون : الخدمة الاجتماعية فى المجالات التعليمية — مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٥ .

٩ — الدكتور حسن حسين : مذكرات عن الاحصاء فى التخطيط ـ القاهرة ١٩٦٢ .

١٠ — الدكتور سيد أبو بكر : دراسات فى تنظيم المجتمع ـ القاهرة ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ .

١١ — الدكتور عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعى ـ القاهرة ـ مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ .

١٢ — الدكتور عبد المنعم شوقى : تنمية المجتمع وتنظيمه ـ القاهرة ـ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦١ .

١٣ — الدكتور محمد طلعت عيسى : تنسيق الخدمات الاجتماعية وإدارة المؤسسات ـ القاهرة ـ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٢ .

١٤ — محمد كامل البطريق وآخر : تنمية المجتمع المحلى ـ القاهرة ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ .

١٥ — الدكتور مصطفى الخشاب : دعائم علم الاجتماع وحقائقه ـ مطبعة لجنة البيان العربى ـ الطبعة الثانية ١٩٦٥ .

١٦ — الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره ـ مطبعة لجنة البيان العربى ـ الطبعة الأولى ١٩٥٤ .

١٧ — منصور حسين وآخر : التخطيط للتنمية ـ مكتبة الوعى العربى ١٩٧٠ .

١٨ — منصور حسين وآخر : التعليم وخطة التنمية ـ مكتبة الوعى العربى ١٩٧٠ .

١٩ — الدكتورة هدى بدران : تنظيم المجتمع - مطبعة المليجى بالجيزة ١٩٦٩ .

٢٠ — سجلات ومطبوعات وزارة الشئون الاجتماعية بشأن الاتحادات بأنواعها .

٢١ — سجلات الاتحاد الإقليمى لمحافظة القاهرة .

٢٢ — سجلات الاتحاد النوعى للجمعيات العلمية والثقافية والدينية .

٢٣ — قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٢٤ — اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

فهرس الكتاب

الصفحة

الصفحة

الباب الثالث

التخطيط الاجتماعى

والبحوث والمسوح الاجتماعية والعمل الجماهيرى
فى تنظيم المجتمع

الصفحة

الباب الرابع

دور المنظم الاجتماعى

ودراسة تحليلية لحالات تطبيقية

وبعض أجهزة تنظيم المجتمع

الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب ٥٦٠٩ لسنة ١٩٧٠



دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة

تليفون ـ ٩٠٥٢٩٦